مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٤٤

الأربعاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد كيسلتسيا/السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن

جدول الأعمال

صون السلام والأمن والدوليين

التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2017/1016)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2017/1016)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبيرو، وتركيا، وتوفالو، وجنوب أفريقيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وطاجيكستان، وغانا، وغواتيمالا، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكولومبيا، والكويت، ولبنان، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيبال، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيدة جوان آدمسون، نائبة رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1016، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر اليابان على استخدام رئاستها لمجلس الأمن في التركيز على الدوافع المتزايدة التعقيد للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار. كما أود الإعراب عن تقديري لليابان، حكومة وشعبا، على حسن الضيافة التي لمستها أثناء زيارتي إلى البلد في الأسبوع الماضي. وأود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، إننا نشهد تغييرا ليس كميا فحسب بل ونوعيا أيضا في التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وتأتي مخاطر الأسلحة النووية مرة أخرى في الصدارة مرة أخرى، مع زيادة التوترات عما كانت عليه منذ نهاية الحرب الباردة. وظهر تغير المناخ باعتباره عاملا مضاعفا للمخاطر. وتمثل ندرة المياه مصدر قلق متزايد، حيث إنه من الموقع أن يزداد الطلب على المياه العذبة بنسبة أكثر من ٤٠ في المائة بحلول منتصف القرن. ويؤجج عدم المساواة والإقصاء مشاعر الإحباط والتهميش. وتتصاعد الأخطار المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني، حيث إن بعض أوجه التقدم في التكنولوجيا التي عادت بالكثير من المكاسب قد يسرت أيضا تواصل المتطرفين مع بعضهم بعضا وبث خطاب التظلم المشوه وتجنيد الأتباع واستغلال الناس.

لقد انخفض عدد النزاعات المسلحة على المدى الطويل، ولكن النزاعات ازدادت في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا. وأصبحت النزاعات أكثر استعصاء على الحل. وأصبحت أطول أمدا – أكثر من ٢٠ عاما في المتوسط – ما يعني أن من شردتهم النزاعات يقضون فترات أطول من أي وقت مضى بعيدا عن ديارهم ومجتمعاتهم المحلية. وأصبحت أكثر تعقيدا، حيث تتنافس الجماعات المسلحة من أجل السيطرة على مؤسسات

الدولة والموارد الطبيعية والأراضي، وبينما لا تدع الجماعات المتطرفة ذات المطالب المطلقة التي لا ترضى بحلول وسط مجالا يُذكر للدبلوماسية.

ونشهد وجود العديد من الفصائل السياسية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، حيث يوجد المئات من الجماعات المسلحة في سورية وحدها. وهناك أيضا زيادة في إضفاء الطابع الإقليمي والدولي على النزاعات. ويؤدي تقديم الدعم العسكري والمالي الخارجي إلى أطراف النزاع إلى إطالة أمد الحروب الأهلية وتأجيج التوترات على نطاق واسع حيث تخوض أطراف المعارك المحلية صراعاتها بالوكالة عن خصوم أكبر. وأصبحت النزاعات أكثر ارتباطا بعضها بعضا، وانتشر خطر الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ويؤدي مهربو المخدرات والمتجرون بالبشر عبر الحدود الوطنية إلى إدامة الفوضى ويستغلون اللاجئين والمهاجرين.

ثانيا، إن الطابع المتغير للنزاع يعني إعادة النظر في النُهج التي نتبعها بشأن الطريقة التي نعمل بها والكيفية التي نعمل بها مع الآخرين. ويجب أن تكون جهودنا متسقة ومنسقة ومحددة السياق. ويجب أن نعمل على نطاق الركائز وعلى نطاق متوالية السلام صوب تحقيق التكامل في العمل. وبوضع هذا الهدف نصب أعيننا، دشنتُ ثلاثة جهود مترابطة للإصلاح، ترمي إلى إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة وترشيد إدارتنا الداخلية وتعزيز هيكل السلام والأمن في لأمانة العامة. كما أنني أسعى إلى إقامة صلات أوثق مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما. وتمثل القوة المشتركة التي أنشأتها الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خطوة هامة في هذا الصدد، وكذلك الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي تم توقيعه في وقت سابق من هذا العام.

ثالثا، يجب أن تكون الوقاية في صميم كل ما نقوم به. فمن الأفضل أن نمنع نشوب النزاعات بدلا من إدارتها، لنتفادى المعاناة الإنسانية المأساوية ولتوفير الأموال أيضا. وعلى الرغم من صعوبة التحديد الكمي للوقاية والتي يجري القيام بها عادة بعيدا عن أضواء وسائط الإعلام، فإنها تشكل استثمارا سليما يحقق مكاسب وافرة ومرئية. والتنمية هي إحدى أفضل أدوات الوقاية المتاحة لدينا، وتمنحنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إمكانات هائلة. فالتنمية تشكل هدفا في حد ذاتها، ولا ينبغي سوء استخدامها لتحقيق أهداف أخرى. ولكن الخطوات التي نتخذها صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ستساعدنا أيضا على بناء مجتمعات سلمية.

ويمثل احترام جميع حقوق الإنسان – ليس الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا – عاملا أساسيا للوقاية. وفي الفترة التي تسبق اندلاع العنف على نطاق واسع، كثيرا ما نرى ازديادا في حالات القمع وإغلاق المجال أمام المجتمع المدني وتصاعد الطائفية. ويجب علينا أن نستثمر في التماسك الاجتماعي حتى يتسنى لجميع الناس الشعور بأن لهم دورا في المجتمع. ونعلم أيضا أن المساواة بين الجنسين ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على الصمود، وأن مشاركة المرأة أمر حاسم لتحقيق النجاح، بداية من منع نشوب النزاعات إلى صنع السلام والحفاظ عليه. فعندما يتم تمكين المرأة، تزدهر المجتمعات وتتاح فرصة أفضل لتوطيد عمليات السلام. كما يجب علينا أن نفعل المزيد من أجل التصدي للعنف المنهجي الذي تواجهه النساء قبل النزاع وأثنائه وبعد انتهائه، وتحقيق العدالة للجناة كجزء أساسي من المداواة والتعافي بعد انتهاء النزاع.

وتشمل الوقاية أيضا الدبلوماسية الوقائية، وهي الجهود الرامية إلى التصدي على وجه السرعة لبوادر التوتر والتوصل إلى حلول سياسية. وقد اجتمع المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة المنشأ حديثا للمرة الأولى لتقييم الفرص المتاحة للمشاركة، وأتوقع أن يشرع في أول مهمة رسمية له، وإن كان

سريا، في القريب العاجل. وبطبيعة الحال، فإن دوري في مجال المساعي الحميدة متاح لمجلس الأمن في جميع الأوقات.

ويشكل مفهوم الأمن البشري إطارا مرجعيا مفيدا لهذا العمل، وأشكر اليابان على الجهود التي تبذلها منذ أمد طويل في مجال الدعوة. إن الأمن البشري مفهوم كلي وهو يتمحور حول الإنسان. ويشدد على الحاجة إلى العمل المبكر، وإعطاء الأولوية لأشد الفئات ضعفا. ويجب أن يكون كل ذلك أركانا أساسية لعملنا.

وإني أرحب بجهود المجلس الرامية إلى استكشاف سبل جديدة لرصد مخاطر النزاع ومعالجتها. فلنعمل معا من أجل تعزيز تركيز المجلس على الحالات الناشئة وتوسيع نطاق مجموعة الأدوات وزيادة الموارد المخصصة للمنع واتباع نهج أكثر انتظاما في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وختاما، أود أن أشدد على ضرورة المحافظة على وحدة مجلس الأمن. فبدونها قد يتخذ أطراف النزاع مواقف أكثر تشددا وتعنتا، وستدفع عوامل نشوب النزاعات الحالات إلى نقطة اللاعودة مرارا وتكرارا. ولكن بالوحدة، يمكننا أن نحقق الأمن والرفاه للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري العميق للأمين العام غوتيريش على مشاركته في مناقشة اليوم المفتوحة وعلى مشاطرته إيانا رؤيته للكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، التصدي بفعالية للتحديات المعاصرة المعقدة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان.

خلال ٢٥ عاما منذ الحرب الباردة، ما فتئت بعض أجزاء العالم تتمتع بالفوائد الناجمة عن التحسينات في مجال العلوم والتكنولوجيا، بدءا من العقاقير الرائدة إلى آفاق جديدة في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. ومن ناحية أخرى، وخلال نفس الفترة، شهدنا زيادة في تعقيد التحديات المعاصرة التي يواجهها السلام والأمن الدوليان، من قبيل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتوسع رقعة الإرهاب وتغير المناخ وتفشي الأوبئة وانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والتطرف العنيف. وهذه التحديات التي يمكن أن تظهر بوصفها الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للنزاعات التي يمكن أن تزعزع استقرار البلدان وتهيئ البيئة للدخول في صراع عنيف. ويمكن أن تؤدي أيضا إلى تفاقم النزاعات القائمة وإطالة أمدها.

والأمثلة على هذه التهديدات كثيرة. فعلى سبيل المثال، في منطقة الساحل، أصبح تغير المناخ عاملا مضاعفا للتحديات القائمة التي تشمل استنفاد المواد الغذائية وسوء التغذية. وبين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، شهدنا الأوبئة التي أصبحت أسبابا مباشرة في عدم الاستقرار في تلك البلدان المتضررة، كما تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصاداتها ومجتمعاتها، بل وحتى على الصعيد الإقليمي، وبذلك تصبح عناصر مضاعفة لزعزعة الاستقرار. وعمليات السلام، مثل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، تواجه أيضا تحديات غير تقليدية، مثل الجهات الفاعلة من غير الدول والتنظيمات الإجرامية بين الدول.

وما فتئ مجلس الأمن يتصدى لهذه التحديات، في معظم الحالات في السياق القطري أو سياق منطقة بعينها. لكن اليابان تعتقد أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للمجلس مناقشة هذه التحديات المعاصرة المعقدة للسلم والأمن الدوليين بطريقة شاملة ومنهجية، وإيجاد سبل لمعالجة الحالة على أرض الواقع على نحو أفضل. وقد انتهج بالفعل عدد من جلسات المجلس المجدية ذلك النهج، ونود أن نشجع المجلس على أن يكون جريئا ونشطا ومبتكرا في بعض الأحيان.

وهذا لا يعني أن يبدأ مجلس الأمن في التعدي على مسؤوليات الأجهزة الأخرى، كما يتخوف البعض. فللمجلس ولاية واضحة تتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، ولا يمكنه أن يضطلع بمسؤولياته كاملة دون معالجة العوامل المتعددة الأبعاد والمتعاضدة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن. وانطلاقا من هذا المنظور، تود اليابان أن تقترح ثلاث أفكار.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يتبع نهجا أكثر شمولا وتكاملا بتبني منظور استمرارية السلام وكذلك السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والعلاقة الإنسانية. وإذا كان لمجلس الأمن أن يعالج بفعالية أكبر التحديات المعقدة، لا بد أن يكثف تركيزه على الفعالية في جميع مراحل دورة النزاع، أي منع نشوب النزاع وتصعيده واستمراره وتجدده. وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى حقيقة أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والعناصر الإنسانية مترابطة ترابطا وثيقا. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أنه من المفيد للمجلس أن يتلقى المزيد من التحليل المتكامل من الميدان والأمانة العامة.

ثانيا، كوسيلة لتحقيق النقطة الأولى، ولا سيما من منظور الحفاظ على السلام، نود أن نشدد على أهمية تعزيز المجلس للتعاون مع الأجهزة الأخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك في الآونة الأخيرة، حالة الاتجار في الأشخاص في ليبيا، التي تلقينا بشأنها إحاطات إعلامية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، وسعينا بشأنها إلى التنسيق مع الاتحاد الأفريقي. ومع أنه لا توجد حاجة إلى الإشارة إلى أهمية الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يجب تعزيز التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة. ويحتاج المجلس أيضا إلى الاستماع بعناية إلى آراء الدول غير الأعضاء في المجلس. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب الاحترار العالمي يهدد بقاءها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد للمجلس أن تقدم إليه المؤسسات الدولية الإنمائية والمالية إحاطات إعلامية.

ثالثا، نعتقد أن نهج الأمن البشري أمر بالغ الأهمية عند التصدي للتحديات المعاصرة المعقدة للسلم والأمن الدوليين. والأمن البشري يضع الفرد في مركز أولوياته ويستند إلى فهم شامل لعدة قطاعات لأوجه انعدام الأمن. ولذلك، فإن الأمن البشري ينطوي على توسيع نطاق فهم التهديدات والتحديات. واليابان، إذ تولي أهمية كبيرة لهذا النهج، ما فتئت تقدم باستمرار مساعدات شاملة محورها الإنسان والمساعدة الوقائية من خلال الجهود المشتركة بين القطاعات مع مجموعة من الشركاء. ونأمل في تجدد الاهتمام بنهج الأمن البشري عند التصدي للتحديات المعاصرة المعقدة للسلم والأمن الدوليين. ونعول على القيادة القوية للأمين العام لتحقيق ذلك الهدف.

وختاما، نود أن نتطرق إلى المبادرة الحالية للأمين العام غوتيريش المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. وإذ نتكلم الآن، يقدم مشروع القرار (A/72/L.33) بشأن إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة لاتخاذه في الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن نطاق هذا الإصلاح لا يشمل إصلاح مجلس الأمن، كما ذكر الكثيرون، إلا أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. ويحتاج المجلس أيضا إلى التغيير حتى تكون ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة أكثر اتساقا وسرعة وفعالية ويمكن أن تحقق حقا آثارا إيجابية على أرض الواقع.

وفي الختام، أود أن أكرر أننا جميعا مسؤولون عن استمرار استعراض التدابير والأدوات التي يمكن استخدامها ليتسنى لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره القيادي على نحو أكثر فعالية بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤول أساسا عن صون السلم والأمن الدوليين. إن مناقشة اليوم المفتوحة لا تهدف إلى استخلاص نتيجة بل إلى المطالبة بالنظر المستمر والمستفيض

بشأن كيف يمكن للمجلس أن يعالج بصورة أفضل التحديات المعاصرة المعقدة. لا يزال هناك مجال كبير للمزيد من الدراسة والبحث من جانب الدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن مناقشة اليوم سترسي أساسا جيدا لعقد مناقشات في المستقبل، وبالطبع ستواصل اليابان المشاركة بنشاط في مناقشات المجلس وكذلك في منظومة الأمم المتحدة بأسرها والإسهام في تحقيق السلام والرخاء في العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد كيسلتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إننا نود أن نعرب عن تقديرنا، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع مناسب جدا سواء لتقييم أداء مجلس الأمن في مهمته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، من جهة، ومن جهة أخرى، لعرض الأفكار التطلعية بشأن كيفية جعل عمل المجلس أكثر كفاءة وأهمية في بيئة دولية سريعة التغير. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إبداء آرائه وأفكاره.

واسمحوا لي أن أبدأ ببعض الملاحظات الإيجابية. فعلى الرغم من كل الانتقادات والتقييم السلبي للأمم المتحدة بوجه عام ولعمل المجلس على وجه الخصوص، التي، للأسف، لها ما يبررها في عدد من المناسبات، لا يوجد بديل للأمم المتحدة ومجلس الأمن حيثما يتعلق الأمر بوجود كيان عالمي لصون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، ففي السنوات الأخيرة، حقق المجلس بعض النتائج الإيجابية في مسار عمله. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمجلس أن يكون – وأنا واثق من هذا – فخورا بمساهمته في قضية السلام في كولومبيا، حيث لا يزال يؤدي دورا هاما في كفالة التنفيذ الشامل لاتفاق السلام النهائي بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ولذلك نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تدرس بعناية الدروس المستفادة من كولومبيا وأن تطبق أفضل الممارسات في أجزاء أخرى من العالم.

وفي بعض الحالات، أظهر المجلس انفتاحه واستعداده لمواءمة عمله عند النظر في حالات النزاع في أفريقيا، في ضوء ظهور التحديات والتهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. وفي أعقاب الزيارة التي قام بها إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، اتخذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي سلط الضوء على الأسباب الكامنة وراء الأزمة المعقدة في المنطقة وهي الفقر المدقع والتوترات بين الجماعات العرقية والتوترات الطائفية وتغير المناخ.

ويمكن أيضا أن تُدرج التسوية السلمية للأزمة الدستورية في غامبيا، والتي تحققت في المقام الأول بفضل الإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والموقف الموحد للشركاء الإقليميين الآخرين في غرب أفريقيا، في الجانب الإيجابي من سجل عمل المجلس. وعلى مدى العامين الماضيين رُفعت الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار وليبريا. وغادر ذوو الخوذ الزرق التابعون للأمم المتحدة كوت ديفوار حيث لم يعد وجودهم لازما بالرغم من استمرار بقائهم في ليبريا، بأعداد منخفضة بشكل كبير، لأغراض الطوارئ.

ولقد كان المجلس نشطا بشكل خاص في مجال التصدي لخطر الإرهاب. وعقدت مناقشات عديدة واتخذت قرارات هامة بشأن مكافحة جهود الإرهابيين لنشر أيديولوجيتهم وتجنيد الأتباع وجمع الأموال وشراء الأسلحة والتخطيط لارتكاب الهجمات. وأسهمت أوكرانيا في مسعى المجلس لإثارة مسألة حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية.

ونحن فخورون لأنه بعد اعتماد القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧) اتخذ العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطوات ملموسة لتنفيذه على الصعيد الوطني. ولقد اتسع جدول أعمال

المجلس بشكل كبير، نظرا للترابط الوثيق بين التهديدات للسلام والأمن الدوليين وتحديات من قبيل حقوق الإنسان والتنمية وتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر. ونحن نرحب بذلك التحول الإيجابي، نظرا لأن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين لا يمكن معالجتها على نحو فعال بشكل منعزل. ومناقشة اليوم تأكيد آخر على الفهم المتزايد لتلك العلاقة. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجلس استكشاف هذا الموضوع لمناقشة سبل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومضاعفاتها بطريقة شاملة.

ولا بد لي من الإشارة إلى التغييرات التدريجية المبذولة في عملية اختيار الأمين العام الجديد. فعلى الرغم من أوجه القصور الصارخة والممارسات البالية التي لا تزال قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بما يسمى عدم إفشاء النتائج السرية للأصوات الإرشادية بشأن المرشحين، اتخذت خطوات كبيرة لضمان إتاحة فرص متكافئة لجميع المرشحين، وزيادة شفافية العملية.

ويعد تحسين أساليب عمل المجلس من الجوانب الأخرى التي يحتمل ألا تكون جلية خارج المجلس، ولكنها مع ذلك تكتسي نفس القدر من الأهمية. وهذا هو أحد المجالات التي ما انفكت تجتذب الانتقادات القاسية من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الذين لديهم آراء قوية بشأن الكيفية التي ينبغي أو لا ينبغي بها للمجلس الاضطلاع بواجباته. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالتفاني والعمل الجاد من جانب الوفد الياباني، الذي وفر الزخم والقيادة في المفاوضات المتعلقة باستكمال المذكرة الرئاسية S/2010/507 والدليل المتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، وصياغة المذكرة الرئاسية S/2016/619 المتعلقة باختيار رؤساء الهيئات الفرعية للمجلس. ويسرنا أن تلك الوثائق تعكس العديد من أولويات أوكرانيا، بما في ذلك جعل زيارات المجلس الميدانية أكثر شفافية.

وإلى جانب تلك الأمثلة الإيجابية في عمل المجلس، هناك قائمة أطول بكثير من المسائل التي كان يمكن للمجلس أن يستخدم إمكاناته الكبيرة فيها بشكل أفضل. إن أوجه القصور، أو حتى حالات الإخفاق التام هذه لا تُرى حيثما يتعلق الأمر بالحالات الشاملة أو المواضيعية أو المواضيع الجديدة – مثل تدهور البيئة، والصلات بين حقوق الإنسان والأمن، وحماية المدنيين، ودور المرأة وغير ذلك، فحسب – بل أيضا في الحالات الواضحة المتعلقة بالمسائل الأمنية الصعبة التي تندرج ضمن نطاق مسؤولية المجلس التقليدية.

فعلى سبيل المثال، لا تزال التحديات المتعددة الجوانب في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون حل، إلى حد كبير، على الرغم من أن البلد يستضيف أكبر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي بؤر التوتر الحالية في الشرق الأوسط، بما في ذلك في سورية واليمن، تتكشف أمام أعيننا طائفة من الأحداث المأساوية. وحتى معظم الجهود المكثفة التي يبذلها المجلس بشأن هذه المسائل تحقق نتائج ليس لها سوى تأثير هامشي على الحالة العامة. وحتى الانتهاكات الصارخة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية لم يتم التعامل معها بعد بطريقة حاسمة. وحتى الآن، يبدو أن الإفلات من العقاب هو القاعدة السائدة اليوم. إن عملية السلام في الشرق الأوسط لا تزال في مأزق دائم. ويتغير تشكيل المجلس، ولكن الرسائل والإشارات التي تُسمع حول هذه الطاولة منذ عقود لا تزال هي نفسها إلى حد كبير مع عدم حدوث أي تقدم على أرض الواقع. إن استمرار نظام كوريا الشمالية في تطوير البرامج النووية وبرامج القذائف لا يزال يشكل تهديدا دائما للسلام والأمن الدوليين، على الرغم من استحداث المجلس لأقوى نظام للجزاءات حتى الآن. وهذه القائمة ليست شاملة بأي حال من الأحوال، لأن هناك العديد من القضايا الأخرى التي كان تدخل المجلس فيها أقل نجاحا.

ونرى أن من المهم أن يوضع في الاعتبار منظور عمل المجلس هذا عندما ننظر في مسائل من قبيل قدرة المجلس على التصدي للتحديات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين. ونعتقد

أنه ينبغي للمجلس أن يكون قادرا على القيام بأكثر من ذلك بكثير، ولكننا ندرك أيضا أنه لا يمكنه أن يفعل إلا هذا القدر. وفي الوقت نفسه، تعقد مناقشات وتجري مشاورات منتظمة، وتتخذ قرارات عديدة، وتصدر بيانات صحفية – بطريقة شبه آلية تقريبا.

وهذا لا يعني أن كل ذلك غير مهم؛ إنه لمجرد التأكيد على الأثر المحدود لعمل المجلس. إن المجلس غير فعال بالقدر الذي يطمح إليه ويتوقعه المجتمع الدولي والعديد من الناس في جميع أنحاء العالم – ليس لأنه يتعمد تجاهل بعض المسائل أو لا يعمل جاهدا بما فيه الكفاية. فعلى العكس من ذلك، يتزايد جدول أعمال المجلس، مع مرور كل سنة، وينفق أعضاؤه المزيد والمزيد من الساعات التداول في القاعة أو في غرفة المشاورات المجاورة. إن هذه الحالة الراهنة هي نتيجة للكيفية التي جرى بها تصور المجلس وتصميمه لأداء مهمته.

أولا، إن حق النقض (الفيتو) الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون في المجلس يعني أنه لا يمكن اتخاذ إجراء موضوعي إلا حينما لا تتعارض مصالح الأعضاء الدائمين الخمسة، إن لم تتطابق. وفي الحالات الأخرى، يبقى المجلس مصابا بالشلل. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود آلية لإبطال الفيتو يعني أنه لا توجد حوافز لأي عضو يتمتع بحق الفيتو ليحاول التوصل إلى حل بشأن أية مسألة خلافية.

ثانيا، ظل نطاق تنفيذ القرارات محدودا دائما بمستوى استعداد البلدان للامتثال. وتوجد أمثلة كثيرة على عدم تنفيذ القرارات والانتهاكات المباشرة لها طوال تاريخ مجلس الأمن، وقائمة المخالفين واسعة للغاية. وهذا النهج الانتقائي نحو التنفيذ لا يبشر بالخير بالنسبة لقدرة المجلس على إحداث فارق حقيقي في الحالات المختلفة على أرض الواقع.

وأخيرا، يجب أن تستند فرضية وجود مجلس الأمن الفعال والكفؤ إلى افتراض وتوقع احترام جميع الدول الأعضاء لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه. وأود على وجه التحديد التأكيد على أهمية النقطة الأخيرة. ومن دواعي أسفنا العميق أن العالم يعيش حاليا في عصر لتآكل سيادة القانون، حيث التطبيق التعسفي أو الانتقائي أو التفسير التعسفي لقواعد القانون الدولي ومبادئه، مع الواجبات والالتزامات الناشئة عن القانون الدولي، آخذ في أن يصبح ممارسة روتينية. وأوضح مظاهر ذلك السياسات العدوانية للاتحاد الروسي تجاه جيرانه. ففي عام ٢٠٠٨، احتل الاتحاد الروسي جزءا من الأرض الجورجية؛ وفي عام ٢٠١٤، احتل القرم بصورة غير قانونية وحاول ضمها وبعد ذلك وسع نطاق النزاع المسلح ليشمل منطقة دونباس في أوكرانيا. فهل كان المجلس قادرا على تقديم استجابة مناسبة ؟ إننا جميعا نعلم الإجابة عن ذلك السؤال.

وتحسبا لتقريعات روسيا المطولة المعتادة فيما يتعلق بما يسمى بالاستفتاء في القرم والحرب الأهلية في دونباس، سأكتفي بمجرد تذكير من نسوا بأن المسألة كلها بدأت بنشر قوات روسية بدون شارات مميزة في القرم ؛ وبإرسال الجماعات المسلحة التي دربتها روسيا وقوات العمليات الخاصة الروسية إلى شرق أوكرانيا ؛ وبرشقات صواريخ أطلقت من الأرض الروسية إلى داخل الأرض الأوكرانية ؛ وبعبور قوات الجيش النظامي الروسي إلى داخل أوكرانيا. وهي مسألة مستمرة، مع استمرار إرسال الأسلحة والذخائر بغية إدامة الحرب واحتلال بحكم الواقع لأنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

كما أن الوفد الروسي قد يدعي، إذ أنه عادة ما يفعل، أن ملاحظاتنا لا تمت بأية صلة لموضوع مناقشة اليوم. إن إجابتنا بسيطة للغاية. لقد أدت الإجراءات التي اتخذتها روسيا ولا تزال تؤدي إلى تقويض النظام الدولي القائم على القواعد، وهي تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين، وهو موضوع يتعين على المجلس أن ينشغل به.

وفي الختام، فإن أوكرانيا على اقتناع بأنه بدون الإصلاح الجذري والتجديد الكامل لمجلس الأمن بشكله الحالي، لا يمكننا أن نتوقع سوى المناقشات نفسها – مناقشات طويلة، بل وأحيانا مناقشات مثيرة للاهتمام، ولكنها ذات تأثير محدود حيث يلزم اتخاذ إجراءات متضافرة. ومع ذلك، فإن المجلس ليس ميؤوسا منه. وفي الواقع، لا يلزم القيام بالكثير من العمل – إنما يلزم اتخاذ موقف مسؤول من جانب الأعضاء الدائمين إزاء أداء واجباتهم من أجل مصلحة العالم. وحتى الآن، يظل ذلك الجانب من عمل المجلس دون المستوى المنشود.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): يعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي سيُدلى به في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتأييده لبيان دول الشمال الأوروبي.

وأود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، وللوفد الياباني على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، التي تتيح لنا فرصة لمواصلة مناقشاتنا الهامة بشأن التحديات الأمنية المتزايدة التعقيد التي تواجه العالم حاليا، وكيفية تمكن للمجلس من مواجهتها بصورة أفضل.

وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية النيرة، كما هو الحال دائما، بشأن الموضوع وعلى خطة الإصلاح الرؤيوية التي قدمها، وهي، من نواح كثيرة، تهدف إلى تحسين استجابة الأمم المتحدة للعديد من التحديات التي نواجهها.

إن الفقر المتعدد الأبعاد، وتغير المناخ، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وانعدام الأمن الغذائي، وضعف الحوكمة وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة المتزايد ليست سوى بعض التحديات التي تؤثر بشكل متزايد على الحالات التي تدرج في جدول أعمال المجلس. ومن المرجح أن تكثف الآثار السلبية لتلك التهديدات للسلام والأمن الدوليين. وربما يكون الدور الوقائي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ومع ذلك، لن يكون المنع ممكنا بدون وضع استراتيجية شاملة وكليه للتصدي لتلك التحديات.

إن الأدلة الداعمة لاتخاذ المزيد من النهج الشاملة والكلية نحو المنع والحفاظ على السلام آخذة في الازدياد. ويحدد التقرير الأخير المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، المعنون ”سبل السلام: النهج الشاملة نحو منع نشوب النزاعات المصحوبة بالعنف“، الإقصاء وعدم المساواة وحالات اختلال توازن القوة، بوصفها الأسباب الرئيسية للعديد من النزاعات الحالية. ويوفر انعدام الفرص تربة خصبة للنزاع وتغذية نزعة التطرف وعدم الاستقرار. وخلال زيارتنا إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، شهدنا بصورة مباشرة الآثار الضارة لتغير المناخ على استقرار المنطقة. وكان ذلك واضحا أيضا في نظر المجلس في الحالات في دارفور والصومال ومنطقة الساحل. وفي أعمالنا بشأن أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة الساحل، وكولومبيا، ضمن مناطق أخرى، شهدنا كيف تحدث الجريمة المنظمة، والتدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وتمويل الموارد الطبيعية للحرب تأثيرا مدمرا على المدنيين.

ويتطلب المنع الحقيقي لنشوب النزاعات فهم الطابع الهيكلي لتلك التحديات وتفاعلها مع القرارات السياسية. وبالاستفادة من جدول أعمال الحفاظ على السلام، وتمشيا مع عمليات إصلاح الأمم المتحدة، ما هو المطلوب حينئذ لوضع منع نشوب النزاع في صميم إجراءاتنا ولتعزيز قدرتنا الجماعية للتصدي لتلك التحديات الأمنية المعقدة المعاصرة ؟ وأود أن أقدم ثلاثة اقتراحات.

أولا، نحن بحاجة إلى فهم دقيق للعوامل المسببة للمخاطر، وتوافر الإرادة السياسية والموارد الكافية للتصدي لهذه العوامل في وقت مبكر، وتحلي منظومة الأمم المتحدة بالمرونة في الاستجابة. ويكتسي أهمية بالغة التحليل والمعلومات الصريحة والحسنة التوقيت

والمشتركة بين الركائز إذا أريد لمجلس الأمن أن يكون فعالا في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. ومن شأن تعزيز التحليل المشترك والتخطيط الاستراتيجي المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تحسين عمليات تقييم المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر، أن يمكن المجلس ومنظومة الأمم المتحدة ككل من معالجة النزاعات في مراحلها المبكرة. ونحن على ثقة بأن جهود الإصلاح الجارية، التي يقودها الأمين العام، ستؤدي إلى تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وعلى النحو الذي أبرزته العديد من البلدان في اجتماع صيغة أريا بشأن المناخ والأمن المعقود يوم الجمعة الماضي، تقوم حاجة واضحة إلى تعزيز الأمم المتحدة لقدراتها على تحسين التنبؤ بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وفهمها والاستجابة لها. وذلك يشمل تحديد ومواجهة مخاطر عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناشئة عن كيفية تفاعل آثار تغير المناخ مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثانيا، تبين البحوث والتجارب أن من المرجح أن تصبح النزاعات مسلحة في المجتمعات غير المتكافئة. ولذلك فإن تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في جهود السلام والأمن أمران ضروريان للحفاظ على السلام. ولذلك السبب، من الأهمية بمكان استمرار إدماج منظور جنساني في الاستراتيجيات الطويلة الأجل، وحين التصدي للتحديات المعقدة المقبلة، فهم كيفية تأثير هذه التحديات على النساء والرجال وتحسين توجيه الاستجابات.

وأخيرا، هناك صلة واضحة ومتأصلة بين احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وصون السلام والأمن الدوليين. ويسهم احترام حقوق الإنسان وحمايتها في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المسببة لعدم الاستقرار، وبالتالي المساعدة على منع نشوب النزعات وتسويتها وعلى الحفاظ على السلام.

ويؤدي تآكل عام لاحترام القانون الإنساني الدولي إلى استنزاف مصداقية هذه الهيئة، وتعريض الأشخاص الذين نوفدهم إلى الميدان لخطر كبير. ومن الأمثلة المروعة على ذلك الهجمات المستمرة على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والاعتداء على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت سابق هذا الشهر.

وبإمكان الاستجابة المبكرة لانتهاكات القانون الإنساني الدولي ولانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أن تمنع بشكل فعال نشوب النزاعات قبل أن تصبح تهديداً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

عندما تقع النزاعات فعلا، تكون المساءلة بشأن هذه الانتهاكات أمراً حيوياً من أجل تحقيق العدالة والمصالحة على حدّ سواء.

وفي الختام، فإن أفضل السبل لمنع المجتمعات من الوقوع في العنف والأزمات هو التأكد من أنها أصبحت قادرة على الصمود من خلال الاستثمار في التنمية الشاملة والمستدامة. وبفضل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمقررات المتعلقة بالحفاظ على السلام، لدينا استراتيجية. وما نحتاجه الآن هو الإرادة السياسية، بما في ذلك في هذه الهيئة، والالتزام بتعددية الأطراف وإعادة تنشيط الأمم المتحدة لتنفيذ هذا المبدأ.

السيد أبو العطا (مصر): أود بداية أن أعرب عن تقدير مصر لقيام وفد اليابان بالمبادرة بالدعوة إلى هذا النقاش الهام. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الوافية للمجلس.

إن التحديات الناشئة والجديدة التي يواجهها العالم من إرهاب وتمدد الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة والهجرة والتحديات البيئية وغيرها من التحديات غير التقليدية، تتطلب تطوير مقاربة مبتكرة للتعامل معها. وقد فرضت طبيعة تلك

التحديات ضرورة التنسيق بين مختلف الجهود الأممية المعنية. ولعل أهم ما يتعين علينا استخلاصه من تطور وتعقد التحديات المعاصرة هو حتمية التحرر من سيطرة مفهوم المعالجة الأحادية والمنعزلة لتلك التحديات وضرورة اعتماد مقاربة شاملة تضمن تحقيق استدامة السلام، وذلك من خلال التركيز على معالجة الجذور الكامنة وراء تلك التحديات. إن مواجهة التحديات المعاصرة والمتداخلة باتت تحتم الالتزام بعدد من الركائز الهامة، وهي كالتالي:

أولا، ضرورة تطوير القدرات التحليلية للأمانة العامة بحيث يمكنها الوقوف على حلول مفصلة تتواءم مع طبيعة وأبعاد التحديات محل النظر باختلاف السياق المحيط بها. فتطبيق تلك المقاربة التحليلية المرنة سيساعد المنظمة على تحديد أفضل السبل والأدوات المتاحة للتعامل مع تلك التحديات وفقاً لمتطلبات معالجتها.

ثانيا، أهمية العمل على الارتقاء بفاعلية لجنة بناء السلام، بحيث تضطلع بدورها كمحفل للتنسيق بين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية وتقديم المشورة والمقترحات لمجلس الأمن لتمكينه من إصدار الولايات التي تدعم تنفيذ استراتيجيات متكاملة لبناء واستدامة السلام، وإرساء أسس التنمية المستدامة في الدول التي تطلب دعم اللجنة.

ثالثا، أهمية تطوير المقاربات الإقليمية للتحديات العابرة للحدود وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتفادي الازدواجية في الجهود الإقليمية والدولية في هذا الشأن.

رابعا، الالتزام الكامل بمبدأ الملكية الوطنية لجهود مواجهة التحديات المعاصرة. بحيث تضطلع الجهات الوطنية بمسؤولية تحديد وتخطيط وتنفيذ أولوياتها على أراضيها في مواجهة التحديات الماثلة أمامها، ومن ثمّ يكون دور المجتمع الدولي دوراً داعماً للجهود الوطنية.

خامسا، تعظيم الاستفادة من الخبرات الوطنية للدول والخبرات المتراكمة بمنظومة الأمم المتحدة، بالتركيز على بناء المؤسسات والقدرات الوطنية التي تمكن الدول من مواجهة تلك التحديات بشكل متكامل.

وختاماً، يود وفد مصر التأكيد على أن التعامل الشامل من قبل الأمم المتحدة مع التحديات المعاصرة يتطلب التنسيق بين عمل الأجهزة المختلفة للمنظمة وليس الخلط بين ولايات تلك الأجهزة. ومن ثمّ يجب أن يتم التنسيق في إطار احترام تلك الولايات ودون افتئات على ولايات أيّ من تلك الأجهزة، خاصة فيما يتعلق بالشق الإنمائي.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): قبل كل شيء، أود توجيه الشكر للأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية التي قدّمها اليوم. ونودّ أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا للعمل الهام الذي يضطلع به.

إن التحديات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين التي يواجهها المجتمع الدولي، بوجه عام، ومجلس الأمن تحديداً، عند اضطلاعه بولايته، هي بلا شك متشعبة ومعقدة. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن تلك التي تهدد فعلاً بتقويض جهود المجلس الرامية إلى منع انتهاكات السلام والأمن الدوليين مرتبطةٌ بالقصور على صعيد تنفيذ الآليات المنصوص عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، من المهم مواصلة التركيز على المسؤوليات والولايات المسندة إلى كل هيئة للاضطلاع بمهام تنسيقية حتى يكون بالإمكان الاتفاق بشأن أفضل الخيارات لمعالجة المشكلات الناشئة عن النزاعات، وتجنب ازدواجية العمل، وفوق كل شيء، منع التداخل والتصادم بين الولايات المحددة لكل منها.

ونعتقد جازمين بأن من بين التحديات التي يجب على المجلس التصدي لها من أجل تحسين عمله، التنفيذ الفعال

للوساطة في المنازعات ومنع نشوبها، والمصالحة بين أطرافها وتوظيف المساعي الحميدة لتسويتها تسوية سلمية، فضلا عن الاستخدام البارز لأحكام الفصلين السادس والثامن من الميثاق. وفي هذا السياق، نعتقد أن الأدوات الهامة مثل إعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، الذي اعتمد بوصفه قرار الجمعية العامة ١٠/٣٧، يجب أخذها في الاعتبار بغية تحقيق ذلك الهدف. ومن ناحية أخرى، يجب ألا يُؤخذ تنفيذ أحكام الفصل السابع المعني بتسوية المنازعات في الاعتبار حتى يتم استنفاد الأحكام المنصوص عليها بموجب الفصلين السادس والثامن، ويجب ألاّ تُنفّذ إلاّ كملاذ أخير. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يعمل دائما في إطار الميثاق ومبدأ احترام تعددية الأطراف، وهو المبدأ الذي تقوم عليه منظمتنا.

ولذلك، فإننا نعتقد أن أحد أكبر التحديات التي لا تواجه مجلس الأمن وحده، بل المنظمة بوجه عام، هي الإجراءات الانفرادية التي تهدد بتهور وفي انتهاك صارخ لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بتقويض أعمال المجلس، بل تهدد بتفاقم الأحوال في الميدان، ويترتب عن ذلك عواقب من شأنها أن تضرّ مناطق بأكملها. ومما يؤسف له أن هذه الإجراءات الانفرادية هي من بين الأسباب الجذرية لحالة الفراغ في الحكم وإضعاف قوات حفظ النظام. وقد أدّت إلى نشوب أزمات إنسانية في مناطق مختلفة فقدَ الملايين أرواحهم بسببها.

وإزاء تلك الخلفية، ارتفع عدد الجماعات الإرهابية والمقاتلين غير النظاميين الذين وجدوا فضاءً ملائماً لارتكاب أعمال زعزعة الاستقرار وجرائم ضد الإنسانية، وبات تهديداً واضحاً وراهناً للسلام والأمن الدوليين. ونعتقد أن الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي يجب أن تكون قوية بغية التصدي لهذا التهديد، فيما تسهم في القضاء عليه على نحو فعال وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فإن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل هو أحد التحديات الهامة الأخرى التي تواجه مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا نواجه جميعاً التحدي الكبير المتمثل في التنفيذ العاجل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٧ تموز/يوليه. وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف، من الضروري أن تلتزم الدول بحظر استحداث الترسانات النووية والأجهزة المتفجرة وتجريبها، وإنتاجها، واقتنائها وحيازتها، والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو إجراءات انفرادية واضح أنها خارج إطار القانون الدولي.

وأخيرا، تود بوليفيا أن تؤكد مجددا أنه حرصا منها على احترام القانون الدولي ولكونها دولة مسالمة، فإنها تدعو إلى تنفيذ المبادئ العالمية المتمثلة في استخدام الوسائل السلمية لحل النزاعات وبذل المساعي الحميدة وممارسة الدبلوماسية الوقائية وتعددية الأطراف وعدم التدخل واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وهي مبادئ يعترف بها المجتمع الدولي وتشكل أدوات فعالة لتفادي آفة الحرب وعواقبها.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. إنها تتيح لنا الفرصة لتأمّل أحداث العام الماضي والتطلع إلى العام المقبل.

وأود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الممتازة التي تدل بوضوح على أن ما نتناوله من التحديات المعاصرة تكتسي أهمية كبيرة، ليس بالنسبة لمجلس الأمن فحسب أو لسائر الأمم المتحدة، بل للعالم بأسره.

لقد انخرط مجلس الأمن في هذا العام في التصدي لعدد من التهديدات التقليدية للسلام والأمن، بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية وتنظيم داعش في سورية والعراق. بيد أن تلك التهديدات التقليدية تؤججها التحديات المعاصرة التي

نواجهها جميعا. وتمول كوريا الشمالية برنامجها غير القانوني للقذائف بشكل جزئي من ممارسة أشكال الرق المعاصر. وينشر الإرهابيون في سورية رسائلهم السامة ويخططون لهجمات عبر الحدود الوطنية عن طريق الإنترنت. وفي الواقع، فإن من الصعب العثور على حالة واحدة من الحالات المدرجة في جدول أعمالنا لا ترتبط فيها ديناميات السلام والأمن بالتحديات المعاصرة عبر الوطنية. وتشمل القائمة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واسترقاق المهاجرين في ليبيا والتهريب في منطقة الساحل الأفريقي وتدفقات المخدرات في كولومبيا والأزمة الإيكولوجية وضغوط المناخ في حوض بحيرة تشاد – وهلم جرا.

وإذا أردنا التصدي لهذه التهديدات التقليدية بفعالية، يجب أن تنظر الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أيضا في التحديات المعاصرة عبر الوطنية. ولا تكترث هذه التحديات بالحدود الوطنية. وكلما ازداد عالمنا ترابطا، ستزداد التحديات والتهديدات التي نواجهها أيضا. ولذلك، يجب علينا أن نواجهها معا حتى يتحقق لنا النجاح. ولمواجهة هذه التحديات، يجب أن نعمل في بلداننا وفي شراكات وعلى الصعيد المتعدد الأطراف. ودون ذلك، لا يمكننا أن نأمل في منع نشوب النزاعات أو الحفاظ على السلام أو تحقيق التنمية. وأود أن أوضح الإجراءات التي تتخذها المملكة المتحدة في كل من هذه المجالات بثلاثة أمثلة.

أولا، إننا نناقش في الداخل مسألة التدفقات المالية غير المشروعة التي تُقدر على الصعيد العالمي بما يصل إلى ١,٦ تريليون دولار سنويا. وتعتقد وكالتنا الوطنية المعنية بمكافحة الجريمة أن عشرات بل مئات البلايين من الدولارات يتم غسلها عبر المملكة المتحدة. وهي تشمل عائدات الجماعات المسلحة والإرهابيين والجريمة المنظمة والمسؤولين الفاسدين في الدول العدوانية. وتؤجج هذه العائدات النزاعات وتشكل عائقا أمام تحقيق السلام والاستقرار. وقد شرّعنا في هذا العام القانون المالي الجنائي الذي يكفل لنا قدرة أكبر على التصدي لمشكلة التمويل غير المشروع، وبالتالي تعزيز السلام.

ثانيا، نعمل من خلال شراكاتنا على التصدي لتغير المناخ، الذي أقر مجلس الأمن بأنه أحد العوامل التي ربما تؤدي إلى تفاقم التهديدات القائمة للسلم والأمن الدوليين. كما أقمنا شراكات مع آخرين لتحسين قدرتهم على التأقلم مع آثار تغير المناخ. ففي أحد المشاريع، ندعم ١٣ بلدا ونساعدها في إدماج عمليتي الحد من المخاطر والتكيف مع تغير المناخ في سياساتها ومؤسساتها الحكومية. وهذا يحد من عدم الاستقرار الذي تعانيه، وبالتالي يكفل أمننا الجماعي.

أخيرا، وربما هذا هو الأهم، فإننا نعمل على صعيد متعدد الأطراف، بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة. فلننظر في مسألتي الرق المعاصر والاتجار بالبشر على الصعيد العالمي. ونحن نعلم أن هذه الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان تنتشر على أوسع نطاق في مناطق النزاع، وأنها تغذي عدم الاستقرار. وكنا ولا نزال نسعى إلى التصدي لها عبر مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. فالعمل من خلال هذه المنظمات المتعددة الأطراف يتيح لنا الربط بين عناصرها المختلفة والتصدي لما يواجهنا من تحديات معقدة ومتعددة الأوجه على نحو أفضل. ويجب علينا جميعا أن نسعى إلى بذل مزيد من الجهد وأن نحسّن أداءنا هنا في الأمم المتحدة.

ولكي ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى التحدي، يجب أن ندعم الأمين العام في برنامجه الإصلاحي الطموح للأمم المتحدة بما يمكّنها من اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وكفاءة في صميم نظام دولي قائم على القواعد. وتتضاءل مخاطر الإفراط في الإصلاحات أو التسرع في إدخالها أمام خطر عدم كفاية الإصلاحات أو سيرها ببطء شديد. ونحن بحاجة إلى البدء في الإصلاح من أجل الحفاظ على السلام على نحو أفضل وبلوغ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان التي نعتز بها.

ويتوقف النجاح في هذه المجالات المترابطة على قدرتنا على التوقف عن العمل بطريقة الجزر المنعزلة ومواجهة التحديات على نحو متسق.

لدي أمنية بسيطة وآمل أن تتحقق في السنة المقبلة. ألا وهي، أن تتذكر الدول الأعضاء، في الوقت الذي تتداول فيه بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بالإصلاح، وإذ نجلس ونناقش هذه المسألة الهامة، أن هناك الملايين من الأشخاص الأقل حظا بكثير يواجهون انعدام الأمن والنزوح القسري وانتهاكات الحقوق والجوع والفقر، مجتمعة معا وتشكل الواقع الذي يعيشونه. فهم لا يرون أنها مسائل متفرقة، ومن ثم لا ينبغي لنا أيضا أن ننظر إليها على أنها كذلك. لذا، فلنتحمل المسؤولية في الداخل ونبني الشراكات في الخارج. والأهم من ذلك، أن نمكّن الأمم المتحدة من التصدي لهذه التحديات بمزيد من الفعالية، حتى نتمكن من إيجاد عالم أكثر أمنا وأمانا للجميع.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه المناقشة، وهي موضع ترحيب في السياق الحالي بوجه خاص. كما أتوجه بالشكر للأمين العام على إحاطته النيرة.

لقد أظهرت المناقشات التي أجريناها طوال هذا العام أن التحديات الحالية للسلام والأمن الدوليين ليست معقدة فحسب بل ومتعددة الأوجه، فضلا عن أنها تستدعي استجابة شاملة في نهجها ومتنوعة على صعيد تطبيقها ويمكن تكييفها ع خصوصية كل أزمة على حدة.

وكما أصبح العالم معولما، كذلك أصبحت التهديدات التي يواجهها. وفي حين أن الإرهاب لا يعرف الحدود، فإن الأوبئة أو تغير المناخ قد تكون لهما أحيانا آثار جد حقيقية على استقرار البلدان، بل ويمكن أن يهددا أمن منطقة برمتها. ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة من التصدي لهما باستخدام جميع الأدوات المتاحة لها وبالعمل بطريقة متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه التهديدات. فذلك هو الغرض عينه من الإصلاح الذي ينشده الأمين العام بغية تمكين الأمم المتحدة من العمل بطريقة متكاملة لمنع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. ويجب أن تستجيب الدول الأعضاء أيضا وأن تعمل بصورة جماعية، على النحو الذي يتعين على المجلس العمل به لدى الاضطلاع بولايته.

وأود، على سبيل المثال لا الحصر، أن أشير إلى اثنين من هذه التحديات المعقدة وإحدى المسائل الرئيسية:

يتمثل التحدي الأول في الإرهاب. لقد أصبح الإرهاب اليوم أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. فلم يبلغ تهديد الإرهاب مسبقا هذا الحد، سواء كان في شكل جماعات مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، أو في شكل أفراد مدفوعين بأيديولوجيتهم الوحشية. وأضفت ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والاستخدام واسع النطاق للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التجنيد أو التمويل أو الدعوة إلى العمل بعدا جديدا على هذا التهديد.

وعلى الرغم من أنه ما من شيء يمكن أن يبرر الإرهاب، فإننا نعلم أنه يتغذى على الفقر وانعدام الأمن والتشريد والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية. كما أنه يتغذى على الجريمة المنظمة عبر الوطنية والعديد من أشكال الاتجار. وفي مواجهة تهديد بهذا الحجم، من الضروري أن تتبع الدول نهجا كليا وأن تأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ويجب أن نشن معا قتالا ضاريا على جبهات متعددة، مع احترام قيمنا واستخدام سلاح القانون، ضد أولئك الذين يعارضون بوحشيتهم أسلوب حياتنا وحريتنا وديمقراطيتنا.

لقد أصبح الإرهاب الآن أحد تلك التحديات العالمية الكبرى التي لم يعد بوسع الدول أن تواجهها بمفردها. وفرنسا على اقتناع، كما ذكّر الرئيس ماكرون الجمعية العامة في أيلول/

سبتمبر (أنظر A/72/PV.4)، بأن تعددية الأطراف هي الخيار الصحيح، ليس فيما يتعلق بالشرعية فحسب، بل أيضا لفعاليتها في مواجهة هذه التحديات.

إن الحالة في منطقة الساحل تبرز مخاطر الإرهاب والحاجة إلى استجابة شاملة. والتهديد الأمني لدول الساحل يهمنا جميعا، ويتطلب مواجهة جماعية. أما على الصعيد الأمني، فإن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثال على المواجهة المشتركة والمنسقة لهذا التهديد، الذي يتطلب دعما قويا ومنسقا من جانب الأمم المتحدة ومنا جميعا .

وهذا هو معنى القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا. ويجب أن تتم هذه المواجهة اقترانا بالدعم القوي للتنمية، الذي يمكن أن يحقق حلولا دائمة لمشاكل المنطقة. وهذا هو معنى الجهود الداعمة المبذولة في إطار التحالف من أجل منطقة الساحل، ولا سيما لتحسين توفير فرص العمل والتعليم للشباب، والزراعة والطاقة والحوكمة والأمن.

والتحدي الثاني هو تغير المناخ. وغالبا ما تكون الأسباب الجذرية للأزمة متعددة، والاحترار العالمي عامل يفاقم الحالة في السياقات الهشة. وكان هذا العام هو العام الأكثر حرارة في التاريخ. وتتميز التقلبات المناخية الشديدة بقوتها وتواترها. ولا يشكل أي بلد اليوم استثناء في هذا الخصوص. ولم يعد بوسعنا تجاهل عواقبها المزعزعة للاستقرار. ويعتبر أكثر السكان ضعفا، الذين تعرضوا بالفعل لعوامل أخرى من الصراعات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو بيئية، أول ضحاياها. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الساحلية، فإن بقاءها ذاته معرض للخطر. وسيؤدي أيضا غرق أراضيها في المحيطات، الناجم أيضا عن ارتفاع مستوى المياه فيها، إلى موجات هائلة من الهجرة تزعزع بشكل خاص استقرار وأمن تلك المناطق. وينطبق الشيء نفسه على المناطق التي يجبر فيها التصحر الناس على التخلي عن حقولهم.

ولدينا الآن الوسائل التكنولوجية والمالية لبناء مستقبل آمن يتميز ببيئة نظيفة وتتم فيه حماية الأجيال المقبلة. فتغير المناخ ليس حتميا، أو على الأقل حتى الآن. وفرنسا مقتنعة بوجوب إيجاد الإجابة، أولا وقبل كل شيء من خلال التنفيذ الفعال والسريع لاتفاق باريس. وتتمثل أولويتنا العاجلة في التنفيذ الكامل له، لأن اتخاذ إجراءات فيما يخص المناخ، تعتبر أفضل وسيلة لمنع أزمات الاحترار العالمي. وهذا هو الغرض من المؤتمر الدولي المعني بتمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ الذي نظمه الرئيس ماكرون قبل بضعة أيام في باريس مع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي.

ويتجلى التحدي الرئيسي للسلم والأمن الدوليين الذي أود إبرازه في احترام حقوق الإنسان. ويعود سبب العديد من الصراعات المعاصرة إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولن أشير إلا إلى اثنين منها. ففي سورية، وبعد سنوات من القمع الذي ارتكبه نظام بشار الأسد ضد شعبه، أدى القمع الدموي للمظاهرات السلمية للمدنيين المطالبين باحترام حقوقهم الأساسية إلى الحالة التي نعرفها اليوم. وفي بورما، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ولاية راخين على وجه الخصوص، وهي انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في المواطنة، والاستخدام غير المتناسب للقوة، والعنف الجنسي، هي التي أدت إلى فرار الآلاف من الروهينغيا من منطقتهم مما قوض الاستقرار الإقليمي، على النحو الذي وصفته الممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن خلال الأسبوع الماضي في هذه القاعة بالذات (S/PV.8133).

وعندما تُنتهك حقوق الإنسان، يكون الأمن الإقليمي مهددا. ولهذا السبب، من أجل المواجهة السريعة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، من الضروري إبلاغ مجلس الأمن بالآليات ذات الصلة، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر دوره في مجال الإنذار المبكر

أساسيا. وهذا هو السبب أيضا في أهمية تزويد عمليات حفظ السلام بولايات قوية في مجال حقوق الإنسان والحماية المدنية وضمان التنفيذ الكامل لتلك الولايات.

وأخيرا، فإن إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة من العقاب، يشكل أيضا تهديدا لاستعادة السلام بشكل مستدام، ويقوض ثقة المجتمع المدني ومعه آفاق الحلول السياسية. ويكشف ذلك درجة أهمية مكافحة الإفلات من العقاب من خلال الآليات القانونية ذات الصلة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية عندما تكون لها ولاية قضائية، وطابعها الحاسم في حد ذاتها وضرورتها لتحقيق السلام والمصالحة.

وفي الختام، تؤثر تلك التحديات المعقدة، إلى جانب التهديدات الطويلة الأمد التي لا تزال قائمة، مثل الصراع بين الدول أو الانتشار النووي، علينا جميعا تأثيرا مباشرا وبشكل جماعي. ولذلك، يتعين علينا جميعا، التصدي لها. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة أيضا على القيام بذلك. ونرحب باستعداد الأمين العام لضمان أن تتمكن المنظمة من مواجهة هذا التحدي بإصلاحها وجعلها أكثر مرونة وتماسكا وفعالية. وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا تلك الجهود.

إن ما تظهره مناقشة اليوم هو أن لجميع تحدياتنا المعاصرة صبغة عالمية، ومن ثم فإنها تدعو إلى استجابة شاملة تربط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وترتكز على الحوار وتعددية الأطراف. ولن ننجح في التصدي الجماعي والمستدام لتلك التحديات إلا من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة على هذه الجبهات الثلاث، مع احترام القيم التأسيسية للأمم المتحدة، التي تحمي الأفراد في كل مكان، وتكفل كرامتهم.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة اليابانية على هذه المناقشة الهامة والمناسبة للغاية من حيث التوقيت، التي ستساعد على زيادة الوعي، ومن ثم اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا وفعالية من جانب مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وبما أن هذه هي المناقشة الأخيرة التي يترأسها زميلنا السفير بيشو، فضلا عن كون هذه الأيام هي الأيام الأخيرة لليابان كعضو غير دائم في المجلس، أود أن أعرب عن تهنئتي له ولفريقه المقتدر على قيادتهما الفعالة وتوجيههما لعمل المجلس خلال شهر حافل بالتحديات، وأشكرهما على تعاونهما مع وفد بلدي طوال هذا العام من عضويتنا في هذه الهيئة.

كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الثاقبة، وأثني على ما يبذله من جهود دؤوبة لتعزيز دعامة السلام والأمن في الأمم المتحدة ومنظومتها الإنمائية، والقيام بالإصلاح الإداري الذي يمكنه التعويل على دعمنا الكامل له.

تجري مناقشة اليوم في وقت، صارت فيه التهديدات والتحديات التي تواجه السلم والأمن أكثر تعقيدا وخطورة بكثير مما كانت عليه في الماضي. فالأخطار المعاصرة والمحتملة في المستقبل لا تنجم فقط عن الصراعات بين الأعراق والهجمات المسلحة وحدها، بل أيضا عن الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والبشر. ومما يزيد من تفاقم تلك التهديدات التطورات التي لها جذور اجتماعية واقتصادية، على غرار قتل المدنيين الأبرياء بلا مبرر، وزعزعة الاستقرار الناجمة عن الهجرة جراء تدفقات اللاجئين والتشرد الداخلي الناتج عن عمليات الطرد القسرية للسكان، والتدهور البيئي، وتغير المناخ.

إن كازاخستان تؤيد تأييدا تاما رؤية الأمين العام فيما يخص خطة السلام الجديدة التي تعزز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق الاستقرار على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، فضلا عن تحقيق التنمية. وتعتقد كازاخستان أن الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام هي عناصر مترابطة ومتكاملة لاستراتيجية متكاملة شاملة ينبغي

أن تشكل فيها استدامة السلام، جزءا لا يتجزأ من الدورة بأكملها.

وعندما استقل بلدي في عام ١٩٩١، أدركنا أن الاستثمار في الحفاظ على السلام ينبغي أن يبدأ مبكرا بما فيه الكفاية لتفادي نشوب الصراعات؛ وبدون ذلك، يمكن أن يكون الاستقرار غير مؤكد وهش، ومعرضا للصدمات الجديدة. ومنذ استقلال كازاخستان قبل ٢٦ عاما، أصبحت في طليعة الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات، التي تعد أحد المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية. ومن الأمثلة البارزة على هذا النهج، مبادرة رئيس بلدي إلى إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي يحتفل هذا الشهر، بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه. ويشكل المركز آلية للدبلوماسية الوقائية المتاحة للأمم المتحدة. وقد أسست كازاخستان أيضا المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي يضم اليوم ٢٦ بلدا، بما في ذلك بعض البلدان خارج آسيا الوسطى، مع إشراكها في الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق السلام والاستقرار في آسيا، عن طريق اتخاذ تدابير لبناء الثقة.

وقد عرض وزير خارجية كازاخستان، السيد خيرت عبد الرحمانوف، في المناقشة المفتوحة التي عقدت في كانون الثاني/يناير (أنظر S/PV.7857)، خطابا يتعلق بالسياسات بعنوان ”مفهوم كازاخستان ورؤيتها للحفاظ على شراكة عالمية من أجل بناء عالم آمن وعادل ومزدهر“. ووفقا لذلك الخطاب، يجب أن يتمثل أحد أهداف مجلس الأمن في تهيئة ظروف تفضي إلى منع وإزالة خطر حرب عالمية بالتقليل من حدة المواجهة العسكرية على الصعيدين العالمي والإقليمي بالعديد من الوسائل، بما في ذلك الوساطة. ويتمثل المثال الأخير على ذلك النهج في مشاركة كازاخستان المباشرة في دعم جهود الأمم المتحدة من خلال عملية جنيف المعنية بسورية. فقد استضافت أستانا عدة جولات من المحادثات السورية التي تقودها روسيا وتركيا وإيران بوصفها الجهات صاحبة المصلحة التي ساهمت في إنشاء مناطق التهدئة وخفض النشاط العسكري وتحسين الحالة الإنسانية.

إننا مقتنعون بأن تحقيق السلام ونبذ الحرب كوسيلة لتسوية المشاكل بين الدول يشكلان الأساس لبقاء الجنس البشري في القرن الحادي والعشرين. وتنهض كازاخستان، في ذلك السياق، بتنفيذ البيان الرسمي: العالم في القرن الحادي والعشرين، الذي يعلن الحرب على الحرب والعنف في جميع أنحاء العالم بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الأمم المتحدة في العام ٢٠٤٥.

وكذلك تمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة أساسية أخرى في التصدي للتهديدات والتحديات المعاصرة. وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما، في ذلك الصدد، عملية الإصلاح التي يقوم بها الأمين العام لهيكلي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، بالإضافة إلى مبادراته العديدة، على النحو الذي طرحت به في ٦ نيسان/أبريل. وسنعمل، جنبا إلى جنب مع الآخرين، صوب جعل ولايات بعثات حفظ السلام مجدية أكثر وممكنة التحقيق، ولا سيما في العمليات المتعددة الأبعاد والمختلطة التي تنشر في مناطق التطرف العنيف. ويتعين إضفاء قدر أكبر من الفعالية والمساءلة والمرونة على عمليات حفظ السلامة، مع عناصر قوية لحماية المدنيين وحقوق الإنسان، كما اقترح الأمين العام. كما يجب أن تركز البعثات على العمليات السياسية النشطة والشاملة للجميع للتوصل إلى اتفاقات سلام تشمل جميع الأطراف. ويمكن لاستقدام الموظفين المؤهلين تأهيلا جيدا، وتوفير المعدات الملائمة وإشراك بلدان جديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إثراء ما نصبو إلى تحقيقه إثراء كبيرا.

ويمكننا، إذ حضرنا عدة زيارات لمجلس الأمن إلى مختلف البلدان والمناطق في عام ٢٠١٧، أن نستنتج على نحو صائب أنه يمكن لاعتماد استراتيجية ثلاثية الأبعاد أن يساعد في معالجة

النزاعات. وينبغي لذلك أن يشمل تعزيز الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما العلاقة بين السلام والأمن والتنمية، لأنها مترابطة ترابطا وثيقا. ويتعين أن يسود نهج إقليمي في معالجة المشاكل في المناطق المعرضة للنزاعات، بدلا من اعتماد التركيز الضيق المنصب على بلد واحد بعينه. ويصبح ذلك النهج كفؤا عندما يكون مصحوبا بنموذج تنمية منسق وشامل على نحو جيد تؤدي فيه منظومة الأمم المتحدة وظائفها كأمم متحدة واحدة. ومن شأن هذه الرؤية أن تكفل استثمارات مثلى في ازدهار جميع الدول الأعضاء بالتعاون فيما بينها لصالح بناء القدرات وبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث.

وختاما، ستواصل كازاخستان مشاركتها الكاملة في التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، ليس فقط أثناء رئاستنا للمجلس، خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بل طوال فترة عضويتها وما بعدها.

السيد بيرموديث ألباريث (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بتوجيه الشكر للرئاسة اليابانية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وكذلك نتعهد لها بدعم وفد بلدي الكامل. كما إننا نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إذا أردنا تحليل التهديدات والتحديات للسلم والأمن الدوليين التي كانت موجودة في اللحظة التي أنشئت فيها الأمم المتحدة ومقارنتها بتلك التي نواجه اليوم، فإننا سنرى زيادة ليس في عدد التهديدات فحسب، بل وفي مدى تعقيد هذه الظاهرة. وينبغي للتحديات والتهديدات الجديدة والتحديات التي تنشأ في السياق الدولي أن تقنع مجلس الأمن بالنظر في جميع القضايا التي يمكن أن تتسبب في النزاعات أو تفاقمها. إن الزيادة في النزاعات المسلحة المتسمة بالعنف غير المسبوق وانتشار أسلحة الدمار الشامل والنمو في التجارة المشروعة وغير المشروعة لجميع أنواع الأسلحة وتطور الإرهاب والهجمات الإلكترونية والجوع وآثار تغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر، تتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى التزاما قويا من قبل المجتمع الدولي بالتصدي لها.

في الأوقات التي تنشأ فيها العديد من مظاهر العنف والدمار تلك من مسببات أو أطر أو استراتيجيات عالمية، يصبح من التقصير أن نتصور أن الاستجابة يمكن أن تكون مجرد استجابة محلية. إذ يجب على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى الحدث وأن يكون داعما بقدر أكبر ويعزز أطره للعمل المشترك وينهض بالحوكمة العالمية من أجل إيجاد حلول لهذه المشاكل الخطيرة. وإن التعقيد المتزايد للتهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين لا يرغمنا على إيلاء اهتمام خاص للمنع فحسب، بل وعلى أن نبدع في حلولنا المقترحة.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن زيادة التنسيق بين جداول أعمال مختلف أجهزة الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه، على الرغم من أنه لا ينبغي لنا أن نعدل أو نتدخل في ولايات كل منها ومجالات اختصاصها. إن دينامية العمل في الأمم المتحدة تبرهن على أن الصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمجال الإنساني تزداد وضوحا. وترى أوروغواي أنه بالإضافة إلى التهديدات الواضحة للسلام والأمن الدوليين، هناك أيضا بعض الظواهر التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمات في حالات النزاع أو حالات ما بعد انتهاء النزاع. ومن الأمثلة على هذه الظواهر المتفاقمة آثار تغير المناخ والأوبئة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومن المهم تبني نهج شامل من أجل الحفاظ على السلام، ولا سيما عن طريق منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والقضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة والمصالحة الوطنية والوحدة من خلال الحوار الشامل للجميع والوساطة والوصول إلى العدالة والعدالة الانتقالية والمساءلة والحكم الرشيد والديمقراطية

والمؤسسات الخاضعة للمساءلة والمساواة بين الجنسين واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن بلوغ الإنفاق العسكري العالمي ١,٦٩ تريليون دولار في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل زيادة على الإنفاق في عام ٢٠١٥، ليس بالأمر البسيط. ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا كم من الحاجات كان يمكن تلبيتها إذا ما أعيد توجيه جزء يسير من ذلك الإنفاق إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأقل ثراء. إن حيازة الأسلحة النووية أمر يبعث على القلق، كما يشكل التأخير في نزع سلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية كذلك خطرا يهدد الاستقرار العالمي وأمن البشرية. ويشكل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا جسيما للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

ويجب ألا يغيب عن بالنا، في سياق قلقنا إزاء تطوير الأسلحة النووية، ما تم التسليم بأنه يشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن الدوليين اليوم، وهو الحالة في شبه الجزيرة الكورية. لا يمكن التوصل إلى حل للتوترات في شبه الجزيرة الكورية، إلا من خلال الحوار والتفاوض والالتزام السياسي. لذلك فإننا نحث الأطراف المعنية مرة أخرى على الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن العديدة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستئناف المحادثات السداسية الأطراف للإسهام في إيجاد حل سياسي دائم.

وأخيرا، أثني على جهود الأمين العام من أجل إجراء إصلاح للأمانة العامة في إطار ركيزة السلام والأمن للمنظمة. ونأمل في أن يسفر تحقيق تحسن في فعالية وكفاءة وتنسيق الأمانة العامة عن فوائد على الصعيد النظمي بحيث يمكننا جميعا التمتع بأفضل الظروف الممكنة، ونحن نواجه التحديات والتهديدات الآخذة في التطور التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

السيد سيس (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): ما من وقت أنسب من الآن لكي يتصدى مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء غير الدائمين الذين تنتهي ولايتهم في غضون بضعة أيام، للتحديات المعقدة الراهنة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. والوفد السنغالي يشكر الرئاسة اليابانية على اختيار هذا الموضوع، الذي هو في صميم المهمة الأصلية لهذا الجهاز، ألا وهي تنفيذ الصكوك الرامية إلى ترسيخ سلام مستدام ودائم في العالم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية الهامة التي سلطت الضوء على عملنا.

وفي السنوات الأخيرة، كثف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى درء الأخطار التي تهدد السلام وإيجاد حل مستدام للتحديات الأمنية. وأود أن أذكر في هذا الصدد، في جملة أمور، تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (أنظر S/2015/446)، وإصلاح هيكل بناء السلام، وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، واستعراض القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولكن الإرهاب والأزمات الصحية العالمية وتغير المناخ وشح الموارد المائية والجريمة المنظمة العابرة للحدود والانتشار النووي وتداول الأسلحة الصغيرة، فيما يتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول، والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية – قائمة تحديات طويلة وإن لم تكن شاملة – وكلها لا تزال تنتظر استجابة شاملة من المجتمع الدولي.

غير أن الأحداث الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية قد حركت جبهة سباق التسلح النووي ودفعته إلى صدارة شواغلنا الاستراتيجية. وفي حين أن خطة العمل الشاملة المشتركة – المعروفة أيضاً باتفاق مجموعة ٥+١ – تبين لنا أن الحل الدبلوماسي ممكن دائماً، فإن البرنامج النووي لكوريا الشمالية، الذي تبدو آفاقه أكثر كآبة من أي وقت مضى، يدل على أننا يجب أن نمضي

بحزم ومثابرة وإبداع من أجل التوصل إلى هذه الحلول. وأود أن أغتنم فرصة هذه المناقشة لكي أؤكد مجدداً التزام السنغال بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وفقا للأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وهناك تحدٍ آخر هو الإرهاب الدولي، الذي لا يزال على حاله، رغم الهزائم التي تكبدها في العراق وسوريا، والتي أفقدته أرضاً كانت في حيازته، ويتجلى ذلك في تصاعد الهجمات الإرهابية، بما في ذلك في مصر وأفغانستان والصومال وإسبانيا وبوركينا فاسو، والقائمة تطول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصور المروعة لبيع المهاجرين الأفارقة كعبيد في ليبيا تشهد على نطاق وخطورة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، التي تستغل الفقر والنزاع المسلح لكي تزدهر.

وهناك أيضاً صلة متزايدة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة والاتجار بالأشخاص والجهات الفاعلة من غير الدول. ولذلك، لا بد لمجلس الأمن أن يجري تقييماً متعمقاً لمسألة الجهات الفاعلة من غير الدول فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ولا سيما فيما يتصل بإمكانية حصولهم على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا يخطئن أحد، فستبقى هذه التحديات ما دام يمكن لتلك الجماعات المسلحة الوصول إلى الأسلحة، بل وما دمنا لا نعمل على معالجة الأسباب الجذرية ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر شمولا، ومكافحة الخطاب المتطرف وتعزيز التعاون الدولي.

وإدراكاً للتحديات المعقدة الناجمة عن التهديد الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول على عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة، وخلال ولاية السنغال كعضو غير دائم، وخاصة أثناء رئاستها للمجلس، شددنا على أولويتين: مكافحة التهديدات غير المتناظرة التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي حين أن الأولوية الأولى تهدف إلى جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة من خلال تحسين التعاون بين مختلف الإدارات التابعة للأمانة العامة، من التخطيط إلى النشر إلى تحديد الولايات، التي يجب مواءمتها على نحو أفضل مع الحقائق على أرض الواقع، فإن الأولوية الثانية هي تحقيق التآزر الأمثل بين عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومثال القارة الأفريقية يبين لنا أن هذين النهجين يكمل أحدهما الآخر ويعززه، مما يمكن مجلس الأمن من الاستفادة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حيث لا يمكنه نشر عمليات ذات ولاية هجومية من أجل مواجهة التهديدات غير المتناظرة. والأمثلة على ذلك كثيرة، من الصومال إلى حوض بحيرة تشاد، حيث نشرت البلدان الأفريقية قواتها للاستجابة للتهديد الذي تشكله أساسا جهات فاعلة من غير الدول.

وهذا هو المعنى الكامل للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس بمبادرة من السنغال بشأن تمويل عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ولذلك، ترحب السنغال بمبادرة الأمين العام لإصلاح ركيزة السلم والأمن عن طريق إعادة هيكلة إدارات الأمانة العامة، فضلاً عن التركيز على النهج الوقائية بغية تعزيز كفاءة المنظمة في مجال حفظ السلام.

ولأننا مقتنعون بمزايا النهج الوقائي، وهنا في مجلس الأمن، استثمرت السنغال بنشاط في إدارة وحل الأزمة في غامبيا. وفي هذا الصدد، فإن دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لجهود وقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أدى إلى نقل السلطة سلميا، مع احترام سيادة الشعب الغامبي.

ويشكل هذا الاقتناع نفسه الأساس الذي تقوم عليه المبادرة السنغالية ”المياه والسلام والأمن“، التي تهدف إلى الإسهام في جهود منع نشوب النزاعات عن طريق تعزيز التعاون من أجل الوصول إلى الموارد المائية العابرة للحدود، وكذلك عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة. وأود أن أرحب بإنشاء الأمين العام للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة، ونجدد دعم السنغال لتلك الغاية.

ختاماً، من الواضح أن حل الكثير من التحديات الأمنية المعقدة التي نواجهها يتطلب اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار مسألة الجهات الفاعلة من غير الدول، ويشمل نهجاً لمنع نشوب النزاعات يضع أعمال المنظمة على مسار شراكة واعدة من أجل السلام. وهذا هو بالضبط السبب الذي جعل السنغال تعمل، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، بل وعموما، من أجل السلام، لا سيما في قارتنا، أفريقيا. وبوسعي أن أؤكد للأعضاء التزام بلدي المستمر في هذا الصدد.

السيد شن بو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية.

في الوقت الحاضر، فإن الحالة الدولية معقدة ومتغيرة باستمرار. وتتشابك الأخطار الأمنية التقليدية وغير التقليدية، في حين تتزايد التحديات العالمية يوماً بعد يوم. وفي الوقت نفسه، فإن جميع البلدان تتكافل فيما بينها ومصالحها مترابطة. ولذلك، يظل السعي إلى السلام والتنمية والتعاون رغبة عامة لدى الدول الأعضاء.

إن المجتمع الدولي في حاجة ماسة إلى العمل معا من أجل تقديم إسهامات جديدة لمواجهة التحديات العالمية والنهوض بالسلم والتنمية.

فأولا، يجب علينا التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة موجودة منذ أكثر من ٧٠ عاما وشهدت قضية السلام وتنمية البشرية تقدما كبيرا. ومع ذلك، لم يتحقق بعد المخطط الجميل الوارد في الميثاق، فيما تواصل التحديات الجديدة الظهور. وفي مواجهة المشاكل القديمة والتحديات الناشئة، فإن مقاصد ومبادئ الميثاق ليست بالية ولا تزال هامة وواقعية بشكل كبير في توجيه عملنا. وما برح تعزيز روح الميثاق ومواجهة التاريخ بأمانة واستخلاص الدروس منه مصدر قوة لنا دائما في الحفاظ على السلام وبناء المستقبل. ويحدونا الأمل في أن تتكاتف الدول الأعضاء وأن تفي بالتزامها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تقوم بالترويج لنوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على أساس الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المربح لجميع أطرافه، وبناء مجتمع المصير الإنساني المشترك وتقديم إسهامات جديدة في النهوض بالقضية النبيلة المتمثلة في السلام والتنمية البشرية.

ثانيا، يجب أن نقوم بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية من خلال الحوار والمفاوضات. وفي عالم اليوم الذي هو أبعد ما يكون عن الأمن، ومع اتساع نطاق النزاعات الإقليمية، يغدو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن – وهي مهمة موكلة إليه من الدول الأعضاء. وينبغي لجميع البلدان أن تدافع بهمة عن سلطة مجلس الأمن في شؤون الأمن الدولي وأن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية في تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الحوار والتفاوض والوساطة والمساعي الحميدة. وينبغي أن تتقيد الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمبادئ الموضوعية والنزاهة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحقها في اختيار النظم الاجتماعية والأهداف الإنمائية بنفسها، وأن يضعا مفهوما للأمن الشامل والمتبادل والمشترك والتعاوني والمستدام، من أجل الاضطلاع بدور بناء في معالجة النزاعات الإقليمية على نحو متناسب وتعزيز السلام عن طريق التفاوض.

وثالثا، يجب أن تتخذ تدابير شاملة للتصدي للتحديات العالمية المعقدة. إن الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الفقر والتخلف، بعيدة عن الحل، في حين تتزايد باستمرار التهديدات الأمنية غير التقليدية، من قبيل الإرهاب، وتغير المناخ، واللاجئين، والمهاجرين، والأوبئة – مما يضع معيارا أعلى للحوكمة العالمية. ونأمل أن يلتزم المجتمع الدولي بتعددية الأطراف، وأن يزيد مساهماته الإنمائية، وينفذ بالكامل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وأن يتوصل إلى توافق مبكر في الآراء بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وأن يتبع مبدأ المشاورات المتبادلة والجهود المشتركة، وتقاسم المنافع، والدفع نحو عولمة مفتوحة وشاملة وعالمية مربحة للجميع، إلى جانب تهيئة الظروف المواتية للتصدي للتحديات العالمية.

رابعا، ينبغي أن تفي الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة بولاياتها وأن تولد التآزر. إن الأمم المتحدة منصة رئيسية من أجل التصدي لتلك التحديات. وينبغي أن تتقيد الأجهزة الرئيسية، مثل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بميثاق الأمم المتحدة وبمسؤولياتها وأن تتقيد بولاياتها، وتنسق عملها في منع نشوب النزاعات وصون السلام، وبناء السلام ومكافحة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، والاستفادة من المبادرات والمنظمات الإقليمية بالكامل، ودعم البلدان المعنية بهمة في بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة وبناء القدرات من أجل تطوير التآزر لمكافحة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل التصدي بصورة ملائمة للتحديات العالمية المتزايدة التعقيد، وتقديم إسهامات أكبر لبناء عالم ينعم بالسلام الدائم والأمن العالمي والرخاء المشترك ويتسم بأنه مفتوح وشامل ونظيف وجميل.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه بمنع نشوب النزاعات وبرنامج السلام المستدام. إننا نقف وراء الأمين العام وهو ينفذ رؤية طموحة لأمم متحدة يمكنها أن تعالج بشكل أفضل أكثر التحديات العالمية تعقيدا وإلحاحا. إن مجلس الأمن في مركز فريد ويتمتع بمسؤولية فريدة للاستجابة للأزمات التي تعد من الضخامة بحيث لا يتسنى لدولة بمفردها التصدي لها. ومع ذلك فلمواجهة هذه التحديات، يجب علينا أن نضمن أن لدينا الأدوات والقدرات للاستجابة لواقع العالم الذي نعيش فيه اليوم.

إن عمليات حفظ السلام، على سبيل المثال، آلية قوية لصون السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين. وللأمم المتحدة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من القوات وأفراد الشرطة الذين ينتشرون في جميع أنحاء العالم – استجابة للأزمات بطرق لا تستطيعها أي مؤسسة أخرى. ومع ذلك، يجب علينا أن نضمن أن هذه البعثات تفي باحتياجات الناس على أرض الواقع. ولا يتعلق هذا بإصدار المزيد من التقارير أو إعادة تنظيم الإدارات؛ بل يتعلق باتخاذ نظرة متأنية بالنسبة لكل بعثة وتوجيه أسئلة صعبة. هل نستخدم مواردنا بصورة جيدة؟ هل تشجع كل بعثة التوصل إلى حل سياسي ؟ هل نوفر الحماية الفعالة للمدنيين ؟ وهل نعزز الاستقلال أم التبعية؟

لقد قمنا بذلك مؤخرا بالفعل أثناء تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد أيدنا زيادة الحد الأقصى لقوات البعثة، مع التشديد أيضا على أهمية التركيز على نوعية القوات المنشورة. ولهذه الغاية مارسنا ضغطا من أجل وضع متطلبات أقوى في الولاية لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بواسطة حفظة السلام والإبلاغ عنها، والإبلاغ عن مؤشرات أداء فعالية القوة على نطاق أوسع. وفي ليبريا، وضعت الأمم المتحدة خطة

لبناء السلام في إطار التحضير لانسحاب بعثة حفظ السلام في أوائل العام المقبل. وقد وضعت هذه الخطة بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الليبيرية، وشملت مشاركة المجتمع المدني، وتمثلت النتيجة في خطة يمكن لجميع الأطراف الموافقة عليها

بيد أن مجلس الأمن قد استخدم بعثات حفظ السلام عامة كأداة للاستجابة للمخاطر الوشيكة مثل العنف الجماعي أو في كثير من الأحيان، بعد اندلاع النزاع بالفعل. ولتعزيز السلام وحماية الأرواح البشرية بصورة أشمل، يجب أن ننظر أولا إلى التحديات الأساسية للسلام والأمن، بما في ذلك عدم تعزيز التنمية أو حقوق الإنسان أو تلبية الاحتياجات الإنسانية. فعندما تترك أوجه القصور هذه دون معالجة، يمكن أن تتحول إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين. وهذه العوامل لا يمكن فقط أن تؤدي إلى تفاقم الصراع، بل تؤدي مباشرة في كثير من الحالات، إلى عدم الاستقرار – تلك الحلقة المفرغة التي هي من صنع الإنسان ويمكن منعها غالبا.

وفي اليمن على سبيل المثال، هناك نحو ٢٢ مليون من السكان الذين يبلغ عددهم ٢٩ مليونا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهناك أكثر من ٨٠٠ ٩٨٤ حالة من حالات الاشتباه بالإصابة بالكوليرا، وثمة ما يزيد عن ٧ ملايين شخص يواجهون مخاطر محتملة للمجاعة. وتزيد القيود المفروضة على الوصول في الموانئ الرئيسية من حدة تلك الأزمة وتتسبب في إطالة أمد معاناة الشعب اليمني. والمجاعة ليست مجرد مأساة إنسانية، إنها مسألة سلم وأمن. وفي وقت سابق من هذا العام، حذرنا الأمين العام من أننا في خضم أكبر حالة طوارئ للأمن الغذائي منذ الحرب العالمية الثانية – حيث يواجه المجاعة أكثر من ٢٠ مليون شخص في شمال شرق نيجيريا وجنوب السودان والصومال واليمن. إن هذه الظروف لم تنجم عن الجفاف أو الأسباب الطبيعية، بل من النزاع، وفي بعض الحالات، نتيجة اهتمام بعض الأطراف بالسلطة والمكاسب الشخصية أكثر من اهتمامهم بسلامة شعبهم وأمنه.

ولقد أثارت التقارير الأخيرة عن الاتجار بالبشر في ليبيا غضبا أخلاقيا ووجهت الانتباه إلى تلك الأعمال البشعة. فكثيرا ما يجد الرجال والنساء والأطفال الذين يفرون من النزاع أو الاضطهاد أنفسهم عرضة للسخرة أو الاستغلال الجنسي – أو الاستغلال من جانب المتجرين القساة دون إيلاء أي اعتبار للكرامة الإنسانية. وغالبا ما يكون الأفراد المسؤولون عن هذه الجرائم المروعة منخرطين أيضا في الاتجار بالأسلحة والمخدرات عبر الحدود الوطنية، وفي تمويل المنظمات الإرهابية كذلك. وتذكرنا تلك التحديات كل يوم كيف أن المخاطر عالية فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية، وزيادة الرخاء وتحسين الأمن – وكلها عناصر ضرورية لبناء سلام دائم.

وعلى الرغم من أوجه قصور الأمم المتحدة فإن لديها سلطة وضع حلول للمشاكل العابرة للحدود التي نواجهها.

وتتطلب تلك التحديات المعقدة اتباع نهج قائم حقا على إشراك الأمم المتحدة برمتها، فضلاً عن ترسيخ الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتحسين التكامل في عمل شركاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وتؤدي لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام دوراً هاماً في سد الفجوات بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وذلك في سياق دعم جهود بناء السلام المتماسكة وتحليلها. ومرة أخرى، نحن ممتنون للأمين العام على مشاركته في جلسة اليوم ونشجعه على مواصلة لفت انتباه المجلس إلى المسائل مبكراً وبكثرة عندما يعتقد أن مسألة ما تتطلب اهتمام المجلس أو اتخاذه لإجراءات. وتشترك الدول الهشة في العديد من الخصائص العامة، من قبيل ضعف الإدارة والتدهور البيئي والفقر، وهي أمور مترابطة مع عدم الاستقرار السياسي والجريمة عبر الوطنية والتطرف العنيف. وتتداخل هذه

المسائل فيما بينها وينبغي أن تحذو استجاباتنا حذوها. فلنكفل جميعاً الآن أن يكون لدينا الأدوات المناسبة للعمل.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ويجدر بنا أيضاً أن نشيد بكم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية التي أعددتموها لمساعدتنا في تأطير هذه المناقشة (S/2017/1016، المرفق). وتشير المذكرة إلى ضرورة ألا يقتصر التركيز على الأسباب الجذرية للنزاع، ولكن أن يشمل أيضاً دوافع تلك النزاعات، على الرغم من أنه من الصعب غالبا تحديد كيف يمثل تغير المناخ، على سبيل المثال، سبباً جذرياً أو دافعاً للنزاع. وفي الوقت نفسه، ما أردت إلا أن أؤكد إلى أي مدى نرى أن المذكرة المفاهيمية مفيدة.

كلنا نعلم أن بعض التحديات والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين التي نواجهها اليوم لا تختلف عن تلك التي واجهناها في الماضي فحسب، بل أصبحت أكثر تعقيداً وصعوبة. ولقد ذكر الأمين العام العديد منها في بيانه اليوم. ولهذا السبب، لا يمكننا التصدي لهذه التحديات المعاصرة بأساليب التفكير القديمة والأدوات المصممة لمواجهة تحديات وتهديدات مختلفة واجهناها في زمن مختلف. فهناك حاجة إلى طرق جديدة للتفكير وأدوات مبتكرة من أجل التصدي للتحديات الناشئة للسلام والأمن الدوليين.

ولا شك في أن هذه التحديات تتطلب من الدول أن تعزز التعاون فيما بينها أكثر من أي وقت مضى. وقد قدمت مختلف الدراسات والاستعراضات الأخيرة توصيات قيمة في هذا الصدد. ويبرز بوضوح من بينها أهميةُ اعتماد نهج شامل وكلي للتصدي لتحديات السلام والأمن في عصرنا، لا عن طريق تشجيع المزيد من الاتساق في منظومة الأمم المتحدة وحسب، بل أيضاً من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية الرئيسية مع المنظمات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات والأزمات وإدارتها وحلها في مختلف أنحاء العالم. والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مثال جيد على ذلك. وبوسعنا أن نأمل أن يتسنى زيادة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كثيرا.

ونفهم، بطبيعة الحال، أن التوصيات ذات الصلة الواردة في الدراسات والاستعراضات لن يكون لها أثر مجد إلا إذا تُرجمت إلى إجراءات ملموسة. ولا يمكن أن يحدث هذا دون إجراء إصلاح شامل، ولهذا السبب نؤيد عملية الإصلاح الجارية التي شرع فيها الأمين العام لجعل الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود. ونرحّب ترحيباً كبيراً بحقيقة أن الإصلاح المقترح لركيزة السلام والأمن للأمم المتحدة يعطي الأولوية للوقاية والحفاظ على السلام بوصفهما هدفه الرئيسي. ونعتقد أنه سيوفر للمنظمة الإطار الذي تحتاجه لتنظيم استجابة أكثر تنسيقاً وتماسكاً لمواجهة الأسباب الجذرية للعنف والنزاع في مختلف حالات النزاع.

ونأمل أن تمكّن نتائج الإصلاحات الأمم المتحدة من تطوير قدرة متكاملة للتصدي بصورة شاملة للتحديات الأمنية المعاصرة مثل تجزّؤ المنظمة، وذلك عن طريق تقليل الهياكل والولايات المتداخلة للحد الأدنى وضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة وتحسين عمليات التخطيط والميزانية. ونعتقد أن هذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم الدعم التشغيلي بفعالية وكفاءة في الميدان، بما في ذلك ما يتعلّق بالبيئات الأمنية المعقدة التي تنتشر فيها عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وإذ نضع في اعتبارنا الصلات القوية بين ركائز الأمم المتحدة للأمن والتنمية وحقوق الإنسان، لا شك في أن ضمان اتباع نهج متكامل ومتماسك ويغطي كل الركائز داخل المنظمة أمر بالغ الأهمية في معالجة العوامل المحركة للنزاعات. ومع ذلك،

يتعين ألا يعني ذلك بالضرورة أنه ينبغي لنا تغيير الولايات والمهام ومصادر التمويل القائمة لمختلف كيانات الأمم المتحدة. وهذا أمر شديد الأهمية في ضوء التقسيم الواضح للعمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وننوه بالتأكيدات التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد.

ونعتقد أن مجلس الأمن ليس المحفل الأنسب لمناقشة المسائل التي تندرج في إطار المسؤوليات الموكلة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب الميثاق. فهو لا يملك الخبرة الفنية ذات الصلة لتقديم توصيات ملائمة واتخاذ قرارات مناسبة بشأن القضايا المتصلة بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولذلك، ينبغي للمجلس تناول المسائل التي تندرج بشكل مباشر في إطار ولايته. وفي الواقع، هناك الكثير من المسائل البالغة الأهمية في عالم اليوم التي لا تحظى بما تستحقه من اهتمام من جانب المجلس. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك احترامُ مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول، نظراً لأن الكثير من النزاعات قد نتجت عن عدم احترامها.

في الختام، بالعودة إلى المسألة الأساسية المتمثلة في إصلاح الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، أود أن أشدّد على أن أهم المهام المطروحة هي تجنب التجزئة داخل منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز التآزر والتكامل بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، من أجل ضمان الاستمرارية في سياساتها بحيث تكون ملائمة وفعالة في مواجهة تحديات عصرنا. وهذا هو ما ينبغي أن تركز عليه عملية الإصلاح الجارية. ويحدونا أمل كبير في أن تساعد في توجيه إعادة هيكلة المنظمة نحو تحقيق هذا الهدف.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم في صورة مناقشة مفتوحة، تمكننا من الانخراط في تبادل واسع للآراء بشأن هذه المسألة المعقدة المتمثلة في العوامل التي تجعل حل النزاعات الحالية أمرا صعبا. وجاء اختياركم للموضوع في أوانه لا بالنسبة لمجلس الأمن وحسب، الذي يتحمّل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، بل أيضاً لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها وأجهزتها الرئيسية وجميع الدول الأعضاء فيها.

وعندما يناقش المجلس كل نزاع على حدة، فإننا نتعامل مع الطائفة الكاملة من الأخطار التي تهدد السلام. ومع ذلك، فإن كل حالة قطرية أو إقليمية تتسم بمجموعة من الظروف الفريدة التي يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات. ويصب هذا النهج المحدد السياق دائماً في صميم عملنا. وفي سياق التعامل مع التهديدات الأشد تعقيدا، يتعيّن علينا في كثير من الأحيان، للأسف، أن نعتمد على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينظم تلك القرارات. غير أنكم أصبتم، سيدي الرئيس، في مذكرتكم المفاهيمية (S/2017/1016، المرفق)، في الإشارة إلى أنه في الحالات الفردية قد تكون هناك عوامل أخرى إلى جانب الأخطار التي تتهدد السلام – أو ما يُسمى بالتحديات التي يمكن أن تؤثر على عملية التوصل إلى تسوية. ويمكن أن يشمل ذلك جميع أنواع الظروف التي تتجاوز كثيرا إطار القائمة الواردة في المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم.

والمؤسف أن التحديات المواضيعية الأكثر إلحاحا التي يواجهها الاستقرار تتجاوز نطاق هذه القائمة.

إن ما يخطر على بالنا، أولا وقبل كل شيء، هو التدخل الخارجي في العمليات الداخلية للدول، بما في ذلك تقديم الدعم للعمليات التخريبية، من قبيل تغيير النظام بشكل غير دستوري والاستيلاء على السلطة. وتعمّد ممثل أوكرانيا إغفال الإشارة إلى هذه الأسباب الهامة الكامنة وراء النزاع في جنوب شرق أوكرانيا. وما قاله عن القانون الدولي، وعن القانون عموما، يُعتبر بكل بساطة تجديفا. كيف يمكن لممثل بلد أن يتكلم عن الامتثال للقانون بينما وصلت قيادته إلى السلطة نتيجة انقلاب ضد

الحكومة في كييف خلال شباط/فبراير ٢٠١٤؟ لقد بدأت هذه المأساة عندما حدث ذلك. ونحن جميعا نعلم أن الطريق إلى حل هذا النزاع هو من خلال قيام سلطات كييف بتنفيذ اتفاقات مينسك تنفيذا كاملا، على النحو الذي أيده قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وبالعودة إلى موضوع هذه الجلسة، فإن المذكرة المفاهيمية لم تأخذ في الاعتبار التوزيع غير العادل للموارد الطبيعية والأصول الأخرى التي تشكل إرث العشرات من الدول في أعقاب الحكم الاستعماري. وسيكون من المفيد أيضا النظر في المشاكل التي تسببها التدابير القسرية الانفرادية من الناحية الاقتصادية؛ واستمرار التفاوت في الحصول على التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك تلك الملائمة بيئيا؛ والاستغلال الضار للموارد الطبيعية من جانب الشركات عبر الوطنية؛ والتوزيع غير المنصف للمناصب في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية؛ وعدم الوفاء بالالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية؛ ومشكلة الفقر وتزايد التفاوت الاجتماعي التي من المرجح جدا أن تثير النزاعات أو تؤجج النزاعات القائمة، حسبما أشارت إليه تقارير عديدة. وبطبيعة الحال، ليس من المستبعد أن تتأثر الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية لأي نزاع سلبا بالعوامل السالف ذكرها، مثل تغير المناخ، والجوع، والأوبئة، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وما إلى ذلك. ولكن من المهم ألاّ يغيب عن بالنا أن أيّا من هذه التحديات لا يتصف بطابع عالمي؛ فهي تحديات فريدة لكل حالة بعينها.

وغني عن القول إن دور الأمم المتحدة هو تقديم الدعم إلى الدول التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتحديات الأمنية على أراضيها. وفي هذا السياق، نعتقد اعتقادا راسخا أنه كقاعدة عامة، من المفيد للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن النظر في الترابط بين مسائل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. بيد أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على مبدأ تقسيم العمل، وأنه ينبغي لكل جهاز من هذه الأجهزة الرئيسية أن يتصرف ضمن مجال المسؤولية الملقاة على عاتقه.

ونحن ننطلق من حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة قد أوكل إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية النظر في المسائل الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية، التي تشمل مكافحة تغير المناخ، وكفالة الاستخدام المستدام للمياه، والرعاية الصحية، والمسائل المماثلة. والجمعية العامة، بفضل عضويتها العالمية، تقدم التوصيات بشأن هذه المسائل، التي تتصف جميعها بجوانب مختلفة عديدة. ويجري النظر في جميعها ضمن اللجان المتخصصة ذات الصلة وفي فرادى المنتديات، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والجمع معا بين هذه العناصر كافة والإعداد لقرارات متوازنة بشأنها أمر يتطلب مجموعة متنوعة من الخبرات ويتطلب وقتا، وذلك ما لا يمتلكه مجلس الأمن. ونعتقد أن هذا النوع من الترتيب المنسق بين الدول الأعضاء في الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة يمكنه أن يشكل أساسا موثوقا به لعمل الأمانة العامة أيضا بمجرد البدء في إعادة تنظيم هيكلها المعني بالسلام والأمن.

واليوم، تنظر الجمعية العامة في مسألة الطلب إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش أن يقدّم مقترحات تفصيلية حول هذا الموضوع. ونظرا لذلك، نعتقد أنه من غير المناسب أن تُدرَج في جدول أعمال المجلس مسائل عامة تدخل ضمن نطاق اختصاص الأجهزة الرئيسية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة التي لها تمثيل أوسع بكثير للدول الأعضاء. وينبغي للمجلس ألاّ ينتزع أصواتها.

السيد كاردي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والرئاسة اليابانية للمجلس على تنظيم هذه الجلسة الهامة والحيوية في الوقت المناسب.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

إن المناقشة المفتوحة اليوم تجعلنا نمعن التفكير في كيفية قيام مجلس الأمن بالتصدي للتحديات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما في هذا العام، بدءا من الإرهاب، والتطرف، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالأشخاص، وصولا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتشريد الجماعي، والأزمات الإنسانية، وتزايد الآثار الضارة لتغير المناخ. وفي كثير من الحالات، أدرك المجلس الطابع المترابط بينها ودورها كقوة دافعة ومضاعفة للنزاعات. واتفق أيضا على ضرورة التصدي لها بطريقة شاملة ومتكاملة.

ومثلما دعا إليه الأمين العام في خطابه الأول أمام المجلس في كانون الثاني/يناير (أنظر S/PV.7857)، فإن التحول من رد الفعل على النزاعات إلى منع نشوبها، استنادا لمفهوم استمرار السلام، ينبغي أن يكمن في صميم جهودنا لجعل إجراءات الأمم المتحدة أكثر اتساقا وفعالية. وتتشاطر إيطاليا هذا النهج وتؤيده تماما، وفقا لثلاثة اتجاهات رئيسية.

أولا، يجب علينا أن نواصل تحليل الطابع المترابط للتحديات المعاصرة وتأثيرها على السلم والاستقرار الدوليين. وخلال فترة عضوية إيطاليا في المجلس، ركزت اهتمامها على الاتجار بالأشخاص وارتباطه بالإرهاب، والجريمة المنظمة، والتشريد الجماعي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما تناولنا مسألة حماية التراث الثقافي من التدمير والاتجار به على أيدي الجماعات الإرهابية، من أجل مكافحة تمويل أنشطتها، ولكن أيضا من أجل حماية الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية. ومن خلال اتخاذ المجلس بالإجماع للقرارين ٢٣٨٨ (٢٠١٧) و ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، فقد أظهر إرادته الموحدة لمكافحة هذه الآفات، مع إدراكه بأنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وبالمثل، نظّمت إيطاليا في الأسبوع الماضي اجتماعا بصيغة آريا حول التداعيات الأمنية لتغير المناخ. ولا بد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أن تظل أيضا أولوية من أولوياتنا إذا أردنا منع ظهورها أو تكرار حدوثها. والجلسة التي انعقدت خلال فترة رئاستنا بشأن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (أنظر S/PV.8106) قد سلّطت الضوء على العلاقة بين السلام، والأمن، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وحقوق الإنسان، فضلا عن الحاجة الملحة إلى وضع احتياجات الناس وحقوقهم في صميم عملنا. وإن حماية الناس وتمكينهم هما عاملان رئيسيان لبناء المجتمعات القادرة على الصمود والشاملة للجميع، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام.

ثانيا، من الضروري استخدام جميع الأدوات المتاحة للأمم المتحدة بشكل أوسع نطاقا وأكثر وقاية، بغية تمكين المجلس من الانخراط المبكر في الحالات التي يمكن أن تتصاعد حدتها أو تتحول إلى نزاعات، وتحديد الإجراءات الوقائية من جانب منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مبادرتين هامتين أقدم عليهما مؤخرا الأمين العام تمشيا مع المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة ألا وهما – رسائله بشأن أربع حالات تتعلق بالمجاعة والحالة في ولاية راخين. ونحن نشجعه على ممارسة صلاحياته بشكل كامل كلما دعت الحاجة إليها.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم في رأينا وضع نظم أكثر فعالية للإنذار المبكر. فعلى سبيل المثال، إن إطار تحليل الجرائم الوحشية ينبغي استخدامه على نطاق أوسع. وينبغي للممثل الخاص للأمين العام أن يقدم إحاطات إعلامية إلى المجلس على نحو أكثر انتظاما. وينبغي للمجلس أن يستفيد استفادة كاملة من صيغة الاجتماعات غير الرسمية لمناقشة المسائل التي قد لا تكون مدرجة رسميا في جدول أعماله، ولكنها جديرة باهتمامه. وبعثات مجلس الأمن، مثلما نرى، هي أيضا أداة هامة جدا لتحسين فهمنا للسياقات الأمنية المحددة، وتعديل

عملنا وفقا لذلك، على النحو الذي أثبتته بوضوح تام الزيارات التي جرى القيام بها هذا العام إلى منطقة بحيرة تشاد، وكولومبيا، ومنطقة الساحل، من بين أمور أخرى.

إن القدرة التي تمتلكها الأمم المتحدة لا مثيل لها، ويجب استغلالها بالكامل من خلال تحسين التآزر والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في مقر الأمم المتحدة وعلى أرض الواقع. وما تقوم به عمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، والأفرقة القطرية، والوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة من دور في بناء السلام والحفاظ عليه يجب زيادة تعزيزه من خلال تحسين التكامل بينها، والتنفيذ التام لمفهوم السلام المستدام.

ويجب على المجلس أن يتمسك بمبدأ إصلاح عمليات حفظ السلام لدى معالجة حالات قطرية محددة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى استراتيجيات واضحة تتعلق بالدخول والانتقال والخروج. والهدف الرئيسي هو دعم العمليات السياسية الشاملة تعزيزا لقدرة المجتمعات على الصمود وتوطيدا للملكية الوطنية.

وفي هايتي، على سبيل المثال، يشكل إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي حالة نموذجية للعملية الانتقالية. وبالمثل، يجب تجهيز بعثات حفظ السلام من أجل التركيز على بناء القدرات. وفي هذا الصدد، فإن القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، الذي روّجت له إيطاليا إلى جانب الأعضاء الآخرين في المجلس، قد نوّه بأهمية تعزيز عنصر الشرطة لدى انتقال أعمال الأمم المتحدة من حفظ السلام إلى بناء السلام.

ثالثا، يجب أن نركز على سبل المضي قدما. ومقترحات الأمين العام بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة تتسق مع عمل المجلس بشأن تلك المواضيع. وينبغي للمجلس أن يواصل تقديم الدعم الكامل والموحد للجهود التي يبذلها الأمين العام، ونحن نتطلع إلى منظمة تتصف بالمزيد من الفعالية، والمرونة، والشفافية، والكفاءة، والمساءلة – منظمة تعمل فيها مختلف هيئاتها معا.

وكما أكد الأمين العام، إن الأمم المتحدة ليست وحدها في الجهود المبذولة لتحقيق السلام. فالشراكات مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني أساسية أيضا لتحسين الاتساق في أعمالنا المتعلقة بالركائز الثلاث، وطوال دورة النزاع، تمشيا مع مبدأ الولاية الاحتياطية.

وفي الختام، نعتقد أنه من الضروري وقف النهج الانعزالي والبناء على التوافق الواسع في الآراء. نحن متفقون على الجوهر، مثلما أكدت هذه المناقشة اليوم. فالمجلس قادر على أن يكون فعالا في تحمّل مسؤولياته والوقوف موحدا في مواجهة التحديات المعاصرة للسلام والأمن، من خلال التفكير الخلاق والإجراءات الجريئة.

أخيرا، بما أن هذا البيان هو آخر بيان لي في مجلس الأمن، حيث تقترب إيطاليا من نهاية ولايتها بوصفها عضوا غير دائم، أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأن أهنئ وفدكم على عملكم ورئاستكم الممتازة للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أتوجه إلى جميع الوفود حول هذه الطاولة بشكري الشخصي وشكر فريقي على كامل تعاونها خلال هذه السنة التي تكثّفت فيها أعمال المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نأسف لأنه، على الرغم من الإشارات العديدة التي توجّه بها الوفد الروسي في بياناته إلى الجمعية العامة، فهو لا يتابع العمل الذي يقوم به ذلك الجهاز والتطورات التي تحدث فيه – أو، ربما حتى أسوأ من ذلك، فهو يتعمد مخاطبة تلك الهيئة، وهي الجهاز الرئيسي للأمم

المتحدة الذي يمثّل الأصوات الجماعية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بازدراء كامل.

يوم أمس بالتحديد، أعادت الجمعية العامة التأكيد على الوضع المشين للاتحاد الروسي بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال في أوكرانيا (أنظر A/72/PV.73)، واستطرادا بوصفه طرفا في نزاع دولي. وفي هذا الصدد، نود مجرد تكرار ما قيل بالفعل في مجلس الأمن خلال مناسبات عديدة. إن روسيا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وطرفا في النزاع، وبوصفها نظاما استبداديا خاضعا لأحد أكبر عدد من الجزاءات الثنائية والمتعددة الأطراف في العالم، لا تملك الحق القانوني ولا الأخلاقي في أن تبدي رأيها بشأن أوكرانيا في المجلس، ناهيك عن توجيه محاضرة إلى وفدي، أو إلى وفد أي دولة أخرى من الدول الأعضاء. وسوف تدوم هذه الحالة على الأقل حتى تعيد روسيا القرم إلى أوكرانيا، وتسحب قواتها من دونباس، وتدفع بالكامل تكاليف الأضرار الناجمة عن احتلالها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نشجع ممثل أوكرانيا على احترام مجلس الأمن وأعضائه. نحن لا نريد الدخول في جدل عقيم، ولكن تعليقات أوكرانيا الأخيرة تتنافى مع الحس السليم وتدفعنا إلى أخذ الكلمة مرة أخرى.

منذ بداية النزاع في أوكرانيا – الذي كان نتيجة مباشرة للاستيلاء على السلطة بطريقة غير دستورية من جانب الذين هم في الميدان، والذين لم يعترف بهم مواطنو دونيتسك ولوهانسك – سمعنا مرارا وتكرارا في مختلف المنتديات عن التدخل والعدوان الروسيين في النزاع.

ومع ذلك، لم يكن هناك ولا يوجد الآن دليل على تلك الادعاءات. بيد أن ثمة دليلا على عدد من الانتهاكات للقانون الدولي التي ارتكبها الطرف الأوكراني. وهذه الحقائق ينشرها بانتظام ممثلو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ما هي الفائدة من التهجمات التي لا نهاية لها، على الرغم من جميع البيانات والتحذيرات الصادرة عن الجماعات الإنسانية بشأن الأخطار الواسعة النطاق الناجمة عن الكوارث الإنسانية والطبيعية؟ نحن نعتبر تلك الأنشطة التي تقوم بها السلطات في كييف غير إنسانية، من حيث الاستفادة من المخططات التي ترمي إلى التأكد من حصولها على معاشاتها التقاعدية واشتراكاتها الاجتماعية.

كم يلزم من المدارس والمستشفيات الإضافية التي تحتاج إلى تدميرها قبل أن تعالج الوضع على طاولة المفاوضات وتتصدى لمسألة الإرهابيين؟ نحن نكرر القول إن خارطة الطريق قد تم وضعها في اتفاقات مينسك؛ فهي لا تحتاج سوى إلى التنفيذ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة ليدلي ببيان آخر. نظرا للقائمة الطويلة من المتكلمين، أطلب إليه أن يوجز في الكلام، وأن يكون هذا البيان بيانه الأخير.

السيد فترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل مجرد بضعة أيام، أدليت ببيان لم أقتبس فيه كلاما لمسؤول أوكراني، وإنما للأمين العام السابق للأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أكرره بإيجاز، وأن أتبعه باقتباس إضافي.

”يساورني القلق بوجه خاص إزاء الحالة على الحدود بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وحولها. فهي تظل العائق الرئيسي أمام وقف التصعيد على أرض الواقع، حيث تفيد التقارير بأن الأسلحة العادية والأسلحة الثقيلة لا تزال تتدفق إلى أوكرانيا بلا هوادة من روسيا. وهناك حاجة ملحة إلى كفالة تأمين الحدود بين البلدين. مع التحقق الدولي، على النحو الذي نوقش في محادثات مينسك.“

هذا الاقتباس هو من المؤتمر الصحفي الذي عقده الأمين العام بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، وإذا لم يكن دليلا كافيا على عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، فإنني أتساءل عن الدليل الكافي على ذلك.

وهذا اقتباس آخر:

”في حالة أوكرانيا، كانت الضمانات الأمنية شرطا أساسيا لانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أن مصداقية الضمانات المقدمة إلى أوكرانيا في مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ قوّضتها الأحداث الأخيرة بصورة خطيرة، مثل احتلال القرم وأجزاء من دونباس. فالتداعيات كبيرة بالنسبة إلى الأمن الإقليمي وسلامة نظام عدم الانتشار النووي على السواء.“

هذا الاقتباس هو من البيان الذي أدلى به الأمين العام في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر قمة الأمن النووي الذي انعقد في لاهاي بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر. وأود أيضا أن أطلب إلى ممثل الاتحاد الروسي أن يوجز الكلام في بيانه، وأن يكون بيانه هذا هو الأخير نظرا لطول قائمة المتكلمين.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نسترعي انتباه زملائنا الأوكرانيين إلى حقيقة أن هناك آلية لمراقبة الوضع في جنوب شرق أوكرانيا ألا وهي – بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي كل يوم، وأحيانا مرتين في اليوم، تقوم البعثة بزيارة المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة، ولم تكتب في أي من تقاريرها عن أي عمليات كبيرة لنقل الأسلحة أو القوات.

في ما يتعلق بأمن المنشآت النووية في منطقة القرم بعد عودتها إلى الاتحاد الروسي، فقد أبلغنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن جميع المرافق النووية في شبه جزيرة القرم تخضع لمراقبة موثوقة، وهي تعمل بأمان وفقا لأحكام الوكالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء إذ أن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السفير كورو بيشو، ممثل اليابان، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2017/1016، المرفق) التي كانت بمثابة دليل لمناقشة مسألة هي بالتأكيد ذات أهمية كبيرة وصلة وثيقة بالحاضر.

إن صون السلام والأمن الدوليين هو الولاية الأساسية التي أناطها ميثاق الأمم المتحدة بهذه المنظمة، وبتحديد أكثر، بمجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية كفالة اتساق القرارات المتخذة داخل هذا الجهاز مع الاحتياجات المتغيرة في سياق عالمي هو الأكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية، فإن اتباع نهج متكامل إزاء الأخطار التي تهدد السلام والأمن يتطلب الاهتمام والعمل في الوقت المناسب لمعالجة الأسباب الرئيسية للنزاع ومضاعفاته. وقد ألمح الأمين العام بحق إلى ذلك صباح هذا اليوم. وأشار إلى الزيادة النوعية والكمية المقلقة للتهديدات التي تشكل خطرا واضحا على البشرية جمعاء: الانتشار النووي وتغير المناخ وشح المياه والمزيد من النزاعات المسلحة المتعطشة للدماء والطويلة الأمد، وكذلك الظواهر التي تؤثر على الأمن في الفضاء

الإلكتروني. وكل ذلك يتطلب دبلوماسية أكثر مرونة إذا أردنا أن نكون أكثر فعالية، بل إن أردنا التركيز على الوقاية أيضاً. وفي هذا الصدد، ترى كولومبيا أن هذا الجانب تحديداً من جوانب الوقاية وبناء السلام هو الذي ينبغي أن يجعل صون السلام أولوية في أعمال مجلس الأمن.

وكما أشار بلدي مؤخرا في الجمعية العامة أثناء اعتماد القرار بشأن إصلاح ركيزة السلم والأمن، فإننا لا نستطيع أن نتعلق بالأوهام. فحالة الأمن والسلام التي نعيشها حاليا في جميع أنحاء العالم تتطلب في الوقت الراهن اتخاذ تدابير جريئة وفعالة وسريعة للاستجابة للاحتياجات التي يحول الهيكل الحالي لهذه الركيزة في المنظمة دون حلها بقوة. ومما لا شك فيه أن الطابع المتغير للنزاعات اليوم يشكل تحديا لمنظمتنا. وينبغي أن يدفعنا إلى إيجاد سبل جديدة للتصدي لها، وفي الوقت نفسه لتوليد ثقافة للوقاية تكون فعالة حقا.

وهذه الحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية في مواجهة التهديدات الحقيقية هي التي حفزت كولومبيا لدعم جهود الأمين العام لإصلاح ركيزة السلام والأمن في المنظمة، وهو جهد أيدته الجمعية العامة مشكورة، مؤخراً، مما جعل هذه المناقشة تعقد في وقت هو الأنسب لذلك تماماً. ويتابع بلدي هذه العملية اقتناعا بأنها تشكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، مما يتيح تحديث وتكييف المنظمة كيما تواكب الأزمات والحالات الطارئة التي تؤثر على العالم اليوم.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أؤكد أننا يجب ألا نقلل من شأن العلاقة بين الإدارة الفعالة وتقسيم المسؤوليات من أعلى المستويات حتى تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بولاياتها. ومع ذلك، ينبغي لنا في الوقت نفسه أن نؤيد مبادرة الأمين العام الجديرة بالثناء لزيادة التركيز على منع نشوب النزاع وعلى مفهوم الحفاظ على السلام، الأمر الذي يتطلب بوضوح آليات إضافية وعمليات مرنة للنشر السريع والفعال للقدرات الهائلة المتاحة للمنظمة.

لقد شهدت كولومبيا النتائج والتحديات التي واجهتها في منع نشوب النزاع، وذلك بفضل البعثة السياسية الخاصة للأمم المتحدة في كولومبيا، التي كلفها مجلس الأمن وحظيت بدعمه المستمر، ثم الانتقال إلى بعثة التحقق التي كانت نتيجة للزخم الكبير الذي أعطته الأمم المتحدة لبناء سلام مستقر ودائم في بلدي.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن نجاح عملية السلام الكولومبية يقوم على أساس أن منع نشوب النزاعات وتسويتها ينشأ من نهج شامل يأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين ودور المرأة في العمليات الانتقالية وبناء المؤسسات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهنئ اليابان بحرارة على دورها الرائع والمتميز، إذ توشك فترة عضويتها الحالية في مجلس الأمن على الانتهاء. وأود أيضا أن أشكر البلدان الأخرى التي تنتهي ولايتها في مجلس الأمن هذا العام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): تود ليختنشتاين أن تشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

ومع تزايد عدد النزاعات وبلوغ عواقبها الإنسانية أبعادا لم يسبق لها مثيل، يتوقع العالم أن تجد الأمم المتحدة سبلا أفضل لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ومناقشة اليوم يحركها الوعي المتزايد بأن التحديات المعقدة للنزاعات الحالية تحتاج إلى معالجة بطريقة متسقة طوال دورة الصراع بكاملها. والنهج الشامل للسلام والأمن يشمل سيادة القانون

والحقوق والحريات الأساسية والتنمية المستدامة. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي في حد ذاتها نهج شامل، وأبرزها الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وأهداف التنمية المستدامة تعالج الترابط بين الأمن والتنمية بشكل ملموس وتوفر أداة قوية للوقاية.

وعلى نفس المنوال، فإن الثغرات في تنفيذ الالتزامات الإنمائية وعدم مراعاة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان هي علامات هامة للإنذار المبكر توفر معلومات ذات صلة للعمل الوقائي ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد منها إلى أقصى حد ممكن. وفيما يتعلق بمضاعفات النزاع، مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي ونقص المياه والجريمة المنظمة، يمكن أن تساعد المناقشات المواضيعية ونتائجها في عملية صنع القرار في المجلس، الذي لا يولي اهتماما كافيا لتلك الظواهر عموماً. غير أن ذلك يتطلب إدماج نتائج تلك المناقشات بصورة منهجية في نظر المجلس في حالات أزمات معينة.

والتحديات الأمنية المعاصرة غالبا ما تكون معقدة. فهي تتطلب حلولا مصممة خصيصاً لتتناسب مع سياق محدد. وفي الوقت نفسه، فإنها تشترك أيضا في خصائص هامة، بما في ذلك، في معظم الحالات، اضمحلال سيادة القانون. وثمة جانب من جوانب الحفاظ على السلام، الذي أهمله المجلس بشكل منهجي، هو أهمية المساءلة بالنسبة للسلام الدائم. والعدالة الانتقالية جزء لا غنى عنه لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات. وتسهم في الردع وتعزز سيادة القانون وتسمح للمجتمعات التي تعاني من الصدمات بالتكاتف مرة أخرى والمضي قدما.

والمحكمة الجنائية الدولية أحد الأدوات المتاحة للمجلس في هذا الصدد. وبدءا من تموز/يوليه من العام المقبل، ستتمكن المحكمة الجنائية الدولية أيضاً من ممارسة الولاية القضائية على جريمة العدوان، التي تندرج في صلب ولاية المجلس والغرض من المنظمة. بيد أنه في السنة الماضية أظهر المجلس مشاركة فاترة مع المحكمة ولم يتابع قراري الإحالة اللذين اتخذهما. ولذلك، من الأهمية بمكان النظر في خيارات مساءلة أخرى، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، التي جاءت رداً من الجمعية العامة على استخدام حق النقض ضد قرار إحالة من جانب المجلس إلى المحكمة. ويكمن التحدي الأساسي الذي يواجهه المجلس في اعتناق العدالة كعنصر أساسي لإحلال السلام الدائم. ونرى أن ذلك ينعكس كرسالة أساسية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لكننا نفتقده إلى حد كبير في عمل المجلس ذاته.

والحالة في ليبيا عرض مؤسف يبين كيف يشكل غياب حكم القانون أرضا خصبة لأحد أكثر التحديات الأمنية تعقيداً في عصرنا. والتقارير المروعة عن الرق والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك ضد الرجال والفتيان، ليست مجرد عَرَض للصراع فحسب، بل هي محرك للمزيد من العنف أيضاً. وأسواق الرقيق توفر تمويلا للأنشطة الإرهابية وغيرها من الأنشطة الإجرامية، مما يزيد من عدم الاستقرار في ليبيا والمنطقة الأوسع.

ونشير إلى أن تلك الجرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ونحن نرحب بإعلان المحكمة بشأن إجراء التحقيقات. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم هذه الجهود، سياسيا وماليا على حد سواء، حيث يمثل ذلك إسهاما ملموسا في معالجة الطابع المعقد للتحدي وتحسين الحالة على أرض الواقع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى اليابان على تنظيم هذه المناقشة. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

إننا نعيش في عالم أكثر خطورة بشكل ملحوظ، حيث ظهرت فيه طائفة واسعة من التهديدات الجديدة حتى مع استمرار تفاقم التهديدات القديمة. وتزداد التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين في وقت تتداعى فيه أسس النظام العالمي.

وما زالت النزاعات محتدمة في جميع أنحاء العالم، من أفريقيا إلى أفغانستان. وقد غدت الحروب الأهلية والقتال بين الفصائل في سوريا وليبيا واليمن أكثر شراسة ومترابطة منطقيا، وتولدت عنها مستويات قياسية لنزوح البشر. وتهدد الجهود الرامية إلى تغيير وضع القدس بدفع الشرق الأوسط المضطرب فعلا إلى مزيد من الاضطراب والفوضى. وكما حذر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ربما نكون سائرين نياما صوب كارثة في شبه الجزيرة الكورية. وفي الوقت نفسه، ما زالت تتفاقم النزاعات القديمة العهد، المعترف بها دوليا كفلسطين وجامو وكشمير. ولا يزال الشعب الفلسطيني والشعب الكشميري يعانيان من انتهاكات حقوق الإنسان المروعة على يد القوات المحتلة، بينما يستمر العالم في مراقبة ذلك دون معالجة تلك الحالات الصارخة. إن جميع هذه الحالات تؤدي إلى تفاقم التحديات التي يواجهها عالم أكثر اضطرابا وتقلبا.

ومن أجل التصدي بفعالية لهذه التحديات، يجب علينا تحديد العوامل المسببة للنزاعات الدولية، التي تشمل النزاعات القديمة العهد والمنازعات التي لم تتم تسويتها، والتدخلات العسكرية الأجنبية، والظلم السياسي والاقتصادي، والإرهاب والتطرف العنيف وتشرد السكان بسبب الاضطهاد والفقر وتغير المناخ والنزاعات. وعلينا أن نسأل عما إذا كنا نقوم بمنع النزاعات وتسويتها، أو بمجرد إدارتها، وهذا ليس إلا بصورة جزئية وبطريقة غير مستنيرة نوعا. فرغم كل شيء، كان الغرض الرئيسي من إنشاء الأمم المتحدة هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وما نحتاجه بالتأكيد هو الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وتعتمد الاستراتيجيات الوقائية الفعالة على رد الفعل المبكر إزاء بوادر المتاعب والجهود الرامية إلى التخفيف من العوامل التي تؤدي إلى العنف، وتسوية الأسباب الجذرية للعنف، مثل الاحتلال الأجنبي، والافتقار إلى الموارد والنظم الاجتماعية والسياسية، مما يؤدي إلى الإجحاف والظلم. ومن الواضح أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها. إن انتقال بلد نحو السلام الدائم يبدأ بفهم واضح لمصادر النزاعات المحلية وطبيعتها. ويجب أن تتجنب الاستراتيجيات الطموحة لمنع نشوب النزاعات مزالق تتمثل إما في رد الفعل المتأخر أو القراءة غير الصحيحة لبوادر النزاع أو الأزمة الوشيكة.

إن ذوي الخوذ الزرق منتشرون حاليا أكثر من أي وقت مضى في التاريخ. وما فتئ حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة أداة فعالة من حيث التكلفة لصون السلم والأمن الدوليين، بيد أن حفظ السلام وحده لا يمكنه تحقيق عوائد السلام. إن حفظ السلام يحتاج إلى تعزيز من خلال تقديم الدعم للحلول السياسية، لأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والمستدام إلا من خلال تعزيز أولوية الشأن السياسي. لذلك نرحب بالتركيز على الحفاظ على السلام، ولكن من أجل الحفاظ على السلام يجب علينا أولا أن نبني السلام وأن نعالج العوامل المسببة للنزاع، وأن نهيئ الظروف المواتية التي تسمح بازدهار السلام.

واسمحوا لي أن أحدد عددا من الاقتراحات التي نرى أنها ضرورية لمعالجة التحديات المعاصرة المعقدة للسلام والأمن.

فأولا، وإن كان ذلك بديهيا، لا تزال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أفضل استراتيجية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وثانيا، من الضروري أن يحدث تحول واضح في النهج من التركيز على العمل العسكري إلى التفاوض والتوصل إلى حلول سياسية. وثالثا، تعد الملكية والقيادة الوطنيتان الشاملتان ضروريتين لدفع

عمليات السلام قدما. رابعا، يجب على الأمم المتحدة تحسين الاستفادة من أدوات صون السلام والأمن المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق: ”التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية“

وخامسا، يجب أن تنفذ جميع قرارات مجلس الأمن بصورة موحدة وغير انتقائية. فالتنفيذ الانتقائي يضعف تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة، ويفاقم النزاعات ويزيد من حدة معاناة السكان المتضررين والمصابين. سادسا، يجب أن تشكل الحالة على أرض الواقع، لا المصالح السياسية المتنافسة في كثير من الأحيان في نيويورك، شكل ومهام الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأخيرا، سابعا، وكما نعلم، فإن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ترابطا لا ينفصم. وصحيح أن الافتقار إلى التنمية واحترام حقوق الإنسان يمكن أن يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر، ولكن من دون السلام والأمن، يكون انعدام التنمية وانتهاك حقوق الإنسان أمرا مؤكدا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن انتشار النزاعات اليوم دليل واضح على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. إن الإصلاح المقترح لهيكل السلام والأمن ضروري لكنه غير كاف لإحداث تغيير حقيقي. وما يلزم حقا هو تغيير أساسي في الطريقة التي نتعامل بها مع النزاعات. وعندئذ فقط يمكننا أن ننجح في سعينا الجماعي لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر اليابان على عقد هذه المناقشة الهامة، والأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية.

وفي حين نؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به لاحقا المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن عبارات ”شاملة“ أو ”متكاملة“ أو ”كلية“ ليست مجرد تعبيرات طنانة تهيمن على مناقشاتنا في الأمم المتحدة في الوقت الحاضر. إنها أفكار حقيقية، ودعوات إلى العمل تشتد الحاجة إليها، بالنظر إلى التحديات المتشابكة في عصرنا. وثمة مرتكزات لعملنا.

وأولها إيلاء مزيد من التركيز على الوقاية. ومن الجلي أن الحاجة إلى تحويل تركيزنا صوب منع نشوب النزاعات، بدلا من مجرد رد الفعل إزاءها تعد بديهية. وأعتقد أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والحفاظ عليه داخل المجتمعات وفيما بينها هو من خلال الحوار. ولذلك أشعر بالتفاؤل إزاء تفاني الأمين العام لبدء طفرة في المجال الدبلوماسي. وأود أيضا أن أؤكد من جديد التزام هنغاريا القوي بدور الدبلوماسية الوقائية والوساطة. ولمساعدة الأمم المتحدة في ما تقوم به من أنشطة في هذا الميدان، قدمت حكومة بلدي تبرعات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

وينبغي أن تشمل العمليات الوقائية حوارات بين الثقافات والأديان، والمصالحة، بصورة مترادفة مع القيادات الدينية والمجتمعية والمنظمات الدينية المعتدلة، من أجل بناء الثقة والتفاهم والاحترام المتبادلين. إن الدبلوماسية الثقافية ودبلوماسية العلوم، والتعليم والتوعية من الأمور الأساسية في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، أثبت المنتدى العالمي للعلوم، الذي عقد في الأردن واشتركت في تنظيمه هنغاريا، قوة العلوم من أجل السلام، حيث تشمل المصالحة ومنع نشوب النزاعات.

ثانيا، يجب علينا معالجة السلام والأمن والتنمية باعتبار ذلك أمرا واحدا. ويعد الانتقال السلس بين الحلول السياسية والإجراءات الإنسانية والتعاون الإنمائي أمرا أساسيا لضمان عدم انتكاس البلدان إلى النزاع. وتعد التنمية المستدامة أفضل

أداة متاحة لمنع نشوب النزاعات، وقد أوجدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قوة دفع جديدة لجميع أجهزة وأعضاء الأمم المتحدة من أجل العمل معا بطرق جديدة.

وإلى جانب تغيير الخطاب، علينا نحن جميعا – أجهزة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على السواء – أن نغير الطريقة التي نعمل بها.

ولا سبيل لتحقيق السلام المستدام بدون احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلى الدول الأعضاء، بالشراكة مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، أن تبني في مجتمعاتنا القدرة على الصمود أمام مخاطر زعزعة الاستقرار وتغذية نزعة التطرف. ونرى أن ذلك ينبغي أن يبدأ بحماية الفئات الأشد عرضة للخطر. إن هنغاريا تكافح من أجل حقوق الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية، وحقوق النساء والفتيات والأطفال، ضمن أمور أخرى، بكفالة أحترام حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية احتراما كاملا. وعلينا أن نكافح الرق المعاصر والاتجار بالبشر في كل ركن من أركان العالم، وهنغاريا ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الإرهاب وبدعم منظومة الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الإرهاب.

إن مواجهة التحديات المعاصرة المعقدة للسلام والأمن الدوليين مهمة صعبة، وهي مهمة يمكن لأي بلد أن ينجزها بمفرده. وتتمثل مهمتنا في التأكد من توحيد جهودنا، واستخدام الأدوات المتاحة لنا، وضمان ألا تبقى مصطلحات ”شامل“ و ”متكامل“ و ”كلي“ مجرد حبر على ورق.

ونحن نعلم أن المياه مصدر للحياة ولكنها أيضا مصدر للنزاع. إن هنغاريا ملتزمة بمواجهة التحديات ذات الصلة بالمياه. وتشكل ندرة موارد المياه العذبة تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. وفي هنغاريا، نقول إن المياه تجمع؛ ولا تفرق. وقيل ذلك في كلا عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ خلال مؤتمر قمة بودابست للمياه. وكان من دواعي الشرف الكبير لي المشاركة في إدارة الحوار بشأن المياه، بالترافق مع طاجيكستان. ونعتقد أن من شأن مناقشة القيمة المضافة وأوجه قصور المنابر التي تتكلم عن تعزيز منظومة الأمم المتحدة للمياه أن تقدم توجيها متسقا في مجال السياسات العامة، ويشكل الرصد والمتابعة أداتين ضروريتين يجب أن نعززهما. إنني أشجع أوجه التقارب بغية أن تحظى المياه بأفضل مكانة لها في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وأخيرا، وفي المضي بالإصلاح قدما، فإننا نأخذ الأمر على محمل الجد. وتتاح لنا اليوم فرصة نادرة لمساعدة المنظمة ودولها الأعضاء على السواء على معالجة أوجه القصور الهيكلية للأمم المتحدة وتمكينها من الخروج من حالات القوقعة الوظيفية، وإدماج نهج المنع وتعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة في الميدان.

ومن الأهمية بمكان اليوم أكثر من أي وقت مضى تعزيز أداء مجلس الأمن، الذي يواجه عددا غير مسبوق من النزاعات والأزمات المعقدة. وكثيرا ما شهد العالم حدوث آثار مدمرة بسبب تقاعس مجلس الأمن في بعض الحالات. وبوصفنا عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، نود أن نشدد على أنه وقعت بالفعل ١١٤ دولة عضوا على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وإذ أجلس هنا بصفتي سفيرة وممثلة دائمة أنثى، فإن علي أن أختتم بياني بالقول إننا لا يمكن أن نتناول بالقدر الكافي دور المرأة في صون السلام والأمن. وأعتقد أن لكل قرن قضيته الأخلاقية الحاسمة. وإذا كان الرق هو المسألة الأخلاقية البارزة للقرن التاسع عشر وإذا كانت مكافحة النزعة الشمولية والاستعمار قد هيمنت على القرن العشرين، فإن حقوق المرأة والكفاح من أجل التمسك بها في جميع أرجاء العالم ستكون – وكانت – الضرورة الأخلاقية للقرن الحادي والعشرين.

وأود أن أهنئ اليابان على عملها في مجلس الأمن، وأتمنى للجميع عطلة رسمية سعيدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثلة هنغاريا على بيانها. أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لوبير (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه المناقشة. إننا نشاطر الاقتناع بأن علينا أن نجابه المشاكل الناشئة في مرحلة مبكرة وبأن القدر الأكبر من انعدام للأمن ينشأ حينما تتراكم المخاطر.

ولا يكفي أن نحصي الظواهر المختلفة والاتجاهات السلبية. فنحن بحاجة إلى مناقشة الأدوات المتاحة لنا لمعالجة المشاكل وأسبابها الجذرية. وفي ذلك الصدد، أود أن أركز اليوم على الإمكانية الوقائية لبعض الأطر والاتفاقات والعمليات الدولية الأخيرة وتقديم بضعة أمثلة على كيفية تمكن سويسرا والدول الأعضاء الأخرى من الإسهام في تحقيق هذه الإمكانية.

أولا، إن الأمم المتحدة لم تحظ إطلاقا بإطار أقوى لمنع نشوب النزاعات من الإطار الذي تحظى به حاليا. ويكمن المنع في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقرارات بشأن الحفاظ على السلام التي اتخذها المجلس والجمعية العامة بالإجماع في عام ٢٠١٦. وتترسخ قوة دفع إضافية لربط الركائز مع المنع في خطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام. وتفيد دراسة المنع الجديدة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بأن مقابل كل دولار يستثمر في المنع، يدخر مبلغ ١٦ دولارا.

ثانيا، نرى أن تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ خطوة وقائية هامة. وتقوم سويسرا حاليا بمواجهة التحديات المحددة للتفاعل بين الموارد المائية والسلام.

ونحن نشارك في مبادرة السلام الزرقاء، التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات المرتبطة بإدارة المياه المحلية أو العابرة للحدود. وتناشد سويسرا أعضاء المجلس مواصلة تحليل العلاقة بين التنافس على الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، والسلام والأمن.

ثالثا، إن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي من أجل منع نشوب النزاع. ومن أجل النهوض بالتعاون المنهجي في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان وتعزيز الإطار القائم لحقوق الإنسان، أطلقت سويسرا، في عام ٢٠١٦، نداء ١٣ حزيران/يونيه. ويدعو النداء تحديدا إلى تكثيف التعاون بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بغية تعزيز منع نشوب النزاع. وحتى الآن، انضمت ٧١ دولة عضوا إلى النداء، وندعو جميع الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

رابعا، تنشب العديد من النزاعات حول مسائل الاستبعاد والإجحاف المتصورة أو الحقيقية. وذلك أحد الجوانب التي تستحق اهتمامنا، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالترافق مع البرازيل وسيراليون، ساعدنا على إطلاق منظمة الرواد للمجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة للجميع. وكجزء من تلك المجموعة الأقاليمية للدول الأعضاء، فإننا مصممون على الإسراع بتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته ذات الصلة. وأطلقت منظمة الرواد في الآونة الأخيرة خريطة طريق تبين العملية والتحديات بشكل أكثر وضوحا.

ولا تزال سويسرا ملتزمة بتعزيز قدرات الأمم المتحدة على إدراك ومعالجة التحديات الجديدة والمعقدة للسلام والأمن. وهي في الوقت الراهن تحديات هائلة، ولكن لدينا أيضا أطرا مرجعية قوية للغاية واتفاقات بشأن حقوق الإنسان، وتغير المناخ، والتنمية، والسلام والأمن. ويمكننا أن نسهم بفعالية في منع نشوب النزاعات بأخذه على محمل الجد وتنفيذه بدقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة

التوقيت والهامة. واليوم، وفي جميع ركائز عمل الأمم المتحدة، توجد تحديات هائلة.

ونرحب بتبادل الأفكار البناء الجاري في هذه المناقشة اليوم. ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه الكثيرون بشأن خطورة التهديدات والمخاطر القائمة. ونود أن نسهم في المناقشة بتسليط الضوء على النقاط التالية التي نرى أنها تستحق اهتماما خاصا.

في مواجهة تعقيد التحديات المعاصرة التي نواجهها، ما من دولة وحيدة تملك القدرة على التصدي لتلك التحديات بمفردها. وكما أشار الأمين العام:

”فالطابع المترابط لأزمات اليوم يتطلب منا ربط الجهود التي نبذلها من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان ليس بالأقوال فحسب ولكن بالممارسة العملية.“ (أنظر S/PV.٧٨٥٧، ص ٣)

إن الأمم المتحدة في حاجة ماسة إلى إصلاح كبير من أجل زيادة قدرتها على التصدي للتحديات التي نواجهها. ويجب أن تعزز فعاليتها وتفي بدورها بوصفها المنبر الرئيسي للتعامل مع السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نثني على الأمين العام الذي أقرّ بهذه الحاجة وندعم الجهود التي يبذلها. ونرحب باعتماد قرار الجمعية العامة الذي يعرب عن دعم الجمعية له لمواصلة العمل على إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (القرار ١٩٩/٧٢).

منذ صدور تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (أنظر S/2015/446)، كان الهدف الأساسي زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع إعطاء الأولوية للحلول السياسية للأزمات. إن منع نشوب الأزمات قبل أن تتفاقم لتُصبح نزاعات مفتوحة أمر أساسي في هذا الصدد، وكذلك الأمر بالنسبة لمنع عودة تلك الأزمات في عمليات التعافي بعد انتهاء النزاع. وزيادة مساعي الأمين العام الدبلوماسية من أجل مبادرات السلام ومُقترحه اللاحق بشأن إصلاح ركيزة السلام والأمن، إنما شدّد على أهمية منع نشوب النزاعات ودور الوساطة، الذي توليه تركيا، جنبا إلى جنب مع فنلندا، اهتماماً خاصاً وجهداً كبيراً بوصفهما رئيسين مشاركين لمجموعة أصدقاء الوساطة.

ونظراً لهدف مجلس الأمن ومسؤوليته عن حفظ السلام والأمن الدوليين، فهو يحتاج أيضا إلى إصلاح حتى يكون بوسعه التصدي للتحديات المعاصرة المعقدة في هذا المجال.

وآراء تركيا، بوصفها عضوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، بشأن جوهر إصلاح مجلس الأمن معروفة جيدا. ولم يقدم مجلس الأمن في مناسبات عديدة استجابات ملائمة وفي الوقت المناسب للأزمات الناشئة والسائدة. وفي معظم الأحيان يكون التقاعس عن العمل نتيجة التهديد باستخدام حق النقض، أو باستخدامه بالفعل، كما شهدنا هذا الأسبوع. وهو أكبر العقبات التي تواجه مجلس الأمن. حق النقض يُعيق وظيفة مجلس الأمن، وأيّاً كانت دوافعه، فهو يُسفر عن استمرار أو تفاقم أزمة وتقويض لمصداقية الأمم المتحدة كلّما حدث ذلك.

ونود أيضا أن نؤكد هنا أهمية زيادة تفاعل مجلس الأمن مع الدول غير الأعضاء في المجلس ومختلف وكالات وهيئات الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الأخرى.

ونؤيد أيضا فكرة أنه ينبغي لنا اتباع نهج شامل وكلي ومتكامل إزاء التحديات المعاصرة والمعقدة على نحو متزايد.

وأود أن أقول ختاماً أننا نحتاج إلى إيلاء اهتمام أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أو العوامل المسببة لها. إن استخدام أسلحة الدمار الشامل وانتشارها؛ والإرهاب؛ والمنازعات الإقليمية أو الإثنية أو الدينية أو الثقافية؛ أو عوامل مثل تغير

المناخ، والمياه، والمجاعات والأمراض الوبائية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص وبالمخدرات، على سبيل المثال لا الحصر، تشكل تحدياً يواجهه المجتمع الدولي ككل. وكما ورد في الورقة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة اليابانية (S/2017/1016، المرفق)، وقد استهدف المجلس مناقشة العلاقة القائمة بين العديد من هذه العوامل والأمن في كثير من المناقشات المفتوحة والإحاطات. وإننا نؤيد هذا النهج، لأنه لا يمكن معالجة أي أزمة كما ينبغي دون إيلاء الاهتمام الواجب لهذه العوامل في سياق نهج شامل وجماعي.

وتركيا، كما هو الحال حتى الآن، مستعدة لضم جهودها إلى جهود الدول الأخرى لزيادة قدرتنا المشتركة على التصدي لهذه التحديات المعاصرة المعقدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن لاتفيا وإستونيا وبلدي، ليتوانيا. ونؤيد البيان الذي سيُدلى به لاحقا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

ونشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح فرصة مهمة لفهم التحديات المعاصرة المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين بشكل أفضل. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش على بيانه.

لقد شهدت البيئة الأمنية العالمية تغيراً هائلاً في الأعوام الأخيرة. بل قد يدفع البعض بأن العالم يلج في إحدى أخطر المراحل منذ عقود. من انتشار الإرهاب والتطرف العنيف إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن تغير المناخ إلى الطاقة وأمن الفضاء الإلكتروني، فعجزنا الجماعي عن منع نشوب النزاعات وتسويتها يُفضي إلى نشوء تهديدات وحالات طوارئ جديدة. إن الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات حقوق المرأة، واستخدام الاغتصاب كأداة من أدوات الحرب، تفاقم حالات انعدام الاستقرار القائمة وتؤجج نزاعات جديدة.

والارتفاع الحاد الذي تشهده النزاعات العسكرية بدءا من سورية واليمن وليبيا والساحل إلى العدوان الروسي في أوكرانيا، يفوق قدرتنا على التعامل مع العواقب. وبعض هذه النزاعات تحمل سمات الحروب المختلطة والحروب بالوكالة، وهذا ما يجعلها معاصرة في جوهرها.

والطبيعة المعقدة والدائمة التغيّر للتهديدات غير التقليدية المحدقة بالسلام والأمن الدوليين تتطلب من المجتمع الدولي استجابات وإجراءات مبتكرة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول إلى دعم إصلاح الأمم المتحدة لهيكل السلام والأمن، الذي يهدف إلى إيجاد أمم متحدة أحدث قادرة على التصدي للتحديات المعاصرة المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين وعلى العمل على نحو أكثر فعالية في مجال منع نشوب النزاعات.

وفي حين أن موضوع اليوم واسع والمسائل كثيرة، أودّ أن أركّز على مسألتين ذات أولوية بالنسبة لدول بحر البلطيق، وهما التهديدات المختلطة وأمن الفضاء الإلكتروني.

فمن استخدام سلاح المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي إلى ممارسة الضغوط الاقتصادية والطاقة كورقة ابتزاز، إلى الهجمات الإلكترونية المعوقة والتهديدات التقليدية، فإن الحرب المختلطة في تزايد. ولا تقتصر الشواغل المتعلقة بتدخل روسيا في العمليات الانتخابية الوطنية على البلدان الأوروبية وحدها. فالطابع المتعدد الجوانب للتهديدات المختلطة يشمل أيضا استغلال الهياكل الأساسية الحيوية بدوافع سياسية أو استحداث محطات غير آمنة للطاقة النووية على مناطق حدودية مع بلد آخر.

وبوصف ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا أول من يواجه التهديدات المختلطة، فقد اتخذت سلسلة من الإجراءات على الصعيدين الفردي والجماعي. إن تعزيز القدرة المجتمعية على الصمود في وجه التهديدات المختلطة يمثل أولوية بالنسبة لدولنا. وتؤمن دول بحر البلطيق بقوة بأن زيادة الوعي المجتمعي، وبناء القدرة على الصمود والإلمام بوسائط الإعلام والمعلومات يمكن أن يسهم في زيادة التأهب لمواجهة التهديدات المختلطة. وتحقيقا لهذه الغاية، بادرنا بإطلاق برامج تهدف إلى مساعدة المجتمع على إدراك حرب الدعاية والمعلومات. كما نقوم بتعزيز قدرات الاتصالات الاستراتيجية لدينا والعمل على نحو وثيق مع وحدات الاتصال الاستراتيجية ذات الصلة التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وفيما يتعلق بالتهديدات الإلكترونية التي تواجه السلام والأمن الدوليين، فإن الفضاء الإلكتروني يشكل بيئة معقدة بدءاً من الإنترنت واتصالات الهواتف المحمولة إلى أمن الهياكل الأساسية الحيوية. واليوم، نقرّ بأن الإنترنت أصبحت جزءا لا يتجزأ من مشهد النزاعات الحديثة. وزيادة الجريمة الإلكترونية والهجمات ذات الدوافع السياسية عبر الخدمات الإلكترونية تعني أن أمن الفضاء الإلكتروني بات أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي عام ٢٠٠٧، عندما واجهت إستونيا سلسلة من الهجمات الإلكترونية، وهو أحد أول أمثلة النزاعات الإلكترونية في عصر الإنترنت، التي لم تكن أمراً شائعاً بعد. وأفضت تلك الهجمات إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى تحسين تدابير أمن الفضاء الإلكتروني في جميع أنحاء العالم.

كما تعرضت لاتفيا وليتوانيا إلى هجمات إلكترونية ذات دوافع سياسية. ونحن نعلم عن تجربة أن بناء الشراكات أمر ضروري لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الهجمات الإلكترونية. ولا يمكن التصدي للتحديات القائمة في مجال الفضاء الإلكتروني إلا من خلال اتباع نهج شامل للجميع، يشارك فيه أصحاب المصلحة المتعددين. ويُعدّ توثيق التعاون بين القطاعين العام والخاص فضلا عن المجتمع المدني أمراً حيوياً. وعلى جميع الأطراف المهتمة أن تبذل جهدا مشتركا لضمان أمن الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات وقدرتها على الصمود، مع التركيز على الوقاية والتأهب من أجل وضع آليات فعالة ومنسقة للرد على الهجمات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية المتزايدة التعقيد.

ونعتقد أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أمر أساسي لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني على صعيد الهياكل الأساسية الحيوية. وقد اتخذت بلداننا الثلاثة خطوات جادة من أجل تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، فقد قدمت ليتوانيا مبادرة لتطوير المساعدة المتبادلة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني وأفرقة الاستجابة السريعة السيبرانية في إطار التعاون الدائم المنظم للاتحاد الأوروبي بشأن الأمن والدفاع.

إن الطبيعة المعقدة والمختلطة التي تتسم بها التهديدات الإلكترونية تستدعي من المجتمع الدولي استجابات أكثر تعقيدا وابتكاراً. والطبيعة المختلطة للتهديدات تبين بوضوح أن سُبل تحقيق الأمن التقليدية لا تفي بالغرض، ففي عالمنا المعاصر، يُعدّ كلّ من الأمن البشري والمجتمعي والأمن البيئي وأمن الطاقة على نفس القدر من الأهمية لحفظ السلام والأمن.

ولن تختفي التهديدات المختلطة والإلكترونية. فهي هنا لتبقى كونها جزءا من الحروب الحديثة. ولذلك، نشجع البلدان على تشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التصدي لهذه التهديدات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأخيرا، ستظل دول بحر البلطيق ملتزمة بتوسيع نطاق فهمها للدوافع المعقدة للأمن العالمي وما يواجهه من تهديدات، وتجاه العمل على التوصل إلى استجابات ملائمة وفعالة للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج. تود بلدان الشمال الأوروبي أن تشكر اليابان على تنظيم هذه المناقشة.

يجب التصدي لما نواجهه من تحديات أمنية اليوم على نحو شامل ومتجاوز لكل الخطوط التي تفصل بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام وتحقيق الأمن. فالمجاعات والأوبئة والتطرف العنيف والجريمة المنظمة تزعزع جميعا استقرار البلدان وتؤجج النزاعات. وما برح التدهور البيئي الناجم عن تغير المناخ يسهم أيضا في تأجيج النزاعات على نحو متزايد. وإذا أردنا التصدي له، يجب أن نتعاون لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغيره من الاتفاقات البيئية الرئيسية ومنع نشوب النزاعات على الموارد المائية المشتركة. ونرحب بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتوفر الدراسة المشتركة التي أجرياها، سبل السلام: النُهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات، دليلا قويا على ضرورة الاستثمار في التنمية كوسيلة لمنع نشوب النزاعات. كما توفر الدراسة إرشادات تشتد الحاجة إليها حول كيفية تفاعل التنمية مع الجهود الأخرى المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

ونحن شركاء رئيسيون في التنمية الطويلة الأجل ومؤيدون أقوياء للصندوق الأخضر للمناخ ومبادرات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من البرامج التي تركز بصفة خاصة على البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة. وما برحنا نعزز خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونثني على الدور الهام الذي يضطلع به المجلس في وضع الإطار المعياري لتلك الخطة وتنفيذها. ولا شك في أن مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحسّن من كفاءة هذه العمليات ومن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والقدرة على تلبية احتياجات الناس. والمرأة هي نقطة البدء للتوصل إلى تسويات سياسية شاملة للجميع لأجل تحقيق السلام والتنمية فضلا عن إرساء مبادئ المشروعية والملكية واستيعاب الجميع. ويجب أن ترتكز جهودنا على المجتمعات المحلية التي نسعى جاهدين إلى مساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء، على سبيل المثال، عن طريق تحسين الاستفادة من الإسهامات الإيجابية التي يمكن أن يقدمها الشباب، كما دعا المجلس في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. وفيما يتعلق بعملية السلام في كولومبيا، فقد تم الإصغاء إلى أصوات الضحايا وإشراك المجتمع المدني وكان للمرأة دور فعال فيها. ويجب علينا جميعا الآن دعم تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا.

وستعمل بلدان الشمال الأوروبي مع جميع الدول الأعضاء لمتابعة القرارات التاريخية المتعلقة بالحفاظ على السلام. كما أننا من بين المتبرعين الرئيسين لصندوق بناء السلام. ومقابل كل دولار يُستثمر في جهود الوقاية، يجري توفير ١٧ دولارا من نفقات المساعدة خلال فترة ما بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، فنحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به.

ويجب أن نضع مسألة الوقاية في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة. وتكتسي الإصلاحات التي أطلقها الأمين العام أهمية كبيرة، ونحن نؤيد تماما خطته الإصلاحية. وإصلاح مجلس الأمن أمر ضروري لتجسيد الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة على نحو أفضل، وينبغي أن يشمل توسيع المجلس تخصيص مقاعد دائمة وغير دائمة لأفريقيا. وستواصل بلدان الشمال الأوروبي التأكيد على أهمية ضمان إتاحة الفرصة للدول الصغيرة للحصول على عضوية المجلس بصورة دورية بوصفها أعضاء منتخبين. ونحن مقتنعون بأن تحديات السلام والأمن في عالمنا اليوم تتطلب استجابة متضافرة. ونحن بحاجة إلى هياكل متعددة

الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، التي يجب أن نعززها ونجعلها أكثر كفاءة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد نتسوان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نهنئ اليابان على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما نود أن نشكرها على استضافة هذه المناقشة المفتوحة، التي تذكّرنا بالولاية المحورية التي كُلفنا جميعا بالاضطلاع بها. ولا يسعنا سوى التشديد على أهمية هذا الموضوع لعمل المجلس بل لعمل الأمم المتحدة بأسرها. ولذلك، فإن مناقشة اليوم بالغة الأهمية وحسنة التوقيت.

لقد أنشئ مجلس الأمن، الذي وُلد من رحم الحرب العالمية الثانية وحطامها، لصون السلام والأمن الدوليين. ولذا، فإن السعي الحثيث إلى تحقيق السلام والأمن شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء العالمي. لقد تغير العالم كثيرا منذ أربعينات القرن الماضي، وبالتالي تغير طابع التهديدات للسلام والأمن العالميين. فالنزاعات اليوم هي إلى حد كبير نزاعات داخلية إلا ما ندر من الحروب التقليدية بين الدول، والتي أصبحت مُجمدة أو أقل حدة عما كانت عليه من قبل. ولا شك في أن النزاعات اليوم تجسد إلى حد كبير الاضطرابات الداخلية في الدول الأعضاء في منظمتنا وكذلك التهديدات العابرة لحدودها الوطنية. ما يعني أن طابع النزاعات الذي كان في مخيلة أسلافنا عند إنشاء هذه المنظمة قد تغير.

ولا ينجم عن هذا التغيير الجذري في طابع النزاعات الدولية سوى زيادة تعقد التحديات التي تواجه المجلس في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والحفاظ عليه. وللأسف، وعلى الرغم من تغير عالمنا، ظل المجلس على ما كان عليه إلى حد كبير. وتسلط التحديات المعاصرة الضوء على الانقسامات داخل المجلس، ولا سيما بين أعضائه الدائمين. بل أصاب ذلك، في بعض الأحيان، عمل المجلس بالشلل، مما أسفر عن خسائر في الأرواح فعليا. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن الحالة في إسرائيل وفلسطين ظلت مدرجة على جدول أعمال المجلس منذ إنشائه، لم يتخذ المجلس سوى إجراءات مجدية محدودة بهذا الشأن. وقد تبيّن ذلك في هذه القاعة قبل يومين فقط، عندما منع عضو يتمتع بحق النقض المجلس من اتخاذ ما يلزم من إجراءات (أنظر S/PV.8139). وبينت الحالة في سورية أيضا أنه حين يكون المجلس منقسما، فإنه لا يستطيع أن يسهم بشكل مجد في تحقيق السلام، وهو الأمر الذي يقع في صميم ولايته. وأحيانا ما يستدعي ذلك الشلل إشراك عموم الجمعية العامة بأسرها تحت صيغة ”متحدون من أجل السلام“ الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥).

إن المجلس بحاجة ماسة للإصلاح. وقد ساعدت اليابان، من خلال عملها الممتاز بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، في إدخال تحسينات تدريجية على أساليب عمل المجلس. ونشيد أيضا بالعمل المنجز في الآونة الأخيرة لتحديث الوثيقة S/2010/507. والمجلس بحاجة إلى تطورات كهذه في أساليب عمله لتحسين الكيفية التي يبذل بها جهوده ومدى فعاليتها.

بيد أن تحسين أساليب العمل لا يلغي الحاجة إلى الإصلاح الشامل للمجلس في نهاية المطاف إذا أُريد له أن يمثّل واقع عالمنا اليوم على نحو أفضل. ونرى أن الإصلاح الذي ستنشأ عنه زيادة التمثيل في المجلس سيجعله أكثر فعالية في التصدي للتحديات المعاصرة المعقدة للسلام والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بالتهديدات الناشئة وغير المتناظرة من قبيل الإرهاب، من الضروري اتباع نهج متعدد الأطراف وأوسع نطاقا لا يغالي في استخدام الحلول العسكرية بل يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وطول أمدها. ونحن بحاجة إلى استجابة عالمية منسقة تمكّننا

من التصدي لهذه التهديدات، التي تشمل ويلات الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالبشر.

كما نواجه المشكلة التي تمثلها البلدان التي ما زالت تعتمد على الردع النووي في الحفاظ على أمنها، وما يترتب على ذلك من تحولها هي ذاتها إلى تهديد للأمن الإقليمي والعالمي. فالأعضاء الدائمون في المجلس لا يكفون عن الدعوة إلى الامتثال لمعايير عدم الانتشار النووي – في الوقت الذي يضعون فيه أصابعهم على الزناد لإطلاق هذه المعدات ولا ينفذون التزاماتهم في مجال نزع السلاح النووي – مما يشكك في مصداقية نظام عدم الانتشار النووي المتعدد الأطراف وفي قدرة المجلس على التصدي لهذه المسائل. ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، سواء عن قصد أو غير قصد أو لتقديرات خاطئة، لا سيما في وقت تتزايد فيه التوترات على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وتؤيد جنوب أفريقيا جدول الأعمال المتعلق بعدم الانتشار، خاصة وأنها دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك في معاهدة بليندابا التي أُعلنت بموجبها أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، فيما تنادي بالحق الثابت للدول في الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النوويتين.

لقد كنا من بين الدول الراعية الأساسية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ورحبنا باعتمادها في شهر تموز/يوليه، من أجل وضع أشد المعايير الدولية الممكنة صرامة فيما يخص الأسلحة النووية، من خلال الحظر الذي يؤدي إلى القضاء التام عليها. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم توقع على المعاهدة بعد إلى القيام بذلك.

وفي الختام، يتوقف تحقيق الهدف المركزي للأمم المتحدة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، على قدرة المنظمة على التصدي بفعالية للتهديدات العالمية. لقد تغير العالم، ولكننا لا نزال محتفظين ببنيات عفا عنها الزمن، وتوصلنا بشكل غير مفاجئ، إلى أنها ناقصة وغير فعالة في التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة للسلم والأمن الدوليين. ونحن بحاجة إلى تمثيل أكبر وصوت أقوى لمن هم قريبون من أزمات العالم وأكثرهم قدرة على المساعدة على الاستجابة لها بفعالية. ونحن بحاجة إلى مجلس يتكيف مع توفير حلول متعددة ا الجوانب حقا للتهديدات التي تواجه عالم اليوم، تتسم باتخاذ قرارات متسقة وغير تمييزية تهدف إلى تحقيق مصالح جماعية وليس مصالح ضيقة فيما يخص الأمن القومي.

وبناء على هذه الخلفية، ستقدم جنوب أفريقيا مشروع قرار في الجمعية العامة يتضمن اقتراحا بإحياء الذكرى السنوية المئوية لميلاد رئيسنا الراحل نيلسون مانديلا، من خلال عقد مؤتمر قمة للسلام. وسيهدف مؤتمر القمة إلى إعادة تنشيط الالتزام العالمي بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار ورعايته لإبقاء إرث مانديلا حيا ونحن نسعى جاهدين لتحقيق السلام العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على طرح هذا الموضوع الهام للغاية، في جدول أعمال مناقشة اليوم. ومن وجهة نظري، يمثل ذلك تتويجا لرئاستكم، ولذلك، أكرر شكري. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه المناسب للغاية هذا الصباح. حيث بدأ بمسألة المناخ، وركز اهتمامه على آثار تغير المناخ على الأمن.

وأود أيضا أن أبدأ بياني بشأن هذا الموضوع بالاقتباس من المستشارة ميركل التي قالت خلال الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في بون قبل شهر،

”من ناحية، لدينا ذوبان الأنهار الجليدية، وارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات. ومن ناحية أخرى، لدينا العواصف، والحرارة التي لا تطاق والجفاف الشديد. ولا ينبغي لأحد، لا أحد، ينبغي له أو يمكنه تجاهل ذلك. وإذا كنا نفكر أيضا في تزايد عدد سكان العالم، فإننا نعلم أن النزاعات المتزايدة على الموارد الطبيعية ستكون حتمية إذا لم نفعل شيئا لحماية المناخ“.

عقدنا الجمعة الماضية، اجتماعا بصيغة آريا برئاسة زميلنا الإيطالي. ووجدت أنه من المشجع للغاية اعتراف جميع الوفود المشاركة في هذه المناقشة، بوجود صلة مباشرة بين تغير المناخ والأمن.

لكننا تابعنا جميعا المناقشات اليوم، وتغير المناخ ليس إلا واحدا من التهديدات الكثيرة التي يتعرض لها السلام والأمن. إن تغير المناخ هو فقط أحد أسباب اندلاع النزاعات. وأشار العديد من المتكلمين الآخرين إلى حقوق الإنسان. وأشار ممثل فرنسا بصفة خاصة إلى الأوضاع الراهنة في سورية والروهينغيا في ميانمار. وتشمل المسائل الأخرى تقليص المساحة المتاحة للمجتمع المدني، كما أبرز الأمين العام؛ والتخلف، كما أبرزته الصين؛ وعدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة، الذي سأعود إليه؛ والإرهاب؛ والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والمخدرات؛ والأوبئة. والهجرة؛ كما ذكر زميلنا الليتواني للتو؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما ذكر آخرون، لكن هذه القائمة لا تشمل كل المسائل.

وبالنظر إلى أن لكل هذه الأمور تأثير على السلم والأمن، يتعين على هيئة مثل مجلس الأمن مكلفة بصون السلم والأمن معالجة هذه المسائل. ويجب ألا نتخذ نهجا منعزلا وضيقا في مجلس الأمن، بل نهجا شاملا، والنظر في جميع الأسباب الجذرية للنزاعات. وبطبيعة الحال، فإن مجلس الأمن ليس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فلسنا هنا لمناقشة كيفية وقف تغير المناخ أو الحد من انبعاثات الكربون ولكن للحديث عن آثار تغير المناخ على السلام والأمن. وقال زميلي الروسي، الذي سبق لي أن أجريت معه مناقشة خلال الاجتماع بصيغة آريا، بأنه يتعين علينا أن ننظر دائما إلى الظروف الفريدة لكل بلد على حدة، وبالطبع يمكننا أن ننظر بعد ذلك في مسألة تغير المناخ في مالي. ولكن لتغير المناخ تأثير على المنطقة بأسرها وعلى منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد، ولذلك، يجب أن نتبنى نظرة إقليمية أوسع. ولدينا وكيل روسي للأمين العام معني بمكافحة الإرهاب، مقتدر للغاية. فهناك العديد من النزاعات التي تتأثر بالإرهاب وحيث يتعين علينا أن نلقي نظرة أوسع.

إنني أؤيد للغاية، الرأي الذي أعربت عنه ممثلة الولايات المتحدة وزملاؤها الآخرون، الذي يتعلق بضرورة أن يقدم الأمين العام بانتظام إلى مجلس الأمن تقييمات للإنذار المبكر لضمان ألا تندلع الأزمات وأن يبدأ مجلس الأمن معالجة هذه المسائل عاجلا. وأعتقد أنه ينبغي للأمانة العامة أن تجري تقييما أعم من أجل إبلاغ مجلس الأمن في مرحلة مبكرة بأن شيئا ما قد يحدث في بلد أو منطقة ما.

ولذلك، تؤيد ألمانيا تأييدا تاما مقترحات الأمين العام للإصلاح، ولا سيما في مجال السلم والأمن، من أجل ضمان نظر الأمانة العامة في الدورة الكاملة للنزاع، بدءا من الوقاية المبكرة من ا النزاع، وإلى غاية منع العودة إليه. ونؤيد هذه الفكرة تأييدا تاما، ونشجع على إقامة صلات أوثق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ففي الأسبوع الماضي، على سبيل المثال، أجرت لجنة أصدقاء بناء السلام، تحت الرئاسة القديرة لزميلنا التايلندي، مناقشة مطولة بشأن منطقة الساحل وما يمكن عمله هناك. وأعتقد أنه يتعين أن تكون هناك صلة مباشرة بمجلس الأمن في مثل هذه الحالات، لأن مجلس الأمن يناقش أيضا مسألة منطقة الساحل. ولماذا لا تستفيد من جهود لجنة بناء السلام المتعلقة باتباع نهج منتظم إزاء ا النزاعات؟

لدي عدد قليل من النقاط أريد التطرق إليها. وأعتقد أن إثيوبيا قد أشارت إلى أهمية الشراكات، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، ولا يسعني إلا أن أؤيد هذا الرأي، الذي أعتقد أنه مهم حقا للغاية.

وفي الختام، أود أن أركّز على سبب واحد محدد للنزاع، وهو استخدام العنف الجنسي كتكتيك للحرب. واستضافت ألمانيا بالتعاون مع العراق، اجتماعا أمس في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعونا إليه الممثلة الخاصة للأمين العام باتن ناقش حقيقة أن العنف الجنسي ضد المرأة يستخدم كتكتيك للحرب، على سبيل المثال،، في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد اليزيديين، وهي جرائم مروعة حقا. وعلينا القيام بكل ما في وسعنا لمنع حدوث مثل ذلك. وللأسف، فإن العراق ليس المكان الوحيد الذي يحدث فيه ذلك. وهناك أماكن أخرى. ويجب علينا أيضا أن ننظر فيه من منظور المنع، والمصالحة الاجتماعية، والأهم من ذلك الإفلات من العقاب. ولا بد من منعه بوجه خاص، وبخلاف ذلك، فإنه سيشكل سببا جذريا آخر للنزاع المقبل.

إنني أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إدراج هذا الموضوع في جدول الأعمال. وآمل أن تكون هناك متابعة لمناقشة اليوم خلال العام المقبل. وقد أشار البعض إلى أنهم سيتناولون هذه المسألة، وستدعمهم ألمانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد كورمان (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. وأهنئكم على ترؤس بلدكم مجلس الأمن.

لقد قيل الكثير عن صون السلام وتعقيد التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ونحن نرى أنه يجب الآن التصدي لتلك التحديات باتباع نهج شامل ومتكامل. وأود أن أركز في بياني، في ذلك الصدد، على مسألة الأمن البيئي.

إن البيئة هي أحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من نهجنا الشامل تجاه الأمن. وللتصحر وذوبان الأغطية الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر وانحسار الغطاء الغابي والأراضي الصالحة للزراعة وتزايد ندرة الموارد المائية آثار مباشرة ومثيرة للقلق على مجتمعاتنا في المناطق المتضررة. إن هذه التغيرات البيئية تجبر الناس على الهجرة وتغذي التوتر وتشعل النزاعات العنيفة، بما لذلك من تداعيات تتجاوز حدود البلدان والمناطق المعنية. ولذلك، من المهم للغاية تحليل الاضطرابات في المناخ وفي النظم الإيكولوجية وتقييمها في سياق أمني يسمح باضطلاع مجلس الأمن بدوره في تشجيع إيجاد حلول مستدامة لاحتواء مصادر النزاع المحتملة.

ولتيسير ذلك المسعى، تؤيد بلجيكا تعيين ممثل خاص يُعنى بالأمن البيئي، والذي سيمكن عمله مجلس الأمن من اتخاذ إجراء في الوقت المناسب. ويمكن للممثلين الخاصين الحاليين للأمين العام، بالإضافة إلى ذلك، أن يقدموا تقارير عن التهديدات التي تواجه الأمن البيئي المرتبطة بولاية كل منهم حتى يتسنى للمجلس وغيره من وكالات الأمم المتحدة المختصة مناقشتها. ويمكن أن يكون تعيين الممثل الخاص جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الأوسع لركيزة السلام والأمن. إننا نرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٧٢، الذي يدعم رؤية الأمين العام، وننتظر بفارغ الصبر تقديم مقترحات ملموسة.

وستواصل بلجيكا الاضطلاع بدور نشط في المناقشات، وسنسعى إلى ترسيخ النهج العالمي على صعيد ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة في سياساتنا الوطنية. وتولي بلجيكا بالفعل أولوية لتمويل الميزانية العامة لوكالات الأمم المتحدة من خلال منحها الموارد اللازمة لتنفيذ النهج العالمي.

وتبذل بلجيكا جهودا، في السياق الأوسع، بشأن العلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية، والتي يمكن لبعض جوانبها أن تؤثر على الأمن البيئي. وقد مكنت العديد من الصناديق الإنسانية ذات القواعد المرنة التي تمولها بلجيكا من تقديم مساهمات عند حدوث كوارث طبيعية. وذلك ما حدث في أعقاب الأعاصير الأخيرة التي أثرت على منطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، تتبنى بلجيكا كذلك نهجا مرنا جديدا في السياقات الانتقالية، سعيا إلى بناء جسور بين المعونة الإنسانية والأنشطة الإنمائية بهدف معالجة أسباب الضعف وتعزيز مقدرة السكان على الصمود. وسيتم في عام ٢٠١٨ تقديم دعم في ذلك الإطار إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة بحيرة تشاد.

إن بلجيكا تروج لاتباع نهج شامل، على الصعيدين الوطني والدولي، بالنظر إلى التحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ونحن نعلم أن مصداقيتنا تتوقف على قدرتنا على تحويل أحلامنا إلى عمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر اليابان على جهودها القيمة بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وكذلك على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية بشأن قضايا حاسمة. كما نشكر الأمين العام على تعليقاته الهامة، التي تشدد على الجهود الدولية المكثفة والتعاون من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين. وتضطلع الجمعية العامة والأمين العام،، إلى جانب المكاتب والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بأدوار مهمة ورئيسية وتكاملية. وكثيرا ما تتداخل هذه الأدوار، ولذلك ينبغي أن تعزز بعضها بعضا لكي تكون فعالة.

وتشيد إندونيسيا بمجلس الأمن في الحالات التي يقوم فيها بالتمكين للسلام بصورة حازمة وعلى نحو عادل. ولكن يساورنا قلق عميق كذلك، مثلنا مثل العديد من المتكلمين السابقين في مناقشة اليوم، من أن النزاعات قد ازدادت بمقدار ثلاثة أضعاف في السنوات الأخيرة مع ما صاحب ذلك من تشريد قسري لعدد غير مسبوق من الأشخاص. ويؤدي تصاعد التعصب وكره الأجانب وكراهية الإسلام إلى تفاقم الأمور على الساحة الدولية، الأمر الذي يعوق بذل جهود. ونحن مدينون لشعوبنا بأن نفعل كل ما في طاقتنا لتهيئة بيئة مواتية للوئام والسلام والتنمية والازدهار في كل مكان. وانطلاقا من تلك العزيمة الوطنية، تؤيد إندونيسيا بقوة دعوة الأمين العام إلى إحداث طفرة في الدبلوماسية السياسية لمنع نشوب النزاعات، والتي ينبغي أن تُترجم إلى إجراءات ملموسة.

ونود أن نبرز النقاط التالية في سياق التصدي لمختلف التحديات المعاصرة المعقدة للسلام والأمن الدوليين.

أولا، إن تنوع التحديات – بما فيها الأوبئة والمجاعات والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات – وعدم القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات يمكن أن يشعل النزاعات ويديمها. ولذلك، فإنه مما يثلج صدورنا أن الأمم المتحدة تدرس النزاعات بطريقة شاملة بشكل متزايد وأنها تلتزم بتعميق الصلة بين الحفاظ على السلام وأهداف التنمية المستدامة. غير أنه، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه من الناحية العملية.

ثانيا، من المهم للغاية أن ينجح مقترح الأمين العام المتعلق بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في جعل مشاركة الأمم المتحدة في كامل متوالية السلام أكثر فعالية وحذقا. وتساهم إندونيسيا بنشاط في الحوار الحكومي الدولي، انطلاقا من رؤية مؤداها أن الإصلاح ليس غاية في حد ذاته وينبغي أن يؤدي إلى تحسن ملموس للبلدان المتأثرة بالنزاعات وفي طريقة عملنا.

ثالثا، إن الملكية الوطنية أمر هام جدا. وبينما تحدد البلدان المتضررة من النزاعات أهدافها وطريقة إدارة شؤونها للمستقبل، تمثل المشاركة المجدية لجميع مواطنيها، بمن فيهم المرأة والشباب والأقليات، أمرا بالغ الأهمية. فتجسيد الشواغل والتطلعات المشروعة لجميع أصحاب المصلحة الوطنيين في البرامج الوطنية يجعل لهم مصلحة في بلورة رؤية دائمة للسلام والتنمية.

رابعا، نشدد على أنه يجب على مجلس الأمن أن يتقيد تقيدا تاما، في سياق معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويجب أن يتصرف بحكمة، لا انطلاقا من إملاءات أي منظور وطني بعينه. وقد تم اختبار ذلك الالتزام مرة أخرى في قضية فلسطين. وتقاعس المجلس، الذي يشوه حق النقض عمله، ليس له عواقب وخيمة على السكان على أرض الواقع فحسب؛ بل إنه يجعل التوصل إلى حل للحالة أكثر تعقيدا.

خامسا، على الرغم من أن مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، فإنه لا يستطيع بمفرده حل هذه التحديات. إنه بحاجة إلى تحسين التعاون والتفاهم، بما في ذلك مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة في عمليات حفظ السلام ومع لجنة بناء السلام في التعامل مع التحديات الجديدة للسلام ووضع استراتيجيات متكاملة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والإنعاش، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون وتعزيز الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن التحديات العالمية كثيرة، ستواصل إندونيسيا بثبات الاضطلاع بدورها في صون المثل العليا للأمم المتحدة بتقديم مساهمات ملموسة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، ليس من خلال توفير حفظة السلام فحسب، بل كذلك من خلال الأفكار وبناء القدرات ومن خلال اقتراح التعاون الدولي والحث عليه.

كما إنني أؤيد العديد من النقاط التي أثارها عدد من المتكلمين. إن الوقت عنصر جوهري بالنسبة لنا فيما يتعلق بالعمل معا لحمل راية السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الجلوس هنا والاستماع إلى المتكلمين يجعلني أتحقق من صحة المقولة التي سمعتها منذ سنوات عديدة. وهي أن كل جيل يميل إلى مواجهة تحديات الجيل المقبل، باستخدام أدوات الجيل السابق، من دون أن يدرك ذلك حتى. ويبدو أن مناقشة اليوم تمثل إحدى تلك الحالات. إن الموضوع يشير إلى تعقيد التحديات المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ومن المفيد أن نذكر أنفسنا بالحاجة إلى التركيز على مصطلحي ”المعاصرة“ و ”التعقيد“.

قبل سبعة عقود خلت – وأقتبس نثراً وصفاً للشاعر و. هـ. أودن لا ينسى – كان العالم يخرج من العقود الدنيئة الخادعة من الاكتئاب والاستبداد والحرب والإبادة الجماعية. وسنوات الكارثة هذه سببها القوى الرائدة آنذاك التي كانت تتقاتل على الأراضي والموارد في العالم. وجاء التهديد للسلم والأمن الدوليين حينها من تلك الدول المتنافسة التي تتصارع من أجل التفوق الجيواستراتيجي. وكان الشاغل الرئيسي فيما يتعلق بالسلم والأمن آنذاك هو الحيلولة دون اندلاع حرب كبرى أخرى من خلال الحفاظ على التوازن الجغرافي الاستراتيجي بين الدول الكبرى.

والتحديات التي يتزايد ذكرها في الخطاب في هذه القاعة في أيامنا هذه باعتبارها مجالات تثير القلق على السلام والأمن الدوليين تبدو مختلفة. والتركيز، كما سمعنا، ينصب على تحديات مثل تغير المناخ والأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية وأمن الفضاء الحاسوبي. وهذا بالتأكيد جدول أعمال مختلف عما كان عليه الأمر قبل سبعين عاما. وعلاوة على

ذلك، فإن توازن القوى الذي كان قائماً قبل سبعين عاماً قد تغير بصورة كبيرة.

وعندما ندرك تعقيدات عصرنا وكيف تغيرت، لن يكون من الصعب أن نفهم كيف أن هياكل أنشئت لأوقات مختلفة اختلافاً هائلاً تميل إلى أن تكون غير فعالة في التعامل مع التحديات التي يجري توضيحها هنا. وباختصار، فإن استجاباتنا تتطلب إعادة ترتيب أساسية لمنظوراتنا.

وهذه التحديات ليست جديدة على البشرية؛ فالبشر يواجهونها منذ الأزل. غير أن من المسلم به أن أثرها في بعض الأحيان يكون أوسع بكثير في الأزمنة الحديثة في عالم مترابط. والتغيرات التكنولوجية تهيئ عولمة اقتصادية وإيكولوجية وسياسية واجتماعية تتطلب استجابات تعاونية. والاضطرابات في أي مكان تميل إلى التأثير على جوانب الحياة المعاصرة في أماكن أخرى. وتعقد المسائل المدرجة في جدول الأعمال العالمي اليوم ربما كان فريداً يميز عصرنا. وقد أضاف ذلك إلى التحديات في مجال توفير المنافع العامة العالمية. وعندما ينقص إنتاج المنافع العامة العالمية ولا يمكن إيصالها، يعاني الجميع.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أيضا أن بعض الدول أقدر وأفضل تجهيزاً للتعامل مع التهديدات المعقدة. وأكثرها تعرضاً لمثل هذه الحوادث تفتقر إلى المرونة الأساسية المطلوبة. وكثيراً ما يتعلق الأمر بمستوى التنمية الاقتصادية وتوفر الموارد المالية وغيرها.

والتفاوت في التنمية الاقتصادية للبلدان لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن سيناريو تزايد وتيرة العولمة التي تربط أسواق السلع الأساسية والعمل والمنتجات التامة الصنع وسلاسل الإمدادات المصنعة والخدمات والأسواق المالية. وهذا يؤدي بنا إلى التشوهات في طريقة الإدارة العالمية للتجارة والاستثمار والتنقل البشري اليوم.

وهذه كلها مسائل لا يمكن معالجتها بمجرد تأمين التحديات عبر الوطنية. ومعظم القضايا المترابطة التي يُفهم منها الآن أنها تشكل نقطة مهمة للحاجة الأساسية لكفالة إتاحة التنمية المستدامة للجميع والحد من التفاوتات الصارخة. وتناقش هذه المسائل بحق خارج المجلس من جانب العضوية الأوسع للأمم المتحدة على مختلف المستويات، وليس فقط في هذه القاعة، وليس تحت عنوان السلام والأمن الدوليين فحسب.

وفي هذه القاعة، سنحسن صنعاً بالتصدي لتعقيدات سيناريو السلم والأمن، مثل تلك الناجمة عن عولمة شبكات الإرهاب. فهذه الشبكات تعمل عبر الحدود بإيديولوجياتها البغيضة، وبعضها يقوم على تصور لمظالم عميقة الجذور. وهي تجمع الأموال وتشتري الأسلحة وتجند العملاء. وهذا هو التحدي المشترك الذي يتطلب زيادة التركيز من جانب المجلس، والتعاون الدولي الوثيق الذي يتعين، ويمكن وينبغي توسيع نطاقه من أجل مصلحتنا المشتركة.

ويبدو أن هذا الخطر المشترك للدول والمجتمعات لا يفهم بوضوح هنا. وحتى في مجال مكافحة الإرهاب، لا يزال التعاون بعيد المنال عن هذا المجلس. ومن الملاحظ في مسألة خطيرة مثل تسمية الأفراد الإرهابيين والكيانات الإرهابية، فإن لجان الجزاءات التي صدر بها تكليف من المجلس لم تحرز تقدماً ملموساً، بل إنها تقع في بعض الحالات ضحية لشواغل سياسية واستراتيجية ضيقة. وفي حالات أخرى، عندما تسمي لجان الجزاءات الإرهابيين، هناك دول تدمج الإرهابيين الذين عينتهم الأمم المتحدة في عملياتها السياسية في تجاهل تام للقانون الدولي، مما يعرض أمننا المشترك للخطر.

وأسباب عدم نجاح الهياكل الدولية المصممة قبل سبعة عقود في التعامل مع التحديات المعقدة اليوم بديهية تماماً. إن مجلساً غير تمثيلي، صمم منذ سنوات عديدة للحفاظ على توازن القوى بين منافسين متنافسين، هو ببساطة غير مجهز للتعامل

مع التحديات التي تغيرت كثيراً فيما بين العقود. والصك الذي لم يعد يعتبر مشروعاً وفقد مصداقيته لا يمكن أن يكون أملنا في الخلاص. والحقائق الجديدة لا يمكن معالجتها بنماذج قديمة. ومعالجة التحديات المعاصرة تقتضي أن نتجاوز القوالب القديمة. وحتى ذلك الحين، فإن ”أفعال الكلام“ مثل مناقشة اليوم ستظل مجرد خطب، ولن يكون لها أثر يذكر على البلايين من ”نحن الشعوب“ الذين يسعون جاهدين للعيش بسلام بطريقة آمنة ومأمونة خارج هذه القاعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو بمبادرة اليابان بعقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا الفرصة للنظر في مختلف المنظورات الوطنية بشأن التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي، في سياق إصلاح الأمم المتحدة الذي يمكن أن يحدث فرقاً كبيراً بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن هذا الموضوع الهام.

ومن المقبول أنه، إضافة إلى التحديات التقليدية للسلام والأمن الدوليين، هناك الآن تحديات عالمية متزايدة التعقيد تؤثر على أمن مواطنينا وتفكك النسيج الاجتماعي وتقوض النزعة المؤسسية وتحفز الصراع.

ومن الأمثلة على ذلك تأثير تغير المناخ، الذي يلاحظ في كثير من الأحيان في مختلف أنحاء العالم، في توليد الكوارث الطبيعية وفي ندرة الموارد الأساسية مثل المياه. ولديها القدرة على توليد الصراعات وما ينجم عنها من أزمات إنسانية نتيجة للهجرة وانعدام الأمن الغذائي والاكتظاظ السكاني في بعض الأقاليم. ويمكننا أن نذكر أيضا الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجوانبها العديدة: الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والسلع الثقافية والتعدين وقطع الأشجار غير المشروعين، والاتجار بالأشخاص، والهجمات الإلكترونية، وغيرها من الجرائم التي يرتبط كثير منها بجماعات إرهابية.

وفي هذا السياق، لا يوجد سبيل انتصاف أكبر من تعزيز التزامنا بتعددية الأطراف وإعادة النظر في أفضل السبل للتعامل مع تلك التهديدات الجديدة. ومعالجة الأسباب التقليدية للعنف تتطلب وجود توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى الحفاظ على السلام من خلال النمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والوصول إلى العدالة، وسياسات الإدماج الاجتماعي والمصالحة. وبالتالي، فإننا ندرك الحاجة المستمرة إلى منع نشوب النزاعات في أشكال جديدة باستمرار.

ومن الواضح أن ردنا على تلك التهديدات لا ينبغي أن يكون مجرد إنكار ولكن باعتماد تركيز جديد – متعدد الأبعاد وتشاركي وتعاوني ومتكامل، يحدد تلك التهديدات، ويستكشف تأثيرها في أي نزاع ويهاجمها على جبهات شتى، مع كون مجلس الأمن أساسياً. وفي هذا السياق، نؤيد الإصلاحات التي ما فتئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش يروج لها لجعل المنظمة أكثر تماسكاً وفعالية وكفاءة وتنسيقاً، فضلا عن قدرتها على الاستجابة بمرونة للاحتياجات الأمنية والإنمائية للدول.

إن تنفيذ الإصلاحات التي تعزز المنع باعتباره عنصرا مركزيا، مع الأدوات المناسبة لاتخاذ إجراءات في الوقت المناسب، من المسؤوليات الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولكن ذلك يجب أن يكمله التعاون – الذي يهدف إلى تشجيع زيادة قدرات وتعزيز هياكلها المؤسسية – فيما بين الوكالات والبرامج المختلفة في جميع أنحاء المنظومة لجعل قدرات المنظمة على الاستجابة أكثر فعالية.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن بيرو ستمنح أولوية عليا للتركيز على تلك التحديات بصفتها المقبلة كعضو غير دائم في مجلس الأمن خلال فترة عملها التي تستمر لسنتين من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيدة آدمسون (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد. وتؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

أولا، أود أن أشيد باليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة في وقت مناسب بشكل خاص، كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية.

إن معالجة التعقيد تحد لا يمكن لأية جهة فاعلة أو أداة أو منتدى أن يواجهه بفرده. ويسرنا أن نقدم إسهامنا في ذلك العمل بوصفنا جزءا من المجتمع الدولي الواسع. ويتناول محور تركيز هذه المناقشة صميم ولاية المجلس وفي الواقع قدرات المجتمع الدولي على منع وقوع الأزمات وإدارتها وتسويتها. ويتطلب تعقيد التحديات الراهنة تكييف أدواتنا وتجنب نهج العمل بمعزل عن الآخرين، والعمل معا على نحو أوثق، ومعالجة القضايا في وقت مبكر.

وعلى نحو ما ذكرنا به الأمين العام في بيانه الأول أمام مجلس الأمن في مهامه الجديدة قبل عام تقريبا (أنظر S/PV.7857)، فإن منع نشوب النزاع ليس إحدى الأولويات، بل هو الأولوية ذاتها. ويكتسي التعرف على الحالات ومعالجتها في وقت مبكر أهمية بالغة لضمان إمكاناتنا للنجاح، ولمنع الحالات من التدهور ولتفادي وقوع الخسائر في الأرواح. ونحن على استعداد لمرافقة الأمم المتحدة في جهود الأمين العام لإجراء عملية الإصلاح. ونرى أيضا ضرورة وإمكانية الانخراط مع أصحاب المصلحة الآخرين – وتحديدا، القطاع الخاص – وتحفيزهم وتنسيق الجهود معهم سواء في مجال بناء السلام أو جهود التنمية المستدامة.

وفي الواقع، فإن التعقيد المتزايد للتحديات يدعونا أيضا إلى التغيير لنكون مستعدين بشكل أفضل لكسر حلقة النزاع. وليس الأمر واجبا أخلاقيا فحسب، بل هو ضرورة عملية ذات مزايا اقتصادية هائلة. وفي العام الماضي، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية عالمية تجدد التأكيد على التزامنا بنظام عالمي مستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويترجم ذلك الالتزام إلى تطلع طموح لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بغية توفير الأساس للتغيير المستدام. وعلى وجه الخصوص، نتطلع إلى العمل مع أعضاء مجلس الأمن للمساعدة في إرساء ممارسة عقد مناقشات مبكرة في المجلس بشأن الحالات المعرضة لخطر أن تصبح حالات للنزاع المصحوب بالعنف، ولمواصلة العمل الجماعي المبكر لمنع أعمال العنف.

إن الاستراتيجية العالمية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية فعلا تحدد ”النهج المتكامل نحو النزاعات والأزمات الخارجية“ باعتباره إحدى أولوياتها، التي وجدت لها صدى قويا في جدول أعمال الأمم المتحدة العام، وهي تسعى أيضا إلى تعزيز الاتساق في إطار منظومتها وفي النظام الدولي. وهي تتطلب من الاتحاد الأوروبي مواصلة تعزيز الطريقة التي يجمع بها بين المؤسسات والخبرات والأدوات، ويعمل بها مع الدول الأعضاء في المنع وبناء السلام والاستجابة للأزمات، فضلا عن تحقيق الاستقرار، من أجل الإسهام في إحلال السلام المستدام.

ويعالج النهج المتكامل جميع الأبعاد السياساتية لأي نزاع أو أزمة بالجمع بين نهج متعددة الأبعاد ومتعددة المراحل ومتعددة الأطراف ومتعددة المستويات. ومع أن معالجة النزاعات في وقت مبكر أمر ضروري، فإن الاستمرار حتى النهاية يشكل تحديا أكبر. وتمثل العودة إلى النزاع القاعدة أكثر من كونها الاستثناء، لا سيما إذا لم تتم متابعة اتفاقات السلام وتنفيذها على النحو

السليم. ويترجم الاتحاد الأوروبي ذلك ”النهج المتعدد“ من خلال التعاون على مختلف المستويات. ويعني النهج المتعدد الأبعاد أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في صون السلام من خلال سياساته وأدواته وصكوكه المختلفة. ويعني النهج المتعدد المراحل أننا سنبقى شريكا ملتزما طوال دورة النزاع – بالاستثمار في منع نشوب النزاع وتسويته وتحقيق الاستقرار – مع تجنب فك الارتباط السابق لأوانه حينما تندلع أزمة في مكان آخر. ويستلزم النهج المتعدد المستويات ضرورة العمل على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ويترجم النهج المتعدد الأطراف من خلال التزام بالعمل مع جميع الأطراف الفاعلة الموجودة في أي نزاع، التي هي ضرورية لتسويته. ويشمل ذلك شركاءنا الرئيسيين، مثل المنظمات الإقليمية والدولية، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

وتتم تسوية النزاعات على النحو الأفضل عن طريق من يتعين عليهم أن يعيشوا مع نتائجها، ولكن لدينا إمكانية، وفي الواقع علينا واجب، لتقديم الدعم لهم. إن ذلك التركيز المتزايد على منع نشوب النزاعات والأمن البشري، وتعزيز قدرة الدول والمجتمعات على الصمود، بما في ذلك ببناء القدرات على إدارة النزاعات بالوسائل السلمية، ترجم من خلال التغيير الملموس في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. ففي كانون الثاني/يناير، أنشأنا وحدة مكرسة لتنفيذ ذلك النهج الجديد نحو معالجة كامل دورة النزاع: الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، وتحويل قطاع الأمن، وتحقيق الاستقرار والاستجابة للنزاعات، فضلا عن الوساطة. وتلك الوحدة، المعروفة باسمها المختصر PRISM، تتمتع بالفعل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وهي على استعداد لمواصلة تعزيز هذا التعاون.

وقبل وقت قصير لا يتجاوز الأسبوع الماضي، قدمت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية مفهوما جديدا بشأن تحقيق الاستقرار يهدف إلى معالجة الحالات المعقدة في مجال السلام والأمن. وتتطلب معالجة الحالات السياسية والأمنية المعقدة اليوم أكثر من أي وقت مضى اتباع نهج متكامل، مع مجموعة من الإجراءات المترابطة والمتزامنة، بما في ذلك الشراكات مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. وبدون بذل مسعى كلي ومتزامن، لن يكون تحقيق الاستقرار إلا جزئيا.

ويلزم اليوم أكثر من أي وقت مضى ضمان أن تكون حساسية النزاع مدمجة في كل ما نفعله. والواقع أن المطلوب هو التحليل السليم والمشترك للنزاع والقدرة على الصمود. وتبدأ معالجة السياقات المعقدة بتقييم دقيق للحالة. إننا نجري التحليل المشترك والتفكير المتعلق بالاستراتيجية بشكل متزايد مع شركائنا الدوليين من البداية، وأيضا مع المجتمع المدني – وهما عنصر بالغ الأهمية في أي نهج فعال نحو منع نشوب النزاع. وكما اتضح من اجتماع صيغة آريا الذي عقده المجلس يوم الجمعة الماضي، ينبغي ألا نحجم عن الاعتراف بالتحديات الجديدة والناشئة للسلام والأمن، مثل تغير المناخ، وعن دراسة هذه التحديات بصورة وثيقة. وعلى العكس من ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بانتظام في المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ بهدف استخدام دوره الفريد في منظومة الأمم المتحدة لمنع الاضطرابات والنزاع الناجمة عن تغير المناخ.

وأخيرا، وفي عالم معقد، فإن أساليب عملنا بحاجة إلى أن تتطور. وبمعالجة الحالات في وقت مبكر وعلى نحو أكثر اتساقا وتكاملا، وتعبئة كامل مجموعة الأدوات المتاحة لنا، يمكننا المساعدة على تحويل نهجنا نحو النزاعات والأزمات، وفي ذلك السياق زيادة تمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بولايته الأساسية. والاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم الأمم المتحدة في تلك العملية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وأكدت البرازيل تقليديا على الترابط بين الأمن والتنمية. وكانت تلك العلاقة موضوع مناقشة مفتوحة عقدتها الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن في عام ٢٠١١ (أنظر S/PV.6479)، على نحو ما أقرت به المذكرة المفاهيمية (S/2017/1016، المرفق) التي عممتها البعثة الدائمة لليابان من أجل هذه الجلسة.

إن الترابط بين الأمن والتنمية معقد ودقيق. وقد يؤدي الفقر واللامساواة إلى تفاقم التوترات في بعض السيناريوهات، ولكنهما لا يعرضان للخطر بالضرورة السلام والأمن الدوليين. وتشكل الخصومات الجيوسياسية والنهج ذات النزعة العسكرية واستخدام القوة بشكل انفرادي مصادر أخطر بكثير لعدم الاستقرار الإقليمي والعالمي. ولا ننسى إطلاقا أنه على مر التاريخ، كانت العديد من النزاعات الأشد فتكا، والأزمات الإنسانية الخطيرة والانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان ناجمة عن تلك الأسباب.

وفي حين نناقش الديناميات المعقدة بشكل متزايد التي تؤثر على النزاعات المعاصرة، ينبغي أن نحرص على تجنب التفسيرات الخاطئة والتعميمات التي قد تكون مضرة باتساق الأمم المتحدة وفعاليتها وشرعيتها. وعلى وجه الخصوص حينما نناقش وسائل تنفيذ المفاهيم الجديدة مثل الحفاظ على السلام، علينا أن نتوخى الحذر لتجنب محاولات إضفاء الطابع الأمني على جدول أعمال التنمية.

وظواهر تغير المناخ، والهجرة الدولية، والنمو السكاني، وانعدام الأمن الغذائي، وغيرها من قضايا التنمية المستدامة، لا تشكل في حد ذاتها تهديدات للسلام والأمن الدوليين ولا تمثل أسبابا جذرية للنزاعات. وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثال واضح على ذلك، حيث أنها منطقة ما برحت تواجه هذه التحديات ولكنها لا تعاني من وجود نزاعات. ولهذا السبب، ينبغي أن تظل هذه الظواهر ضمن اختصاص الهيئات المتعددة الأطراف المناسبة ذات الولايات القانونية والخبرة التقنية الكافية. وتتمثل الطريقة الأكثر فعالية للتصدي لهذه التحديات الإنمائية في تخصيص الموارد اللازمة من أجل التصدي لها، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا والتعاون التقني والمساعدة الإنسانية، وكذلك من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وينبغي أن ندرج بين العوامل المضاعفة للتهديدات الواردة في المذكرة المفاهيمية التقديرات الخاطئة التي أدت إلى اتخاذ قرارات تأذن باستخدام القوة نظرا لأنها تخلق من جانب واحد حالات طوارئ إنسانية أو تؤدي إلى تصاعدها، على نحو ما تشهد حالات ليبيا وسورية واليمن. وفي هذا الصدد، تلقي البرازيل الضوء على ضرورة تعزيز آليات المساءلة في ما يتعلق باستخدام القوة بموجب إذن من المجلس، وهو الأمر الذي يصبح ضروريا بقدر أكبر في حالة عدم وجود مثل هذا الإذن.

وينبغي دائما منح الأولوية إلى التسوية السلمية للنزاعات. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز دور الدبلوماسية اليوم وتحقيق قفزة في منع نشوب النزاعات من أجل الغد.

ومن الناحية العملية، فإن النجاح في عمليات حفظ السلام يوضح إمكانية إقامة علاقة بناءة بين الأمن والتنمية. وتقدم التجربة الأخيرة للأمم المتحدة في هايتي مثالا إيجابيا، على نحو ما تشير إليه بحق المذكرة المفاهيمية. وتفخر البرازيل بقيامها بدور هام في هذه الجهود الناجحة لحفظ السلام.

وتعتقد البرازيل أن مجلس الأمن سيستفيد من تعزيز مشاركته مع كيانات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي يتعين عليها الاضطلاع بدور في وضع استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وفي هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام تبرز بفضل دورها كحلقة وصل، على النحو المعترف به في القرارين

المتطابقين المتعلقين بالحفاظ على السلام (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠).

وأخيرا، فإن مجلس الأمن بعد إصلاحه، ستزداد فعاليته في مواجهة التحديات المعقدة للسلام والأمن الدوليين حيث سيصبح تشكيله أكثر ديمقراطية وعضويته أوسع نطاقا بين البلدان النامية وأساليب عمله أكثر شفافية. وبتجسيد حقائق القرن الحادي والعشرين بصورة أكثر دقة وإدراج وجهات نظر أكثر تنوعا بشأن المشاكل الحالية، سيحافظ المجلس على مشروعية ومصداقية الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف ككل، مما يتيح لنا معالجة الأسباب الجذرية الحقيقية للنزاعات المعاصرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المملكة العربية السعودية.

السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وإدارتكم له بحكمة واقتدار. ولا يفوتني أن أقدم لبلدكم الصديق الشكر على الدور المتميز الذي قمتم به خلال عضويتكم غير الدائمة في مجلس الأمن، التي شارفت على الانتهاء. والشكر موصول لبقية الدول الأعضاء الذين سيغادرون المجلس بنهاية هذا العام، وهم: مصر والسنغال وإيطاليا وأوكرانيا وأوروغواي، متمنين لشعوبكم دوام الأمن والرفاه والازدهار.

كما يُثمن وفد بلدي مبادرتكم بالدعوة لعقد هذه المناقشة المفتوحة حول معالجة التحديات المعاصرة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وذلك في وقت غاب فيه الأمن والسلم وازدادت وتيرة التطرف الطائفي العنيف وتداخلت مسببات النزاع وتفاقم آثارها في كثير من أنحاء العالم. وبات دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتسوية النزاعات ومنع نشوبها بشكل منهجي وشامل ضرورة ماسة، وذلك ما بدا جليا في الإحاطة القيمة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش.

إننا نتفق معكم، سيدي الرئيس، في أن التحديات المعاصرة تبدو معقدة ومتداخلة، إلا أن معظم الجذور الأساسية للصراعات تعود في الأصل إلى أسباب معدودة يأتي في مقدمتها الاحتلال، ومحاولات الهيمنة الطائفية، والتدخل في الشؤون الداخلية، والاضطهاد والتهميش، وعدم احترام الأعراف والقوانين الدولية، وتحدي قرارات الأمم المتحدة، وهي ذاتها الأسباب التي أدت إلى ظهور الإرهاب وامتداد رقعته. ومن هنا، تتضح أهمية ما طرحتموه من أن معالجة الصراعات القائمة لا بد وأن تنطلق من فهم دقيق لجذورها وأسبابها حتى تتيسر معالجتها، وكذلك ضرورة اعتماد منهج متكامل وشامل للتصدي لها.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وعدوانه المتكرر على الحرم الشريف والمسجد الأقصى المبارك والعنف الذي يمارسه الإرهابيون المستوطنون هو في حد ذاته انتهاك صارخ للمواثيق والقوانين الدولية. كما أنه من أهم الأسباب للعديد من النزاعات المسلحة في المنطقة. وإن حالة الإحباط والحرمان التي يفرضها الاحتلال هي من أهم الدوافع التي يستند إليها الإرهاب في الترويج لرسالته. ولذلك، كان لزاما على المجتمع الدولي أن يعمل دون كلل وبلا إبطاء على الوفاء باستحقاقات الشعب الفلسطيني ونيله حقوقه غير القابلة للتصرف وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وبقية الأراضي العربية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية التي طرحها بلدي قبل أكثر من ١٥ عاما.

لقد تعرضت عاصمة بلدي، الرياض، منذ حوالي ٢٤ ساعة، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، إلى محاولة هجوم بصاروخ باليستي أطلقته بطريقة عشوائية من داخل الأراضي اليمنية ميليشيات الحوثي المتمردة المدعومة من إيران لاستهداف مناطق

مدنية آهلة بالسكان. وقد تم اعتراضه من قبل قوات الدفاع الجوي للتحالف وتناثر حطامه وشظاياه في عدة مناطق سكنية وبالقرب من منشآت صحية دون وقوع أي أضرار أو خسائر في الأرواح. ويأتي هذا العمل العدواني المشين بعد أن قامت ميليشيات الحوثي المتمردة بمحاولة استهداف مطار الملك خالد الدولي في الرياض بصاروخ باليستي إيراني الصنع، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

إن ما تقوم به ميليشيات الحوثي المتمردة المدعومة من قوات الحرس الثوري الإيراني وحزب الله الإرهابي من تهديد لأمن وسلامة المملكة العربية السعودية، لهو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ ومعايير القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وهي أعمال قد ترقى إلى أن تكون جرائم حرب، كما أنها تصعيد خطير يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

لقد قامت ميليشيات الحوثي المتمردة بإطلاق ٨١ صاروخا باليستيا. هل لكم أن تتصوروا أن تقوم ميليشيا متمردة بامتلاك قدرات باليستية وتطويرها، بل وإطلاقها بشكل عشوائي على المدنيين، كل ذلك دون رادع أو محاسبة؟ تلك هي ميليشيا الحوثي المتمردة.

هل لكم أن تتصوروا أن تقوم دولة من الدول الأعضاء بالضرب بقرارات مجلسكم الموقر عرض الحائط وأن تتورط في مخالفة نظام الجزاءات وتعمل على تهريب الأسلحة والقدرات الباليستية وتنتهك نظام عدم الانتشار، كل ذلك دون رادع أو محاسبة؟ ذلك هو النظام الإيراني.

إن قيام النظام الإيراني بنقل الأسلحة والصواريخ الباليستية وتهريبها لجماعات الحوثي الإرهابية المتمردة الخارجة عن القانون لهو أمر بات معروفا وموثقا. وقد استمعتم في مجلسكم الموقر إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي شمل قرائن عدة يصعب لأي عاقل ومنصف إنكارها والاستمرار في تجاهل خطورة ما يقوم به النظام الإيراني من تحد لانتهاك الأعراف والقيم الدولية وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

إن الأعمال الإجرامية والإرهابية التي تقوم بها ميليشيات الحوثي المتمردة في أعقاب اغتيال الرئيس السابق علي عبد الله صالح وسط نداءات طائفية بغيضة، وما تلاها من اقتحام للبيوت واحتجاز الآلاف من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وعمليات الاغتيالات السياسية الواسعة التي أغرقت مدينة صنعاء بالدماء وغيرها من المدن اليمنية، كل ذلك هو شاهد ودليل دامغ على الدور التخريبي الذي تقوم به إيران في اليمن ودعمها لإرهاب الميليشيات الحوثية المتمردة.

إن تصاعد وتيرة العنف والإرهاب بشكل جنوني غير مسبوق في الأيام الأخيرة جاء نتيجة انتفاضة صنعاء ضد الهيمنة الإيرانية وبعد أن اتخذ قادة المؤتمر الشعبي العام قرارهم الشجاع بمواجهة الميليشيات الحوثية المتمردة والتصدي لأجندة إيران المدمرة في اليمن والعودة إلى العملية السياسية.

وفي وسط برك الدماء التي تُسفك في اليمن، نطالب مجلس الأمن بالاستجابة لاستغاثة الشعب اليمني وإنقاذه من الإرهاب الحوثي الإيراني والتنديد بجرائمهم الإرهابية بشكل لا لبس فيه والعمل على وضع حد فوري لها ومحاسبة مرتكبيها. واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد إيران لدعمها الأعمال الإرهابية التي تقوم بها ميليشيات الحوثي المتمردة ولتهديد الأمن والسلم الإقليمي والدولي والمطالبة بالتنفيذ الفوري والشامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أن على مجلس الأمن أن يدعم جميع الجهود اللازمة لمنع تدفق الأسلحة التي تهربها إيران إلى الحوثيين وإيقاف جميع أشكال الدعم المحظورة لهم.

إنه لا يخفى على أحد أن السياسات الطائفية والتدخل لمحاولة مسخ الهوية والاستبداد السياسي والقمع، كلها عوامل أدت إلى إرساء أرض خصبة يتنامى فيها الإرهاب العابر للحدود والقارات الذي نشهده اليوم. ذلك الإرهاب الذي يمثل

تنظيم داعش وحزب الله الإرهابي والحرس الثوري الإيراني أهم شواهده. وإن محاولات الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وإشعال فتيل النزاعات الطائفية، مثل ما تفعله إيران في العديد من دول المنطقة، هي الأرض الخصبة التي تنمو فيها الصراعات وتترسخ جذورها.

إن واقع الحال يؤكد أن أنشطة إيران العدوانية هي من أهم أسباب انعدام استقرار منطقتنا وتهديد الأمن والسلم الدوليين. فسياسة إيران التوسّعية والراديكالية المبنية على التعصب هي التي أدت إلى الصراع والمعاناة المستمرة للشعوب في داخل إيران وخارجها ونشر الإرهاب في المنطقة وحول العالم. إن دعم إيران غير الخجول للأنشطة الإرهابية، عبر ما يقوم به الحرس الثوري الإيراني المكلف بتصدير الأيديولوجية الإيرانية المتطرفة ودعم الإرهاب حول العالم، وعميله حزب الله الإرهابي، لا يقتصر على الأعمال الإجرامية ضد الشعب اليمني.

بل إنه يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إيران في خرق القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتهامها بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سورية، حيث يشمل دعم إيران تقديم المساهمة المالية والأسلحة والمقاتلين والتدريب، بما في ذلك دعم واستقطاب الآلاف من الميليشيات الطائفية والمرتزقة الأجانب التي تجمعها إيران من مختلف أقطاب الأرض؛ واستمرار إيران في تأييد وتمويل وتسليح تنظيم حزب الله الإرهابي في لبنان وسورية وعبر أنحاء العالم؛ واستمرار إيران في دعم الميليشيات الطائفية في العراق، التي عرقلت جهود الدولة نحو الوحدة والسلم؛ واستمرار إيران في التدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول في المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.

إننا ندعو إيران إلى أن تنهي فورا العمل وفقا لأجندتها الطائفية وسياساتها التوسعية وأن ترتدع عن أعمالها العدوانية وأن تمتثل لميثاق الأمم المتحدة وجميع العهود الدولية وأن توجه جهودها ومواردها نحو تطوير نفسها ورخاء شعبها. وذلك هو السبيل الوحيد لأن تتمكن الدول في الخليج العربي من الوصول إلى تفاهم مبني على التعايش السلمي والحوار والاحترام المتبادل.

نعم، إن حل الصراعات يتطلب فهما عميقا لجذورها ومسبباتها. وإن ما يقوم به البعض من إخفاء أطماعهم السياسية زورا وراء ما يسمى بالحق المقدس لتجاوز المواثيق والقوانين الدولية، سواء كان ذلك من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو أبواق النظام الإيراني الطائفي وأعوانه أو تنظيم داعش والقاعدة ومن سار على شاكلتهم، يؤكد لنا ضرورة التمسك بمجابهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين بشكل منهجي شامل، لا تهاون في ضرورة إنفاذ القانون وقرارات الأمم المتحدة ومحاسبة كل من يتحداها ويتهاون بها.

ولذلك، فإننا نؤكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف ممارسات النظام الإيراني التوسعية ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتأكيد على احترام حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والعمل على التنفيذ الشامل لقرارات الأمم المتحدة. وإذا ما تحقق ذلك، فإن معالجة الصراعات الراهنة تصبح أقرب منالا.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن بلدي لن يتوانى عن التصدي بكل حزم لكل ما يهدد أمن وسلامة المملكة العربية السعودية، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما أنه لن يتوانى عن العمل للمساهمة في تحقيق كل ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار والوصول إلى السلام المستدام والتنمية والرفاه في المنطقة والعالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق ليتسنى لمجلس الأمن أن يضطلع بعمله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة يانيث لوسا (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. لا شك في أن صون السلام ومنع نشوب النزاعات يرتبطان بسلسلة من العوامل المعقدة بصورة لا جدال فيها.

لكن ذلك ليس واقعا جديدا. لقد أُنشت الأمم المتحدة بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، من بين جملة أمور أخرى. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف وغيره من الأهداف المبينة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، اعتمد المجتمع الدولي سلسلة من المقترحات التي تربط بين صون السلام والأمن الدوليين وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحق الشعوب في تقرير المصير والتعايش الودي بين جميع الدول وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية عن طريق التعاون الدولي.

ومنذ كتابة وثيقة تأسيسيها، اعترفت الأمم المتحدة بالترابط الوثيق بين تلك المسائل. ومن أبرز هذه العناصر العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. وتنص المادة ٢٦ من الميثاق على الحاجة إلى ”إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“. وجرى التعبير بشكل واضح عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٧. ومما يزيد من إبراز العلاقة بين نزع السلاح والتنمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الموارد الهائلة اللازمة لتنفيذها.

والميثاق، إذ يقر بالطابع المعقد لتلك العوامل، يتوخى إنشاء سلسلة من الهيئات ذات الاختصاصات المختلفة بالرغم من وجود بعض التداخل فيما بينها. ولذلك، يجب على الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب الأمانة العامة، العمل معا بطريقة منسقة لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، مع احترام اختصاصات كل هيئة وتجنب ازدواجية المهام.

لا شك أنه ونظرا لهذا الترابط المعقد، هناك عدة مسائل تؤثر على صون السلم والأمن الدوليين، مثل تغير المناخ واحترام حقوق الإنسان، وكما رأينا مؤخرا، الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية. لكن يجب أن نكرر التأكيد على ضرورة أن يتجنب مجلس الأمن تناول المسائل ذات الصلة في لحظة معينة، حيث أنه بقيامه بذلك، يتولى مهام تقع ضمن اختصاص هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

إن الأمين العام مكلف بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، بدور هام يتمثل في إبلاغ المجلس بأي تهديد للسلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه إضافة إلى التنفيذ الملائم للدبلوماسية الوقائية، على نحو ما دعا إليه الأمين العام غوتيريش، ينبغي له استخدام هذا التكليف عند الاقتضاء.

ويجري حاليا في الجمعية العامة، وفقا لمسؤولياتها، مناقشة الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام بشأن ركيزة السلام والأمن. وحالما تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا، نتوقع عملا منسقا من لدن جميع هيئات الأمم المتحدة حتى تكون عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة وجهود بناء السلام فعالة وكفؤة. ويتعين أن تحتل مشاركة المرأة والتركيز على الجنسانية، الذي لا يمكن الجدال في فوائده، مكانا خاصا في هذه المجالات، ولا سيما في مجال بناء السلام.

وفي الختام، نعتقد أنه من الضروري تسليط الضوء على بعض المبادرات التي يمكن أن تكون مفيدة للغاية، على غرار الاستخدام المبكر للوساطة كوسيلة فعالة لمنع نشوب النزاعات. ولذلك نشيد بمبادرة الأمين العام بإنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى معني بالوساطة، ونؤيد جميع الجهود صوب الدبلوماسية من أجل السلام، ولا سيما وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قيرغيزستان.

السيدة مولدويزايفا (قيرغيزستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية، أن أشكر الرئاسة اليابانية على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن التصدي للتحديات المعاصرة المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، والمرتبطة ببند جدول الأعمال المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم. إن جلسة اليوم بلا شك هامة وحسنة التوقيت في ضوء المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

ينبغي أن تستند جهودنا للتعامل مع الأسباب الجذرية للنزاعات والعوامل التي تفاقمها إلى نهج شامل وكلي. لقد وجه مجلس الأمن اهتماما خاصا لهذا النهج بعقد سلسلة من المناقشات المواضيعية التي أظهرت العلاقة بين الأمن والتنمية والحاجة إلى اتباع نهج متعدد التخصصات إزاء حل النزاعات والسياسات والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إننا نتفق على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور حيوي في صنع القرار في مجال حفظ السلام والعمل الإنساني، وكذلك في مجال تيسير الجهود الرامية إلى التوصل لحلول سياسية. وفي هذا الصدد، تؤيد قيرغيزستان الجهود الرامية إلى زيادة فعالية مجلس الأمن، وهي مهمة ذات أولوية لا يمكن تحقيقها إلا إذا تصرف الأعضاء بشكل جماعي، مع الاستجابة بسرعة للتهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين وتنفيذ القرارات بشكل فعال. ويتعين عدم تجاهل أهمية كفالة اضطلاع المؤسسات الدولية الأخرى بدور أكثر نشاطا في حل المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والنزاعات. ولمنظومة الأمم المتحدة، التي تحتاج ذاتها إلى الإصلاح، دور هام في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الرامية إلى إصلاح كامل هيكل السلام والأمن في المنظمة من أجل تعزيز قدرتنا على منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن تحسين إصلاح المنظومة الإنمائية. ونأمل أن نرى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، مما يعزز بالتالي فعالية منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. ومن دواعي سرورنا تحقيق تقدم في العديد من المجالات.

وفي الختام، نود أن نؤكد أن الحل الناجح للتحديات التي تواجه السلام والأمن، وتسوية النزاعات وقضايا التنمية سيعتمد أولا وقبل كل شيء على تحسين فعالية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وهيئاتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): بداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على جهودكم القيمة والمعهودة خلال رئاسة بلدكم الصديق لمجلس الأمن هذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه الجلسة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2017/1016، المرفق) التي أثرت هذه المناقشة. ونعرب كذلك، عن تقديرنا لبيان معالي الأمين العام الذي نقدر له عاليا رؤيته بشأن منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية.

إن الطابع المتغير للتحديات التي تواجه الأمن الجماعي، وتزايد حجم وتعقيد النزاعات الطويلة الأمد والحديثة واستمرار ظاهرتي التطرف والإرهاب بأوجهها المختلفة، يتطلب نظرة شمولية حيال تحقيق السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. فالتحديات المشتركة الراهنة تفرض على الجميع أهمية المساهمة الإيجابية في التصدي للمشاكل التي تواجه العالم، واعتماد الحوار بدلا من المواجهة، وعدم اختلاق الأزمات، والالتزام باحترام القانون الدولي.

وبذلك، فإن الوقاية من النزاعات من خلال الحوار، كفيلة بتحقيق السلام والأمن الدوليين اللذين ننشدهما جميعا، فغياب

الحوار يعقّد الأزمات ويزيد من حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها عالمنا، وعليه تؤمن دولة قطر بأن تحقيق السلام والأمن الدوليين مرهون بتعزيز سبل الوقاية الجماعية من الأزمات، واللجوء إلى حل الخلافات والنزاعات وفق أحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد دأب بلدي على الإسهام الفاعل في تسوية النزاعات بالسبل السلمية، بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة.

ووفق هذه الرؤية، فقد كان موضع ارتياحنا وتقديرنا في دولة قطر أن يكون منع نشوب الأزمات والنزاعات على رأس أولويات الأمين العام للأمم المتحدة، حيث تكلف تلك الأزمات والنزاعات البشرية خسائر فادحة، وتقوض القدرات التي يمكن أن توظف لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في السلام والتنمية وحقوق الإنسان، وهو ما أكده الأمين العام في تقريره حول إعادة تشكيل هيكل ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة.

واتساقا مع سياستنا لدعم جهود وأهداف الأمم المتحدة في مجال السلام والإسهام في دعم الدبلوماسية الوقائية التي تعد من أولويات الأمم المتحدة في مجال السلام، سوف تستضيف دولة قطر في الدوحة المشاورات الإقليمية حول استدامة السلام لمنطقة الشرق الأوسط وبعض الدول الإسلامية يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تحضيرا للاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في شهر نيسان/أبريل القادم حول استدامة السلام.

يدرك مجلسكم الموقر بأن التحديات الكبيرة والمعقدة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، مما يستلزم تكثيف التعاون بين دول المنطقة خاصة، وعموم المجتمع الدولي عامة، لمعالجة الأزمات والنزاعات الطويلة والراهنة، واستئصال الإرهاب والتطرف، وغيرها من التحديات. إلا أن ما يدعو للأسف أن تشهد المنطقة أزمات إضافية، تزيد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وتؤثر على الجهود الدولية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة، وكذلك مكافحة الإرهاب. وأشير في هذا السياق، إلى استمرار فرض الحصار والإجراءات الأحادية غير القانونية ضد دولة قطر تحت ذرائع لا تمت للواقع بصلة وتفتقد إلى أية أدلة أو مبررات، ودون اكتراث لما يشكله هذا الحصار الجائر من انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولأسس العلاقات الودية بين الدول، وإحداث سابقة تشرعن انتهاك سيادة الدول، علاوة على إيجاد بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة تقوض جهود إرساء السلام والأمن الدوليين.

من التحديات الناشئة التي تواجه المجموعة الدولية، أمن المعلومات الإلكترونية والأمن السيبراني، إذ يساهم سوء استغلاله لتحقيق أهداف خاصة في تقويض السلام والأمن الدوليين. وقد شهد العالم انتهاكات خطيرة للمنظومات الإلكترونية للمؤسسات الدولية وللعديد من الدول، من بينها بلدي. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة (أنظر A/72/PV.1)، فإن الحرب الإلكترونية أصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي قادرة بشكل متزايد على تعطيل العلاقات بين الدول وتدمير هياكل وأنظمة الحياة الحديثة. وكدولة ضحية للقرصنة الإلكترونية، تعيد دولة قطر التأكيد على أن غياب مؤسسات وتشريعات دولية تنظم هذا المجال الخطير والحيوي وتعاقب مرتكبي جرائم القرصنة الإلكترونية العابرة للحدود، يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ومصدر قلق للمجتمع الدولي، مما يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجناة وتحميلهم المسؤولية القانونية الكاملة عن هذه الجرائم ونتائجها.

وتجدد دولة قطر استعدادها للمشاركة في أي جهد دولي مشترك يخلص البشرية من سوء استخدام التقدم العلمي في مجال الأمن السيبراني. وفي هذا الصدد، يعرب وفد دولة قطر عن تأييده لاستنتاجات فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالأمن السيبراني، وندعم توجه المجموعة الدولية،

الذي أكده الفريق، بشأن أهمية تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف لتعزيز الأمن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية.

وختاما، نجدد التزام دولة قطر بالمساهمة الفاعلة والإيجابية في دعم الجهود الدولية للتصدي للتحديات الناشئة والمعقدة، بما يحقق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة ويدعم جهود مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.

السيد موسييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أثني على وفد اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية (S/2017/1016) بشأن هذا الموضوع. ونحن كذلك ممتنون للأمين العام على بيانه.

إن المذكرة المفاهيمية تثير سؤالا أساسيا بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يتصدى على نحو أفضل للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين بطريقة كلية وشاملة. وكما يشير الأمين العام في تقريره السنوي الأخير عن أعمال المنظمة:

> ”لقد أنشئت الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب وتعرض البشرية للمعاناة بجعلنا نمتثل لنظام دولي مشترك قائم على القواعد. واليوم، يواجه ذلك النظام اتجاهات متناقضة ويجب إجراء تقييم واضح إذا أردنا التصدي لهذه التحديات على نحو فعال“ (A/72/1، الفقرة ٢).

ويصعب تحقيق الهدف المتمثل في كفالة عالم سلمي وعادل ومزدهر في حال تم تجاهل القيم والقواعد والمبادئ الأساسية المعترف بها عالميا بشكل سافر أو أسيء تفسيرها أو ارتهنت ونفذت مع تحفظات من أجل تبييض الاعتداءات والإجراءات غير القانونية الأخرى. وفي زمن تزداد فيه وحشية النزاعات المسلحة، مع تصاعد التشريد القسري إلى أعلى المستويات وتزايد التهديدات الإرهابية والانفصالية ومحاولة غرس العداوة والكراهية والتحريض على الحروب، فإن المزيد من الإجراءات المنسقة والتآزر مطلوب على جميع المستويات من أجل إنهاء نزاعات اليوم وتوجيه المزيد من الاهتمام لمنع نشوب النزاعات في المستقبل.

وتؤيد أذربيجان تأييدا تاما تصميم الأمين العام على الإسهام إسهاما حقيقيا في منع نشوب الحروب والحفاظ على السلام وما يبذله من جهود لإجراء عملية الإصلاح. ونرحب باتخاذ الجمعية العامة في وقت سابق من هذا اليوم القرار ١٩٩/٧٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، كخطوة هامة إلى الأمام في زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة وقدرة وفعالية وكفاءة المنظمة.

ويجب على جميع الدول، أولا وقبل كل شيء، أن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها الدولية، لا سيما تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها الدولية. فتلك المبادئ الأساسية هي مكونات النظام الدولي المشترك القائم على القواعد؛ وهي ملزمة عالميا وتنطبق على جميع الحالات والنزاعات، مهما كان تفرد أسبابها الجذرية وطبيعتها. إن السلام وعلاقات حسن الجوار، استنادا إلى الاحترام التام للمبادئ السالفة الذكر، من الشروط الأساسية اللازمة للتعاون الاقتصادي. وقد ذكر رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على وجه الخصوص، أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام، ولا سلام بدون تنمية مستدامة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرارات التي اتخذتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة تلك المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها. وغني عن القول إنه لا يمكن لعدم إيلاء مجلس الأمن الاهتمام المناسب للتجاهل الواضح لقراراته التي تتضمن مطالب ملزمة أن يشكل ممارسة مقبولة لأساليب عمل المجلس. ومن غير المقبول

أن يستمر العدوان المسلح ضد دول ذات سيادة، والاحتلال العسكري الناتج عن ذلك لأراضيها والأعمال المتعمدة الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والهوية الثقافية للمناطق المستولى عليها على أسس عرقية أو إثنية أو دينية، على الرغم من قرارات مجلس الأمن.

من الواضح أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية تتعارض مع القانون الدولي. ومن المهم ألا تستخدم جهود منع نشوب النزاعات وأطر وآليات تسوية النزاعات كأداة لترسيخ الحالات التي تحققت نتيجة الاستخدام غير المشروع للقوة وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. إن استمرار الأوضاع غير القانونية بسبب الظروف السياسية لا يعني أنها بذلك تصبح قانونية أو أنها يمكن أن تستمر إلى الأبد.

ويجب أن تؤدي الانتهاكات الجسيمة إلى عواقب خاصة تشمل، في جملة أمور، واجبات الدول بأن تتعاون بالوسائل المشروعة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة وبأن لا تعترف بشرعية وضعٍ ناجم عن انتهاك من هذا القبيل، أو تقدم أي عون أو مساعدة تبقي على ذلك الوضع. وعلاوة على ذلك يتمثل الرادع الأكثر فعالية، من دون شك – إضافة إلى الجهود الدبلوماسية الوقائية والتعجيل بالتسوية السلمية للنزاعات والمنازعات – في كفالة التعجيل بإنهاء الإفلات من العقاب.

إن موقف أذربيجان الثابت فيما يتعلق بالموضوع قيد النظر معروف ومستمد من تجربتها العملية في مواجهة العدوان المسلح والمستمر والاحتلال العسكري الأجنبي والتطهير العرقي، ومن اهتمامها الشديد بالمساهمة في تحقيق السلام المستدام في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم.

وختاما، أعيد التأكيد أنه من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات المعقدة المعاصرة للسلام والأمن الدوليين وضمان فعالية الاستراتيجيات المتفق عليها لتحقيق ذلك الغرض ينبغي لنا، أولا وقبل كل شيء، الالتزام بالمبادئ الأساسية والتقيد بالتطبيق الموحد للقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، في البداية نود الإشادة برئاسة بلدكم الصديق، اليابان، لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نشيد برئاسة إيطاليا لمجلس الأمن الشهر الماضي. ونثمن الجهود المبذولة لعقد هذه الجلسة لطرح موضوع في غاية الأهمية ويعد شاغلا أساسيا لكافة الدول الأعضاء بعنوان ”التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين“ وذلك في إطار البند ”صون السلام والأمن الدوليين“. وأود كذلك أن أشكركم على إعداد الورقة المفاهيمية الشاملة (S/2017/1016، المرفق)، محل نقاشنا اليوم، كما نشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية القيمة في مستهل اجتماعنا اليوم.

لقد أنشئت الأمم المتحدة منذ ٧٢ عاما بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. فدورها الأساسي، وفقا للمادة الأولى، الفقرة الأولى من الميثاق، هو حفظ السلم والأمن الدوليين، الذي يتحقق من خلال منع نشوب النزاعات. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤوليات يتوجب عليه الاضطلاع بها بالدرجة الأولى، وذلك بموجب المادتين ٢٤ و ٢٥ من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الميثاق، بما يحتويه من فصول ومواد، لا سيما الفصل السادس، تخول مجلس الأمن صلاحيات للقيام بدوره، فإن سجل المجلس في النهوض بتلك المسؤوليات يعد متفاوت، ولم يستخدم بعضها استخداما كافيا.

إن حل النزاع بالطرق السلمية والدبلوماسية هو سمة وركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية لدولة الكويت، فسجلها يزخر بهذه الجهود على مر التاريخ. ونحن، من هذا المنطلق،

ندعم ونشجع جهود الوساطة والمساعي المبذولة لحل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية والمساعدة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية بهدف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان، بالأخص في المناطق التي تشهد توترا وتنذر بنشوب نزاعات أو منازعات.

وفي هذا الصدد، نود أن نحدد قناعة دولة الكويت الراسخة بأن التنمية وحقوق الإنسان تتصلان بشكل وثيق بالأمن. ويمكن من خلال سعي الدول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ واتباع سياسة عدم الإقصاء إنهاء أهم أسباب نشوب النزاعات في مختلف أنحاء العالم. ونؤكد في هذا السياق على رؤية الأمين العام المتمثلة في أهمية تعزيز الركائز الأساسية للأمم المتحدة، وهي ضمان الأمن والسلم والتنمية وحقوق الإنسان، والتي حتما ستفضي إلى سلام مستدام. وهذا الأمر يتطلب بلا شك الاتساق الكامل في جهود الأجهزة المعنية وتنسيق استجاباتها لكافة الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ولا بد من الإقرار بأن هناك ضرورة ملحّة لتعزيز الصلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهي هامة للغاية وتعدُّ جزءا من المشهد الجديد الذي تكون فيه المشاكل التي نواجهها معقدة للغاية ومتشابكة لدرجة أنه لا يمكن لأحد أن يعمل بمفرده ودون مساعدة الآخرين وتعاونهم. ونتطلع إلى تعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة وكافة المنظمات الإقليمية، لا سيما جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ونتفق مع وصف الأمين العام للأمم المتحدة للتحديات الجديدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات بأنها تهديدات تتسم بالتعقيد وتتطلب استجابات متعددة التخصصات. لذا لزم علينا التأكيد على أهمية التشجيع على عقد الحوارات الإقليمية وتعزيز تبادل الخبرات واتّباع نهج إقليمي مشترك في مجال تسوية المنازعات وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين، والذي سيفضي إلى التشجيع على مواصلة انخراط المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال منع نشوب النزاعات وبناء الثقة وجهود الوساطة والمساعي الحميدة.

ويعدُّ بناء السلام وصنع السلام من الركائز الأساسية لإرساء الأمن والحفاظ عليه، وهو ما يؤكد الحاجة الملحّة للعمل باستمرار على تعزيز دور عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية وإدخال الإصلاحات اللازمة لتنفيذ ولايتها على أكمل وجه. وتجدر الإشارة هنا إلى رؤية الأمين العام لإصلاح ركيزة السلام والأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي تعدُّ خطوة هامة للغاية من أجل تعزيز فعاليتها، والتي تدعمها الكويت. ونرحب في هذا الشأن باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة صباح اليوم القرار ١٩٩/٧٢ المتعلق بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن، حتى يشرع الأمين العام في تنفيذ رؤيته لجعل الأمم المتحدة أكثر شفافية وفعالية وقابلية للمساءلة وقدرة على تنفيذ المهام والمسؤوليات التي تكلف بها.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى عضويتنا في مجلس الأمن ابتداء من مطلع العام المقبل، نود أن نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا لكل من اليابان وإيطاليا والسنغال وأوروغواي وأوكرانيا، وأخيرا وليس آخرا مصر الشقيقة على الدور المميز والمساهمة القيِّمة والفعالة في أعمال مجلس الأمن طوال فترة عضويتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر الرئاسة اليابانية على اتخاذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية للتصدي

للتحديات المعاصرة المعقدة للسلم والأمن الدوليين. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الوافية والغنية بالمعلومات.

لقد أُنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتحسين مستوى حياة الشعوب. وبالرغم من التقدم الملحوظ المحرز على مدى العقود، وتولّي مجلس الأمن مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن – فهو يواجه الآن تحديات هائلة في التصدي للأزمات الإقليمية والعالمية وكذلك في الوقاية من مخاطر نشوب النزاعات ومعالجة المسائل الحرجة، بما في ذلك، في جملة أمور، ما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والانتشار النووي والنزاعات المجتمعية والمنازعات الإقليمية وسباقات التسلح والتدفقات الهائلة للاجئين والمهاجرين، بالإضافة إلى الإرهاب والتطرف العنيف.

ويقتضي التغلب على هذه التحديات اتّباع نُهُج شاملة ومنظورات إقليمية وإقامة شراكات جديدة على جميع المستويات. ونعرب عن تقديرنا للدعم الكبير الذي تحظى به خطة الأمين العام للإصلاح، ما يؤكد عزمنا على تعزيز الأمم المتحدة وزيادة فعالية دورها في ترسيخ تعددية الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن كونها محفلا لتحقيق التزاماتنا المشتركة. وفي ذلك السياق، يرحب وفد بلدي باعتماد الجمعية العامة صباح اليوم القرار ١٩٩/٧٢ بتوافق الآراء بشأن إعادة هيكلة ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، هناك حاجة ملحّة إلى اتّباع نهج يرمي إلى بناء ركيزة تامة ومحورها الإنسان لتنفيذ استراتيجية شاملة وطويلة المدى تُعنى بمنع نشوب النزاعات وصون السلام. وحتى تنجح استراتيجية كهذه، فإنه يجب علينا الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة للأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة، فضلا عن التشجيع على مشاركة منظومة الأمم المتحدة برمتها، وخاصة مجلس الأمن وأصحاب المصلحة الآخرين. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورها التنسيقي في تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ثانيا، إن لمجلس الأمن دورا هاما يؤديه في اتخاذ القرارات المتعلقة بحفظ السلام. ومن المهم أن يقر بوضوح أنه يجب نشر أيٍّ من عمليات حفظ السلام بما يتفق مع المبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي حدود الموارد المتاحة. ويجب أن يقترن حفظ السلام ببناء السلام أيضا بغية تحقيق السلام المستدام بكفالة الانتقال السلس وتحسين استراتيجيات خروج البعثات بغرض مساعدة الدول المتضررة من النزاعات في معالجة أسبابها الجذرية وتعزيز القدرات الوطنية والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا، نشدد على الحاجة الملحة إلى وحدة مجلس الأمن خلال عملية صنع القرارات، فضلا عن العمل الجماعي للتصدي للتحديات الأمنية. ولدينا إيمان راسخ بأن إصلاح مجلس الأمن أمر أساسي لإصلاح الأمم المتحدة بطريقة ناجحة وهادفة. ونؤيد توسيع مجلس الأمن في المستقبل في كلتا الفئتين مع إصلاح أساليب عمله حتى يكون أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة.

وكما هو الحال في مناطق أخرى، فإن تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يقترن بالتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية الناشئة والمترابطة. وهي تشكّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر سلبا على حياة الشعوب في المنطقة. وما زلنا نراقب التصعيد الحالي للتوتر في شبه الجزيرة الكورية مع الشعور بالقلق الشديد. وتؤيد فييت نام نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية، وتحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والتقيد الصارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وما برحت فييت نام ملتزمة دائما بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، بوصفها عضوا مسؤولا ومبادرا. وما يزال الوضع في البحر الشرقي – الذي يعرف أيضا باسم بحر الصين الجنوبي – باعثا على القلق لكونه مصلحة مشتركة. وندعو – إلى جانب بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا – جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس وتسوية النزاعات في البحر الشرقي بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فضلا عن الاحترام الكامل للعمليات الدبلوماسية والقانونية ومواصلة تنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي. وباعتماد مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي مؤخرا، فقد حان الوقت لمواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى إبرام مدونة قواعد السلوك في الوقت المناسب وبطريقة موضوعية كي يتسنى التوصل إلى صك فعال ملزم قانونا ويمكن إنفاذه.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا أنه يتعين علينا – في هذه الأوقات التي تتسم بالتعقيد وعدم اليقين – أن نتعلم مما حققناه ونبني عليه في الجهود التي نبذلها للتغلب على التهديدات والتحديات التي نواجهها حتى نكفل أن لدى المنظمة ما يكفي من البنى والأدوات اللازمة لها للوفاء بولاياتها.

وتحقيق مستقبل مستدام وسلمي ومزدهر للجميع يتوقف على عملنا الجماعي وعزمنا الموحَّد – فحيث توجد الإرادة، هناك سبيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع وثيق الصلة للغاية بالأمم المتحدة، بالنظر إلى أن العالم يقف عند مفترق طرق حاسم حيث يتعرض السلام والأمن الدوليان للخطر.

في السنوات الأخيرة، ناقش أعضاء مجلس الأمن ضرورة معالجة الأسباب الجذرية والعوامل التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات، من خلال نهج شامل وواسع النطاق. والتحول النموذجي الذي نسعى إلى تحقيقه معاً في الأمم المتحدة – أي التركيز على الوقاية مع اعتبار السلام والتنمية المستدامين حجر الزاوية – هو الطريق الصحيح. وعمليات الاستعراض الثلاث التي أجريت في عام ٢٠١٥ – وتحديداً بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهيكل بناء السلام، وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – قد أسفرت عن نتائج متوافقة. ويجب أن نولي الاهتمام للأسباب الجذرية للنزاعات؛ ويجب أن نمنعها من الظهور أو التكرار؛ وعلينا أن نجد حلولا سياسية. كما حددت الاستعراضات الثلاثة الحاجة إلى تصحيح التجزؤ في منظومة الأمم المتحدة، حيث أنه يحد من قدرة المنظمة على الاستجابة للنزاعات المسلحة في الوقت المناسب وبطريقة مرنة من خلال الاستفادة من الأدوات المتاحة لها.

والقراران المتطابقان – قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ – قد حددا الحفاظ على السلام كهدف وعملية تشمل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع التركيز على احتواء انتشار النزاعات وزيادة الاتساق المعياري والتنفيذي داخل منظومة الأمم المتحدة وبين جميع هيئاتها. ونرحب بكون الأمين العام أنطونيو غوتيريش قد تناول التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الثلاثة وكذلك مضمون هذين القرارين في اقتراحه بشأن إصلاح ركيزة السلام والأمن وإعادة هيكلتها، على النحو المبين في تقريره الوارد في الوثيقة A/72/525، التي أقرتها الجمعية العامة اليوم (أنظر A/72/PV.74).

وعندما يتعلق الأمر بصون السلام، فإن المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، هي الاستثمار في الأمن والسلام والرخاء للجميع في كل بلد في جميع أنحاء العالم دون استثناء. وعمل عمليات حفظ السلام، بمعناها الواسع،

اليوم أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن يسهم بشكل متناغم في جداول الأعمال الأخرى للمنظمة الرامية إلى تعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة الأسبقية في تسوية النزاعات بالوسائل السياسية والتحلي بالمرونة والسرعة والفعالية في مواجهة إشارات التحذير من الأزمات أو نشوب النزاعات أو تفاقمها – وبصفة عامة في معالجة الاحتياجات المتغيرة المحددة على أرض الواقع.

وكما أكدت المكسيك في مناسبات سابقة، يتعين على المجلس أن يجعل من الحفاظ على السلام حقيقة واقعة في مجال اختصاصه؛ وينبغي للمجلس أن يساعد على توجيه جهود المنظمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من أجل الحيلولة دون نشوبها والعمل مع الكيانات الأخرى، مثل لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لحل النزاعات بطريقة فعالة ودائمة وبروح من الشفافية والمساءلة. وهذا هو التحدي الرئيسي. وكرئيس لمجموعة أصدقاء الحفاظ على السلام، تؤكد المكسيك مجدداً على أن التطوير الفعال لهذا المفهوم وتنفيذه سيعيدان توجيه عمل الأمم المتحدة لجعله أكثر اتساقاً وشمولا في جميع هيئاتها، مما سيؤدي بنا إلى رؤية أكثر تطوراً وشمولاً للسلام عن طريق بناء القدرات والأدوات التي تمكننا من التصدي للنزاعات في جميع مراحلها.

ويجب أن نكافح ظواهر مختلفة في البيئة الدولية المزعجة التي نعيش فيها، والتي تغذي الأزمات والنزاعات، عوضاً عن السعي إلى السلام. ويجب أن ننبذ خطاب الكراهية الذي يصم الناس بالعار على أساس أصلهم العرقي أو الديني أو القومي، الأمر الذي يسبب الكثير من الضرر في جميع أنحاء العالم. ولا بد من إدانة التدفقات غير المسؤولة للأسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي هي أدوات للموت وزعزعة الاستقرار، فضلاً عن كونها أدوات قوة للمجرمين، ولا يستفيد منها إلا قلّة قليلة.

ولا يمكن أن يغيب عن بالنا أن التهديد باستخدام القوة محظور في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. ويصبح التهديد باستخدام القوة أكثر خطورة عندما يقترن باستعمال أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية. وتؤكد المكسيك مجدداً على مسؤوليتنا وواجبنا في إقامة نظام متين وفعال للحوكمة العالمية، يستند إلى القانون والتعاون الدوليين، لا إلى التهديد باستخدام الأسلحة المزعزع للاستقرار.

لقد حان الوقت لتجديد التزامنا بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة. ولا بد لنا من تأكيد ثقتنا في المنظمة وهيكلتها بحيث تصبح أقدر ما تكون على حماية المصالح العليا للبشرية جمعاء، لأن هذا هو السبب الذي أنشئت من أجله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تقديم الشكر الخالص لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة قرب نهاية رئاستكم لمجلس الأمن. وأتمنى لكم، سيدي، كل التوفيق في مسؤولياتكم كرئيس مجلس الأمن.

ترجع أهمية هذه المناقشة إلى أنها تسهم بدرجة كبيرة في بناء تفاهم مشترك وتوافق الآراء المطلوب بشأن الحاجة إلى نهج شامل ومتضافر لصون السلام والأمن الدوليين. وتأتي هذه الجلسة أيضاً في الوقت المناسب في ضوء حوارنا البناء المستمر بشأن إصلاح الأمم المتحدة. لقد اتخذت الجمعية العامة خطوة هامة اليوم باتخاذ القرار ١٩٩/٧٢، الذي سيساعد الأمين العام على أن ينتقل باقتراحه بشأن إصلاح ركيزة السلام والأمن للأمم المتحدة إلى المرحلة التالية والسماح له بمواصلة صياغة مقترحاته الإصلاحية في هذا المجال. والقرار المتخذ بتوافق الآراء يجسد تصميمنا الجماعي على تنشيط الأمم المتحدة من أجل تلبية احتياجات الشعوب في جميع أنحاء العالم على نحو أفضل.

وكان لي شرف المشاركة، مع الممثل الدائم لرواندا، في تيسير عملية المشاورات غير الرسمية بشأن صياغة مشروع القرار بطريقة منفتحة وشفافة وشاملة، بهدف ضمان ملكية الدول الأعضاء لهذا المسعى الهام ودعمه، مع بناء الثقة والتوافق في الآراء في نفس الوقت. وهذا أمر أعتقد أننا جميعاً في حاجة إليه، داخل المجلس أو في الجمعية العامة على السواء.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، يضطلع بدور ريادي في تشكيل عمل الأمم المتحدة في هذا المجال. وكما ذكرتم، سيدي، في مذكرتكم المفاهيمية (S/2017/1016، المرفق)، ففي السنوات الأخيرة، تناقش مجلس الأمن مراراً وتكراراً وعبر عن آرائه بشأن طائفة واسعة من التهديدات غير التقليدية – وربما يعبّر عن ذلك تعبير ”المشتركة بين القطاعات“ بصورة أفضل – منها ما يتعلق بالصحة العامة واستغلال الموارد الطبيعية وتغير المناخ والجريمة العابرة للحدود الوطنية والفقر والتخلف والتشريد القسري. ونرحب كثيراً بالتركيز اليوم على تلك الصلات الهامة.

أولاً، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول هذه المسائل بطريقة أكثر انتظاماً وتحديداً للهدف، بما في ذلك عن طريق استكشاف وتحديد الصلات وأوجه التآزر والارتباط فيما بينها. فكل وأي سيناريو للنزاع يكون مختلفاً: فليس هناك نهج واحد يناسب الجميع. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للنزاع التي تعوق الطريق إلى حلول سلمية ودائمة ومستدامة.

إن تزايد تأثير تلك التحديات الشاملة التي يتعرض لها السلام والاستقرار الدوليين يستدعي تحديث الأدوات المتاحة للمجلس من أجل تحسين إدماج الاستجابات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية وفي مجال بناء القدرات في تسوية النزاعات ومساعي بناء السلام. وفي هذا السياق، نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يستفيدا بصورة أكبر وأكثر منهجية وعمقا من عمل لجنة بناء السلام.

علاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز المزيد من التكامل والاتساق والشراكات بين أنشطة بعثات الأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها. إن تلك الشراكات تكتسي حقا أهمية بالغة لا يمكن المغالاة فيها مهما أكدنا. وقد شهدنا ذلك بأنفسنا، على سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ عندما أقمنا شراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهم في تنظيم المنتدى الأفريقي الأول المعني بإصلاح قطاع الأمن، الذي شكّل مساهمة إيجابية جدا في مناقشة بعض المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل إصلاح قطاع الأمن، والعدالة، وسيادة القانون وغيرها من المسائل ذات الصلة. وفي ذلك السياق، نحن ملتزمون بالعمل بنشاط من أجل تعزيز شراكات أوثق. ونظرا لأن سلوفاكيا ستتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٩، فإننا ننظر بوجه خاص في الكيفية التي يمكن بها تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز دوره في مجالي الوقاية والتخفيف – وهو أحد أهم مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وثمة فرص لزيادة القدرات الوقائية للأمم المتحدة وصقلها. وهناك حاجة إلى مزيد من التكامل والتنسيق في الجهود الوقائية، بما في ذلك فيما بين العناصر ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة.

لقد سبق وأشرت إلى مسألة إصلاح قطاع الأمن التي أود أيضا أن أبرزها في سياق الصلة بالحفاظ على السلام، وهو ما يتجسد أيضا في القرار ٢١٥١ (٢٠١٤). تعتزم مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، التي يشترك في رئاستها جنوب أفريقيا وبلدي، عقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى، من المزمع عقده في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، سيساهم في أنشطة الجمعية العامة في مجال الحفاظ على السلام خلال ذلك الشهر؛ وسيسعى إلى الاستفادة من الأفكار الهامة المطروحة في المناسبات السابقة والسياسات ذات الصلة التي وضعت مؤخرا والبحوث في مجالات الحفاظ على السلام والوقاية وإصلاح قطاع الأمن. وكي أسلط الضوء على مجالات رئيسية ثلاثة فحسب من المجالات التي نركز عليها في هذا الصدد، أود أن أذكر الملكية الوطنية الحقيقية، والشراكات الفعالة وتناول إصلاح قطاع الأمن والأنواع المختلفة من الروابط ذات الصلة، وفي المقام الأول التحديات السياسية وتجنب النهج الأخرى الأكثر تقنية.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن جهود السلام والأمن تقع على عاتق السلطات الوطنية، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا تقديم الدعم الفعال لتلك الأنشطة. إننا نتحمل مسؤولية جماعية عن جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة في تناول الاحتياجات الحقيقية والفورية للسكان على أرض الواقع. وفي هذا السياق، فإن المناقشة التي عقدتموها اليوم، سيدي الرئيس، والصلات المحددة التي نركز عليها تظهر النهج العملي وحسن التوقيت جدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غانا.

السيدة بوبي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشارك غانا المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرها للرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وللأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن هذا الموضوع.

كما أشير بحق في المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه المناقشة (S/2017/1016، المرفق)، فإن عالمنا اليوم يشهد التأثير السلبي للعوامل المعقدة التي تشكل تحديا خطيرا لقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يرحب وفد بلدي بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تأتي عقب سلسلة من المناقشات المواضيعية التي عقدت في مجلس الأمن في السنوات الأخيرة بشأن مواضيع من بينها الصلات بين الأمن والتنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والسلام والأمن في أفريقيا – التي ركزت تحديدا على أثر تغير المناخ على الأمن في منطقة الساحل – ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، ومواضيع أخرى تتناول حقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والمنظورين الجنساني والشبابي فيما يتعلق بالسلام والأمن. وساعدت النتائج التراكمية لتلك المناقشات على تعزيز صحة ما قال الأمين العام في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“:

> ”لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان“. (A/59/2005، الفقرة ١٧)

لا ينكر أحد أنه تم سوق حجج مقنعة من أجل وضع تصور أوسع نطاقا لما يعنيه عالم يسوده السلام والأمن. كما اعترف أعضاء الأمم المتحدة على النحو الواجب بالحاجة إلى اتباع نُهُج كلية متكاملة في التصدي للتحديات المعاصرة التي يواجهها السلام والأمن الدوليين. إن القرارين ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و٢٦٢/٧٠ – بشأن مسألة الحفاظ على السلام – اللذين اتخذهما مجلس الأمن والجمعية العامة على التوالي، في نفس الوقت، أشارا إلى التحول المعياري والمفاهيمي نحو نهج

واستراتيجية أكثر استباقية وشمولا لمختلف الركائز والقطاعات إزاء منع نشوب النزاعات. وما لا يزال معلقا هو قدرتنا على تحديد الآليات الفعالة على نطاق المنظومة التي ستضع الاستراتيجية موضع التنفيذ وتشجع على تحسين التفاعل بين مجلس الأمن وغيره من الأجهزة والوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة من أجل التصدي لتلك التحديات.

وعلى الرغم من أن أسباب الأزمات مترابطة ترابطا وثيقا، فإن الاستجابات حتى الآن لا تزال مجزأة. وفي عالم اليوم المترابط والمعولم، فإن التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، والتي تتراوح من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي والأمراض المعدية والأوبئة والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية – بما في ذلك المخدرات والاتجار بالبشر – والانتشار النووي، وانتشار السلاح والأسلحة الصغيرة والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، كلها تتطلب استجابات متسقة على نطاق الركائز من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء.

بما أن العوامل المؤثرة على بلد ما تتخذ بسرعة طابعا إقليميا وعابرا للحدود الوطنية، وينجم عنها زعزعة لاستقرار البلدان والمناطق المجاورة لها، فإن إخفاقنا في المعالجة الفعالة لمضاعفات النزاع سيستمر في التسبب في دوامة نزاعات مطولة ومتفاقمة، فضلا عن تفاقم محنة الناس التي تعاني في حالات النزاع وخفض عتبة نشوب النزاعات. ولذلك، فمن المهم العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وكسر حالة التقوقع في جميع ركائز التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان من أجل مواجهة تلك التحديات. ولا شك في أن مجلس الأمن سيستفيد من تعزيز التعاون في هذا الصدد. فمن خلال العمل بشكل وثيق مع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، سيتم تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بدور في مجالي الوقاية والتخفيف من خلال تبادل الوثائق الرسمية أو الحوارات المنظمة بشأن الآثار الأمنية المترتبة على المسائل المتصلة بالتنمية، بما في ذلك المسائل التي قد تؤدي إلى العنف أو الأزمات أو النزاعات.

ويرى وفد بلدي أيضا أن هذه المناقشات ينبغي أن تجري في إطار العملية الراهنة لإصلاح هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة. ومن بين العناصر الرئيسية في التدابير الإصلاحية للأمين العام ضمن هذه الركيزة الدور المتوخى لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتعزيز عمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وفي حين ننتظر تقرير الأمين العام الشامل عن تدابير الإصلاح المقترحة، في الأشهر المقبلة، ربما يكون هذا هو الوقت المناسب لمواصلة استكشاف الكيفية التي يمكن بها أن تؤدي إعادة الهيكلة المتوخاة والثقافة الجديدة للمنظمة إلى تعزيز التعاون مع مجلس الأمن من أجل اتباع نهج أكثر تناسقا وتكاملا في التصدي للتحديات المعاصرة للسلام والأمن العالميين.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا الحاجة إلى تعزيز شراكات استراتيجية وشاملة ومواصلة تطويرها مع الهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وفئات المجتمع المدني التي لها مصلحة في السلام. وبالإمكان جني الكثير من زيادة الدعم والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تطوير القدرات البشرية والمؤسسية المناسبة في سياق جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين. ولقد كانت بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، التي تشرفت غانا باستضافتها، وإنشاء بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي، التي كانت سلف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، شراكتان حققتا أثرا بالفعل في تخفيف أثر حالات الأزمات.

وقد أقرت الأمم المتحدة بأهمية اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء التحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين في

عالم اليوم. ولدينا عدد من التقارير ذات الصلة للأفرقة الرفيعة المستوى التي قدمت لنا توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظمتنا أن تعمل على معالجة الطبيعة المتعددة الأوجه والمعقدة للتهديدات القائمة والناشئة للسلام والأمن الدوليين. ولدينا الآن فرصة لتطبيق تلك التوصيات البعيدة المدى في عمل المنظمة، إلى جانب الإصلاح المطلوب بشدة لهيكل السلام والأمن. وينبغي اعتماد منع نشوب النزاعات وثقافة المنع لا من جانب الأمم المتحدة فحسب، بل من جانب جميع الدول الأعضاء.

إن بناء السلام والحفاظ على السلام يسيران جنبا إلى جنب مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة – وهو التشجيع على إقامة مجتمعات عادلة ومسالمة لا يُهمش فيها أحد. ومن رأي غانا أن الاستراتيجيات الفعالة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لدعم تنفيذ هذا الهدف سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى صون السلم والأمن العالميين للبشرية جمعاء بطريقة فعالة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة ساباغ مونيوث دي لا بينيا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر اليابان على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى العمل الممتاز الذي اضطلعت به بوصفها عضوا في المجلس خلال السنتين الماضيتين. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على بيانه هذا الصباح وعلى التزامه بالمنع في أعمال المنظمة.

إن التحديات الحالية المعقدة للسلم والأمن الدوليين تجبرنا على اعتماد نهج متعدد الأبعاد من أجل الاستجابة بشكل فعال ومستدام للتهديدات التي نواجهها، بما فيها ما يتسم بطابع الأطراف من غير الدول والطابع غير العسكري. ونحن بحاجة إلى أن ندرك الأبعاد المختلفة لتلك التهديدات ومعالجة الأسباب الكامنة وراءها والتي قد تكون لها آثار محلية أو إقليمية أو عالمية.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نظمت شيلي مناقشة مفتوحة (أنظر S/PV.7361) بشأن التنمية الشاملة للجميع، استلهمنا فيها إيماننا بأن السلام شرط أساسي لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية، وأن الشمول، والوئام الاجتماعي والتنمية المستدامة بدورها أمور حيوية إذا أريد تحقيق السلام وصونه. وهذه عبارة متكررة سمعناها من العديد من المتكلمين اليوم.

وقد كان هناك اتفاق واسع النطاق في اجتماع كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥ على أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منها الآخر، وأن لهما أهمية بالغة إذا أردنا تحقيق سلام مستدام ودائم. وشدد الاجتماع على أهمية الشمول باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار السياسي، والحوكمة الديمقراطية، والتنمية والحفاظ على السلامة الإقليمية للدول. وهذه بدورها متاريس ضد النزاع ومهمة للحفاظ على السلام.

ويجيب البيان الرئاسي (S/PRST/2015/3) الذي اعتمد في تلك المناسبة على بعض المسائل التي ننظر فيها في مناقشة اليوم، ونحث الجميع على الاستفادة منه عندما يتعلق الأمر بإعداد استجابات لمضاعفات النزاع. وقد أشير إلى كثير منها في مذكرة اليابان المفاهيمية (S/2017/1016، المرفق).

وقد أدرج المجلس تدريجيا نهجا شاملا لمعالجة فئات وقضايا محددة، كانت تعتبر في السابق من اختصاص التنمية على وجه الحصر. ووضع المجلس إطارا تنظيميا ومنهجيا متعدد الأبعاد بشأن التحديات المعقدة في حالات النزاع وما بعد النزاع، وفقا للقرارات ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، والتي ذكرتها ممثلة غانا للتو، و ٢٢٨٦ (٢٠١٥) و ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، التي تتناول، في جملة أمور، شواغل النساء والشباب، والاتجار بالبشر، والرعاية الصحية، والطيران المدني والتراث الثقافي.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالبعثات نود أن نلفت الانتباه إلى الانتقال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

إلى شكل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. إن تصميم هذا الانتقال تضمن عنصرا قويا للملكية الوطنية يجمع بين عمل مجلس الأمن والعديد من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك مجموعة أصدقاء هايتي. وهذا يصلح مثالا للكيفية التي يمكن بها للدول التي ليست أعضاء في المجلس أن تسهم في إيجاد الحلول.

وتعد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي يراد بها أن تساعد في الحفاظ على اتفاق السلام الشامل في ذلك البلد، نموذجا لكيفية التفاعل الإيجابي مع الوكالات في منظومة الأمم المتحدة وكيف أن الدعم المقدم من صندوق بناء السلام يمكنه جني العوائد.

وفي مجال منهجية عمل المجلس، نود أن نوصي باتخاذ التدابير التالية للتغلب على التجزئة الحالية عندما يتعلق الأمر بمعالجة التحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن. وهذا أمر استبعدناه جدا من مذكرة اليابان المفاهيمية باعتباره مصدرا للقلق.

فأولا، نحن بحاجة إلى تعزيز دور الأعضاء المنتخبين عندما يتعلق الأمر بصياغة القرارات، ويفضل متابعة صياغة القرار في المجموعات الأقاليمية، كما كان الحال بالنسبة للقرار٢٢٨٦ (٢٠١٦)، عندما انخرطنا أيضا في تشاور وثيق مع المجتمع المدني.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحسين الاستفادة من شكل المناقشات المفتوحة، واختيار المواضيع التي تشجع على التحليل التشاركي من جانب مجموع الأعضاء برمتهم. ومن أجل تحديد مجالات الالتقاء، نوصي بأن تشجع الرئاسة المداخلات في المناقشات المفتوحة من جانب المجموعات الأقاليمية المتقاربة التفكير، مثل شبكة الأمن البشري ومجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ويمكن أيضا استشارة رؤساء هذه الأفرقة أو جهات أخرى عندما يتعلق الأمر بإعداد المذكرات المفاهيمية.

ثالثا، نقترح تحسين التوعية بالاجتماعات بصيغة آريا، ولا سيما نتائجها، بتعميم موجز على جميع الدول الأعضاء، يتضمن النتائج التي أدرجت ملاحظات بشأنها والنتائج المقترحة.

رابعا ينبغي لنا إدماج عمل الهيئات الفرعية وتقارير فريق خبراء لجان الجزاءات في أعمال مجلس الأمن عندما ينظر في تصميم نواتجها، ولا سيما فيما يتعلق بالتحولات في البعثات.

خامسا، يجب أن نعزز الروابط بين المجلس ورؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام، وزيادة الاستفادة من الدور الاستشاري للأفراد المذكورين أعلاه، وندعوهم إلى المشاركة في المشاورات والزيارات الميدانية التي يضطلع بها المجلس.

سادسا، نود الاستفادة من صندوق بناء السلام لسد الثغرات القائمة والتغلب على التجزئة في الحفاظ على السلام. وينبغي لنا تعميق التفاعل مع الصندوق، مع الاستفادة من مشورته للبعثات، وتفاعله مع المجتمع المدني المحلي وتعاونه فيما يتعلق بتمكين النساء والشباب.

سابعا، نحن بحاجة إلى تحسين التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وفيما بين البعثات، ومعالجة النزاعات عبر الحدود لتقديم الحلول المتكاملة، كما لوحظ في حالة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي أكملت ولايتها بنجاح في ٣٠ حزيران/يونيه، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد كان هذا واضحا أيضا عندما أنشأنا بعثة الأمم المتحدة للاستجابة في حالة الطوارئ لوباء الإيبولا، وهي البعثة التي أشارت إليها غانا بالفعل لمواجهة حالة الطوارئ المتعلقة بفيروس إيبولا.

ونأمل أن يسهم الإصلاح الجاري في مثل تلك الاستجابة. ولا يمكننا أن نسهم بفعالية في منع نشوب النزاعات وفي بناء السلام في العالم، وهي أهداف تأسيسية لهذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة، إلا بالتصرف بتلك الطريقة.

ونود أن نشكر وفد اليابان شكرا جزيلا على أعماله الممتاز. ونظرا لأن بياننا كان بشأن أساليب العمل، نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنبرز أهمية ديل أساليب العمل الذي أعدته اليابان والمعروف بالكتاب الأخضر، ونشيد بالوفد على تلك المبادرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولوفد اليابان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2017/1016، المرفق) لتوجيه المناقشة في هذه الجلسة. ونقدر كثيرا كون رئاسة مجلس الأمن اقترحت مناقشة هذه المسألة الهامة والحاسمة المتعلقة بمواجهة التحديات المعاصرة المعقدة للسلام والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. كما يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، فإنها سعت جاهدة لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها وتسويتها عن طريق مجموعة من التدابير، تتراوح من دعم احترام حقوق الإنسان والتنمية الشاملة للجميع إلى المنع، وإرساء حفظ السلام وبناء السلام، وفي الأجل الطويل، التعافي وإعادة الإعمار، من أجل تنفيذ المبادئ المؤسسة لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك السبب، يضطلع مجلس الأمن بدور أساسي في معالجة النزاعات العديدة بتيسير عمليات السلام، كما كان الحال في بلدي مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي أثبتت أنه، ببذل الجهود وتوافر الإرادة السياسية، يمكن العمل على تعزيز عمليات السلام والديمقراطية، وبتلك الطريقة، تعزيز التنمية والسلام المستدام. وفي ذلك الوقت، اضطلعت البعثة بدور هام في المرحلة التي أعقبت عملية السلام.

ومن الأهمية بمكان أن يكون واضحا أن سحب بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة لا يعني إنهاء عمليات السلام أو مشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام الدائم في البلدان المضيفة. وعلى العكس من ذلك، وبوصفنا المنظمة والدول الأعضاء فيها، علينا تحسين وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود الحكومات والمجتمع المدني في تنفيذ اتفاقات السلام المختلفة من أجل تشجيع انتقال أكثر سلاسة من عمليات حفظ السلام وبناء السلام، حسب الاقتضاء، إلى تحقيق السلام المستدام.

ومتابعة للدعوات الجماعية المختلفة إلى إجراء تغيير في الطريقة التي نفهم بها آليات السلام والأمن، فإن غواتيمالا تنظر بتفاؤل إلى الخطوات المختلفة التي اتخذها الأمين العام غوتيريش لتشجيع ولمناقشة استعراض داخلي من أجل تعزيز وتحسين تنفيذ ركيزة السلام والأمن الموكلة إلى المنظمة.

إن وفد بلدي على اقتناع راسخ بأنه لا بد أن تعود أعمال المنع والوساطة إلى صدارة الجهود التي تبذلها المنظمة. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى ما قاله الأمين العام في منتديات مختلفة، ألا وهو إنه ربما أفضل أداة منع لدينا هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات التي انبثقت عنه. إن الحقوق المنصوص عليها في الإعلان لا تحدد العديد من الأسباب الجذرية للنزاع فحسب، بل تقدم أيضا حلولا حقيقية من خلال التغيير الحقيقي على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، فإن المشاركة المبكرة لمجلس الأمن، حينما يكون متحدا وحاسما، يمكن أن يستخدم بفعالية الموارد السياسية وغيرها من الموارد في الحالات الآخذة في التدهور في الميدان.

ويجب على المجلس أيضا أن يضع في اعتباره أن الدروس المستخلصة من الإخفاقات، وأيضا من أفضل الممارسات، تعمل بمثابة مرشد لأعمالنا في المستقبل. ويضطلع مجلس حقوق

الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الخاصة بدور هام في ذلك الصدد بالسعي لتحقيق السلام المستدام.

إن التزام غواتيمالا بتعددية الأطراف ونحو الأمم المتحدة من بديهيات سياستنا الخارجية. وتستند مهمتنا المتعددة الأطراف القوية إلى اقتناعنا بأنه لا يمكن التصدي بفعالية للتحديات العالمية، من قبيل صون السلام والأمن الدوليين، ومكافحة الفقر، وتشجيع التنمية المستدامة، وتعزيز سيادة القانون والسعي لتحقيق السلام المستدام، إلا في سياق تعددية الأطراف الشاملة والمتسقة.

وفي الختام، فإننا لذلك نعتقد أن من الضروري أن ينضم مجلس الأمن إلى الجهود التي يقودها الأمين العام فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية في مجال السلام والأمن وأن يكونا قادرين على العمل معا لضمان تمكن المنظمة المتعددة الأطراف من مواجهة التحديات على أرض الواقع ومن التكيف مع السياقات الدولية المختلفة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشارك وفد بلدي الوفود الأخرى تقديم التهنئة الصادقة لليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. كما نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولوفد بلدكم على مبادرة عقد هذه المناقشة الهامة للغاية اليوم. ولعلكم تتفقون معي على أنه لا يمكننا اختتام هذه المناقشة اليوم نظرا لمحدودية الوقت المتاح لنا، إذ أنها موضوع يشمل طائفة واسعة من المسائل الشاملة التي تتسم بالتقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض. وفضلا عن ذلك، فإن تلك السيناريوهات تحدث في سياق ترابط معقد، وكثيرا ما تكون لها آثار بعيدة المدى على البشرية.

وفي مناقشة التهديدات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين، أود أن أبرز أهمية بعض القضايا التي تواجهنا، وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الإرهاب الدولي، والحرب المعلوماتية، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتحديات البيئية، بما في ذلك الجريمة العابرة للحدود. وتحدث تلك المسائل في كل ركن من أركان العالم ويشعر بآثارها الكثيرون، بغض النظر عن مكان وقوع الحادثة. ولا يوجد بلد بمنجى حقا من الآثار المباشرة أو غير المباشرة لتلك الظواهر. وتشكل تلك الاتجاهات المتزايدة باستمرار لترابط انعدام الاستقرار وانعدام الأمن تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك من الضروري أن نعمل بشكل جماعي، بوصفنا أعضاء المجتمع الدولي، على التصدي لهذه الاتجاهات.

وعلى النحو المتوخى في الميثاق، ظلت الأمم المتحدة الركن الأساسي في الجهود الدولية والمتعددة الأطراف لصون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، فإن المادة ٢٤ من الميثاق تكلف مجلس الأمن على وجه التحديد بالاضطلاع بدور ريادي في تحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك المسعى، من واجب المجلس أن يعمل بشكل استباقي لتحديد التحديات الأمنية والتصدي لها قبل تدهورها إلى نزاعات واسعة النطاق. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن يستخدم المجلس جميع الأدوات المتاحة له للتعامل بفعالية مع التهديدات الناشئة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تعمل الأمم المتحدة ككل وبوصفها كيانا منسقا من أجل جني أقصى فائدة من استخدام مجموعتها الواسعة من الأصول.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نلقي بعبء المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين على كاهل الأمم المتحدة وحدها.

ويرى وفد بلدي أن الهيئات القارية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي، على سبيل المثال لا الحصر، ينبغي أن تضطلع بدور

حاسم في صون السلام والأمن الدوليين في منطقة كلّ منها. وبحكم أنها موجودة على أرض الواقع، فإنها مؤهلة بشكل أفضل من حيث الزمان والمكان لتقدير التحديات الأمنية وقت نشوئها والتصدي لها. والتنسيق والتعاون على هذا المستوى حيويّان، إذ يعززان إلى حد كبير النطاق العالمي للأمم المتحدة في الاستجابة لحالات الطوارئ والتهديدات المعقدة.

ووجود شراكات مثل تلك القائمة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، هو أيضا من التطورات الجديرة بالترحيب. ويتعين علينا جميعا ضمان فعاليتها وملاءمتها للشعب. إن تعزيز تعاوننا مع هذه المنظمات وتنسيقنا معها ومشاركتها وتنسيقها مع بعضها بعضا من شأنهما مساعدتنا على قطع شوط طويل في معالجة النزاعات والتحديات الأمنية.

ولن نكون مغالين مهما بالغنا في التشديد على دور الكيانات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر. فهي أحجار الأساس الحيوية لمنظومة السلم والأمن في القارة. وبحكم تجربتي الشخصية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإن لدينا هياكل، من قبيل هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة ومنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، مكلفة بالتصدي لتحديات السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وهي تؤدي دورا رئيسيا في تسوية النزاعات وإدارتها وفي مجال الدبلوماسية الوقائية، وكذلك في المفاوضات وتنسيق عمليات نشر القوات العسكرية للجماعة الإنمائية داخل المنطقة.

ولا يفوتني أن أسلط الضوء على أهمية إسهامات فرادى البلدان في السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في معالجة التحديات الأمنية المعاصرة. فالبلدان تتحمل مسؤولية، كلّ على حدة، عن كفالة بناء مؤسسات سليمة وفعالة للحكم، تكفل التماسك الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمواطنين وطائفة كاملة من المسائل الأخرى الرامية إلى تحسين رفاه مواطنيها. وبينما ندعو إلى التدفق الحر للسلع والخدمات وحرية تنقل الأشخاص عبر الحدود الدولية، فإننا ندرك مسؤوليتنا الجماعية عن ضوابط الإدارة الفعالة للحدود، التي تساعد على الحد من وقوع الجريمة وانعدام الأمن، مما يحد من نطاق انتشار التهديدات المعاصرة للسلام والأمن.

في الختام، تولي بوتسوانا السلام المستدام في بلدان منطقتنا وخارجها أهمية كبيرة وقيمة بالغة. ونرى أن السلام والأمن شرطان أساسيان لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، يجب أن نبقى ثابتين في التزامنا بمبادئ الديمقراطية والحكم الخاضع للمساءلة والشامل للجميع واحترام سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع. وبهذا، أشكركم، سيدي الرئيس، جزيل الشكر على الفرصة التي أتحتموها لي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة غريغواير فان – هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب مملكة هولندا بمبادرة الرئاسة اليابانية لعقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الممتازة التي قدّمها في وقت سابق من هذا اليوم.

تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أثير نقطة هامة اليوم بشأن إيماننا الراسخ بأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام لن يتحقق إلا باتباع نهج متكامل واتخاذ إجراءات سريعة. إن تحديات القرن الحادي والعشرين تتجاوز الحدود. والنزاعات معقدة وأسبابها عديدة،

كما أوضح الرئيس في مذكرته المفاهيمية (أنظر S/2017/1016، المرفق). وهذه النزاعات المعقدة تستدعي من الأمم المتحدة ومن سائر المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات اتباع نهج متكامل.

وتملك مملكة هولندا خبرة ميدانية في مجال النُّهج المتكاملة، اكتسبتها في أفغانستان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها. وقد تعلمنا، وفي بعض الأحيان بالطريقة الصعبة، الصلة بين الأسباب الجذرية والنزاعات الناجمة عنها. ونحن نقدر أهمية الشركاء الذين يعملون جنبا إلى جنب فيما يقدرون المزايا النسبية لبعضهم بعضا، ويُقرّون بأهمية العمل في إطار الولايات المنوطة بهم. ولذلك، نؤيد رؤية الأمين العام لتحسين أداء ركائز الأمانة العامة على نحو مترابط. ولن نتمكن من التصدي للنزاعات على نحو فعال إلا إذا نجحنا في العمل على نطاق هذه الركائز جميعا وتجنبنا الإجراءات المنعزلة. وهذا يتطلب اتباع نهج شامل، يشمل السلام وحقوق الإنسان والتنمية.

إذ إن صياغة استجابة متكاملة للنزاعات ليس كافياً. بل ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يولي المزيد من الاهتمام لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول ومنع تكرارها في حالات ما بعد النزاع. وهذا يعني معالجة بعض الأسباب الكامنة وراء النزاع، حتى وإن لم تكن المسؤولية الوحيدة أو حتى المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن هي التعامل مع مسائل من قبيل الحد من الفقر وحقوق الإنسان وتغير المناخ. ولكن عند الاقتضاء والحاجة، فإن لمجلس الأمن دورا يؤديه في إذكاء الوعي وتقع على عاتقه مسؤولية الدعوة إلى اتخاذ إجراءات متكاملة. وكان تدخل المجلس في حالة غامبيا في وقت سابق من هذا العام حسن التوقيت وموفّقاً، وساعد في الحفاظ على سيادة البلد.

كما يتطلب منع نشوب النزاعات على نحو سليم وجود أدوات إنذار مبكر سليمة تتيح تحديد التهديدات الناشئة، فضلاً عن الصكوك اللازمة لاتخاذ الإجراءات. وتبعا للحالة المحددة، يمكن للأمين العام أن يعتمد على مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفي الميدان، لإبلاغ المجلس بما يجري.

ومع ذلك، لا تزال ثمة حاجة إلى جهة تنسيق واضحة بالنسبة لبعض المسائل. ومن الأمثلة على ذلك مسألتا المناخ والأمن. وخلال مؤتمر ”أمن الكوكب“ لعام ٢٠١٧ الذي عُقد في الأسبوع الماضي في لاهاي، أفاد السيد حسن الجنابي، وزير الموارد المائية العراقي، بأن بلده الذي يشرع الآن في عملية لتحقيق الاستقرار يمرّ بتغيير ثقافي إضافي مؤلم. وأن هذا التغيير من شأنه أن يشكل أساسا لتوترات جديدة، رغم أنّ لا صلة له تُذكر بالتهديدات التقليدية من الجماعات المسلحة أو المنظمات الإرهابية. فالموارد المائية المتناقصة، بسبب موجات الجفاف التي خلفها تغير المناخ وما يتصل بها من تغيرات في نسق سقوط الأمطار، ستصبح تحديا رئيسيا. وقال السيد الجنابي إن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ عراقي ممن قاتلوا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عاطلون الآن عن العمل. وسيعودون إلى مزارعهم، ولكن شح المياه سيُصعّب الأمور. وبالنظر إلى أن الخطر المتزايد لتغير المناخ من شأنه أن يزيد من حدة التوترات داخل الدول وفيما بينها، فمن المهم ضمان وجود مقر مؤسسي لهذا الموضوع في الأمم المتحدة، حيث يمكن تقييم هذه المخاطر والتصدي لها. وخلال الاجتماع المعقود بصيغة ”آريا“ تحت الرئاسة الإيطالية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، دعت هولندا، إلى جانب السويد وبلدان أخرى، إلى إنشاء مقر مؤسسي من هذا القبيل، وهي تعيد الكَّرة اليوم.

ويمكن أن نرى مثالا أخيرا على أهمية أدوات الإنذار المبكر عند بذل جهود للحيلولة دون تفاقم الأزمات الإنسانية لتتحول إلى دوامة من عدم الاستقرار والنزاع. وفي هذه الظروف، ثمة حاجة إلى بيانات آنية وموثوقة للاستفادة منها في مجال الإنذار المبكر وقدرات اتخاذ الإجراءات المبكرة. وفي هذا الصدد، يسرني أن يكون بوسعي إبلاغ المجلس بأنه في غضون يومين، سيقوم

الأمين العام رسميا في لاهاي بافتتاح مركز البيانات الإنسانية الجديد التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. فمن خلال جمع البيانات وتشاطرها وتوحيدها، يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه معا لتحسين حياة الملايين من المتضررين من النزاعات والكوارث، مُتفادين بذلك تكرّر تلك النزاعات.

في الختام، نحن ندرك جيدا حقيقة أن العناصر ذات الصلة بهذا الموضوع لا تندرج جميعها ضمن ولاية المجلس، ولكن مملكة هولندا تريد التأكيد على أهمية منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر عند التصدي للتحديات الأمنية المعقدة وستواصل القيام بذلك أثناء عضويتها في مجلس الأمن في عام ٢٠١٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بلوكار دروبيش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى اليابان على اتخاذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى إعداد مذكرة مفاهيمية وافية جدا (أنظر S/2017/1016، المرفق).

وتود سلوفينيا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، كما تود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إن التحديات الأمنية، سواء كانت طويلة الأمد أو ناشئة حديثا، لا تؤثر تأثيرا كبيرا على السلام والأمن الدوليين فحسب؛ بل إنها تهدد أيضا قيمنا ومبادئنا الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وترحب سلوفينيا بالانخراط الكبير للأمم المتحدة في مسائل منع نشوب النزاعات وبأن تعزيز الجهود الدبلوماسية لأجل تحقيق السلام يشكل إحدى الأولويات الرئيسية للأمين العام. ونؤيد المقترحات المبينة الرامية إلى معالجة البيئة الأمنية المتغيرة على نحو أفضل، بما في ذلك من خلال سد الفجوات القائمة بين الشؤون السياسية وأنشطة حفظ السلام في الأمم المتحدة .

ونوافق على أنه يتعين التسليم في سياق أي تدابير إصلاحية بترابط الركائز الثلاث للأمم المتحدة وبأهمية إيجاد قدر أكبر من التآزر فيما بينها. وفي هذا السياق، ترى سلوفينيا أنه من الضروري أن يعمل مجلس الأمن لتحسين التكامل بين جهود حفظ السلام والجهود الإنمائية والإنسانية. ويجب أن تبذل الأمم المتحدة، بالاشتراك مع دولها الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، المزيد من الجهود لدعم البلدان الضعيفة، ولا سيما عن طريق مساعدتها في تعزيز قدرة مجتمعاتها على الصمود، فضلا عن دعم منظومتها الأمنية.

ونحن مدركون للحاجة إلى تحسين الاستفادة من جهود الوساطة، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية والمجتمعات المحلية. وتكتسي مسألة إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية نفس القدر من الأهمية. ونشدد على أهمية التعاون الفعال مع المحكمة الجنائية الدولية، وندعو الدول التي لم تصدّق بعد على نظام روما الأساسي إلى أن تفعل ذلك.

ونلاحظ تزايد الإرادة السياسية لاعتبار ندرة المياه أحد الدوافع المحتملة للنزاع، على النحو المبين أيضا أثناء المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن التي نظمتها السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي (أنظر S/PV.7818).

وأود أن أُذكّر بالعمل الوثيق الصلة للفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الذي يترأسه الرئيس السابق لسلوفينيا، السيد دانيلو تورك. وقد أصدر الفريق تقريره، متضمنا مجموعة من التوصيات المحددة بشأن منع نشوب النزاعات المتصلة بالمياه واستخدام المياه كأداة للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الإقليمي أمر حيوي لإنهاء كون مسألة المياه أحد المسببات المحتملة للنزاعات أو لتفاقم مخاطرها.

وتبين تجربة سلوفينيا الإيجابية في منطقة غرب البلقان كيف يمكن للمياه أن تصبح مصدرا للاستقرار والتعاون. ونرى أنه يمكن استخدام الممارسات الناجحة في المنطقة، على سبيل المثال في حوض نهر سافا، كنموذج للتعاون في مجال المياه في أماكن أخرى من العالم.

يتمثل أحد الجوانب الهامة لعملية منع نشوب النزاعات في الالتزام العالمي بالقضاء على الجوع. وفي هذا الصدد، تعمل سلوفينيا لرفع مستوى الوعي بالدور الرئيسي للنحل والملقحات الأخرى في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. ويسرنا بشكل خاص أن الجمعية العامة اتخذت للتو اليوم القرار ٢١١/٧٢، بشأن اليوم العالمي للنحل.

وستواصل سلوفينيا دعم الأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي بمختلف جوانب التحديات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين وأنواعها. ويحدونا الأمل في أن يواصل مجلس الأمن التصدي لهذه التحديات، بما في ذلك في الوثائق التي يعتمدها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن التصدي للتحديات المعاصرة المعقدة للسلام والأمن الدوليين. فلا شك أنها مسألة هامة تقع في صميم المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن، التي تتمثل في البحث عن سبل للتصدي على نحو أفضل وأشمل لما يواجهنا اليوم من تهديدات معقدة للسلام والأمن الدوليين.

ومما لا شك فيه أننا نواجه اليوم تزايدا في عدد النزاعات والتحديات في جميع أنحاء العالم. كما أن معظم الأزمات يطول أمدها وتصبح أكثر تعقيدا وتقلبا. ويشكل التصدي لانعدام الأمن العالمي ضرورة ملحة وينبغي أن نعطي الأولوية للتوصل إلى حلول سياسية في سياق نهج شامل إزاء مختلف التحديات وذلك بحشد جهودنا وتعزيزها من أجل إرساء السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، نود أن نذكر على وجه الخصوص اتخاذ القرار المتعلق بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (القرار ١٩٩/٧٢). وستمكّن هذه الإصلاحات منظومة الأمم المتحدة من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات على نحو أفضل والتركيز على منع نشوبها والاستفادة على نحو كامل من البرامج الإنمائية لأجل تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في حالات بعد انتهاء النزاع.

وفيما يتعلق بالتحديات الإقليمية، لا تزال اليونان، لقربها من منطقة لا تزال مضطربة للغاية، بما في ذلك الشرق الأوسط وأجزاء من شمال أفريقيا، تمثل ركيزة للاستقرار في المنطقة وهي لا تألو جهدا في المشاركة في تعزيز الحوار والتعاون على نحو عملي يحترم المبادئ.

ومن ذلك المنطلق، أطلقنا مؤخرا العديد من المبادرات، مثل مؤتمر رودس المعني بإرساء الأمن والاستقرار ومؤتمر أثينا المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط، فضلا عن منتدى حوار الحضارات الآسيوية المُنشأ حديثا. وعلى وجه التحديد، يركز مؤتمر رودس على وضع خطة إيجابية للتعاون بين بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط بغية تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ركز مؤتمر أثينا الثاني المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط على التحديات المستقبلية التي تواجهها التعددية الدينية في المنطقة، وشهد تقديم مقترحات بشأن المجالات التي يمكن زيادة تعزيز التعايش والتعددية الدينية فيها.

وعلى الصعيد العالمي، يؤكد منتدى الحضارات القديمة على الحاجة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات من خلال التواصل

والتعاون المستمرين بغرض تعزيز التفاهم والتسامح بين الثقافات والشعوب.

وأود أن أذكر أيضا بأننا حددنا، في إطار تعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط الأوسع نطاقا، عددا من مواضيع التعاون الثلاثي التي تشمل العديد من البلدان في المنطقة. ويتمثل هدفنا الرئيسي في وضع خطة إيجابية متعددة الأبعاد وأوسع نطاقا للتعاون في الشؤون الدولية، مع التركيز على أوجه التآزر والأنشطة المشتركة، لا سيما من خلال الثقافة باعتبارها أحد الدوافع الرئيسية لقوة الإقناع في العلاقات الدولية وغيرها من مجالات التعاون البناءة مثل التجارة والتعليم والبحث.

ويشكل التصدي للتحديات الأمنية في منطقة أخرى في محيطنا، وهي منطقة البلقان، أمرا ضروريا. ولذلك، حددنا مواضيع للتعاون الثلاثي والرباعي مع الجهات الفاعلة الهامة في المنطقة بغية تعزيز الأولويات المشتركة والتعاون بشأن عدد من المسائل بما يتماشى مع القيم والمبادئ الديمقراطية الأوروبية.

وبالطبع، تشكل الهجرة أحد التحديات الرئيسية التي تمس بلدي مباشرة. وترى اليونان أن الهجرة ظاهرة عالمية وتحد يتطلب استجابة وعملا على الصعيد العالمي. وبوصفها أحد بلدان الخط الأمامي، تشجع اليونان ترشيد إدارة الهجرة وتطويرها داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق الاستفادة من المنتديات القائمة مع تحقيق الاتساق على صعيد مختلف الإجراءات العالمية والإقليمية. وفي هذا الصدد، شاركنا بصورة بناءة في عملية اعتماد اتفاق عالمي بشأن الهجرة، راغبين بذلك في تعزيز التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نتابع عن كثب تحديات من قبيل تغير المناخ، على النحو الذي نوقش في الاجتماع المعقود بصيغة آريا يوم الجمعة الماضي. وفي هذا السياق، نود أن نثني على الدور الذي تضطلع به فرنسا وعلى النجاح الذي حققه مؤتمر قمة ”كوكب واحد“ مؤخرا.

وأود أن أؤكد للمجلس أن اليونان ستواصل دعمها الثابت لمساعي الأمم المتحدة للارتقاء إلى مستوى المهمة الجبارة المتمثلة في تحقيق المزيد من السلام والرخاء والاستدامة في المستقبل، وكفالة العدالة والتضامن للجميع، وخاصة للأجيال المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2017/1016، المرفق).

إننا نرحب مرة أخرى ترحيبا قويا ونؤيد أهمية إبراز السلام والحفاظ عليه، كأولوية من أولويات السياسة العامة وكهدف شامل لمنظومة الأمم المتحدة. وما برحت أرمينيا تناصر هذا المفهوم بثبات. ونحن مقتنعون بأن حالات النزاعات يمكن اكتشافها في مرحلة مبكرة إلى حد كبير لأن النزاعات ما هي في جوهرها إلا رد فعل على الظلم المستمر والتمييز والحرمان من الحقوق التي غالبا ما تكون الأسباب الجذرية للنزاعات.

ولذلك، يتعين أن يحظى جانب حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات بتركيز بارز على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة. إن جميع حقوق الإنسان هي من مهام الأمن. وتقوم الوقاية المبكرة على فرضية الكشف عن حالات حقوق الإنسان المتدهورة والاعتراف بها واتخاذ إجراءات بشأنها. وينبغي أن يشكل خطاب الكراهية غير المسؤول، والتعصب وكراهية الأجانب والتنميط العنصري والإثني وتمجيد جرائم الكراهية، ولا سيما تلك التي يقودها ويشجعها الزعماء السياسيون داخل الدولة، شاغلا للمجتمع الدولي بأسره وأن يكون بمثابة علامة واضحة للإنذار المبكر من النزاعات ا المحتملة والجرائم الفظيعة.

وتمثل التهديدات غير المتماثلة للإرهاب عبر الوطني، تحديا مشتركا للسلم والأمن الدوليين. ونرحب بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. ولا يمكن كمالا ينبغي أن يرتبط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نعترف بالأدلة التي تشير إلى المتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون مجتمعات محلية محددة بسبب دينها أو عرقها.

إن الفظائع التي يرتكبها تنظيما داعش والقاعدة وما يرتبط بهما من جماعات وأفراد ومشاريع وكيانات، ولا سيما ضد الجماعات الإثنية والدينية، هي جرائم متعمدة وجسيمة قائمة على الهوية على نطاق واسع. ويجب ألا تظل معاناة اليزيديين والمسيحيين وغيرهم من مجموعات الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الهجمات العشوائية والتشريد القسري للسكان الإثنيين الأرمن في مدينتي كسب ودير الزور السوريتين، من دون حل. وما فتئت أرمينيا تقدم المساعدات الإنسانية للسكان السوريين لتخفيف معاناتهم ومشاقهم. وعلاوة على ذلك، قامت أرمينيا بإيواء نحو ٠٠٠ ٢٢ لاجئ سوري، وتقوم بتنفيذ سياسات ترمي إلى تيسير الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وفرص العمل والفرص التجارية وغيرها من التدابير الرامية إلى الاندماج في الوطن الجديد.

ويشكل الإرهاب الإلكتروني والجرائم الإلكترونية، تهديدا نوعيا جديدا وهاما للأمنين الوطني والدولي. وتؤدي التهديدات الإلكترونية المتطورة وقدرتها التدميرية غير المسبوقة إلى تعزيز التعاون المكثف الذي لا يشمل الوكالات الحكومية المختصة فحسب، بل يشمل أيضا القطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

ويتطلب السياق الإقليمي لمنع نشوب النزاعات ا، الاعتراف والدعم الواسع النطاق. ويشكل تقسيم العمل والتنسيق وعدم الازدواجية في الجهود والأنشطة، لبنات بناء للاستخدام الفعال لقدرة المنظمات الإقليمية على منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وترحب أرمينيا باستمرار بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للأمم المتحدة والأمين العام إلى مجموعة مينسك التابعة للرؤساء المشاركين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيما يخص التسوية السلمية لنزاع ناغورني كاراباخ. وأكد رؤساء وفود البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في بيانهم الأخير الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر، التزامهم بالتوسط في التسوية السلمية للنزاع على أساس المبادئ الأساسية لعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والمساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير. ورحبوا أيضا باستئناف الحوار الرفيع المستوى بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان في جنيف في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك اجتماع وزراء خارجية أرمينيا وأذربيجان في ٦ كانون الأول/ديسمبر في فيينا برعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحثوا أيضا على قبول توسيع المكتب الحالي للممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتنفيذ المقررات التي اتخذت خلال مؤتمر القمة المعقود في فيينا وسانت بطرسبرغ في عام ٢٠١٦. وتظل أرمينيا ملتزمة التزاما تاما بالمفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية حصرا لنزاع ناغورني كاراباخ في إطار الشكل المتفق عليه دوليا للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واستنادا إلى المبادئ الأساسية المتفق عليها والعناصر الرئيسية التي قدمت ككل متكامل.

وفي الختام، تظل أرمينيا مساهما ملتزما في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. حيث تنتشر فصيلة مكونة من ٣٢ فردا من حفظة السلام الأرمن في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتؤيد أرمينيا أيضا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من خلال الإسهام بأحد

ضباط الأركان. وتطور أرمينيا بشكل مطرد قدراتها في مجال حفظ السلام وفقا للتعهد الذي قطعه رئيسها في مؤتمر القمة العالمي لزعماء العالم في عام ٢٠١٥ بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بإنشاء جهاز خاص للتخلص من الذخائر المتفجرة، وسرية للقضاء على الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ومستشفى ميداني من المستوى الثاني. وانضمت أرمينيا أيضا كدولة مؤسسة إلى بيان فانكوفر ومبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، التي اعتمدت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري للدفاع عن حفظ السلام. وفي إطار شراكتها مع منظمة حلف شمال الأطلسي، تشارك وحدة حفظ السلام الأرمينية أيضا في بعثات لدعم السلام في كوسوفو وأفغانستان.

ونحن ندرك ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز فعالية هيكل وأساليب عمل ركيزة السلم والأمن في الأمانة العامة. إن التحدي المعقد والمتنوع الذي يواجه السلم والأمن، يتطلب اتباع نهج شامل ومواءمة بين الركائز الثلاث للسلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، سواء من حيث صياغة السياسات أو الأنشطة التنفيذية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد ياردلي (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة اليابان على عقد هذه المناقشة، فضلا عن الأمين العام على ملاحظاته.

تظل الحلول الشاملة الطويلة الأجل للنزاعات والأزمات بعيدة المنال، ويتطلب التصدي للتحديات المعاصرة المتزايدة التعقيد للسلم والأمن الدوليين، تغيير نهجنا. وإذ نتقدم بإصلاح منظومة الأمم المتحدة ونكيف أدواتنا وسياساتنا، يجب أن نعتمد أساليب جديدة للعمل. وسأتناول اليوم، ثلاثة مجالات ترى أستراليا أنها تكتسي أهمية خاصة وتتمثل في: التركيز على المنع واستدامة السلام، ومشاركة المرأة في بناء السلام، والجهود الحالية الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة.

أولا، يجب أن يصبح ننهج المنع جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات وبرامج الأمم المتحدة، وعبر ركائزها، تمشيا مع القرارات المتعلقة بإدامة السلام. ولا يمكن قيادة ذلك من أعلى فقط. بل يتعين على جميع الموظفين في جميع أنحاء المنظمة قيادة تبني تلك النُهج، وكذلك تمكينهم من القيام بذلك. ويجب أن يراعي التخطيط والبرمجة مخاطر النزاع والتكيف معها والتصدي لها. ويعد احترام حقوق الإنسان، فضلا عن البرامج الإنسانية والإنمائية المتكاملة، أساسية لهذه الجهود.

ثانيا، يجب أن تكون جهودنا لدعم المجتمعات السلمية شاملة للجميع. ونرحب بالدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، ونؤيد تركيزها على مدى نجاح المنع الشامل، على أساس تحالفات واسعة النطاق تصل إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وثمة أدلة واضحة على أن المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام تؤدي إلى تحقيق نتائج أكثر استدامة. وفي خضم جهودنا الرامية للتصدي للتحديات الأمنية المعقدة والحفاظ على السلام، يجب أن نواصل السعي لضمان مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية الكاملة. والاعتراف بالخطوات العملية التي اتخذتها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام في عام ٢٠١٧ لتحسين مشاركة المرأة في بناء السلام وحفظ السلام.

وأخيرا، تؤيد أستراليا بقوة جهود الأمين العام الرامية إلى الإصلاح، بما في ذلك إصلاح ركيزة السلم والأمن في الأمم المتحدة، ويسعدنا بلوغ هذه الإصلاحات المرحلة التالية اليوم. إن دعم مجلس الأمن المستمر لإصلاحات ركيزتي السلام والأمن أمر حيوي. ومن أجل التغلب على تجزئة العمل، وتمكين العمل الميداني، وتحسين فعالية الأمم المتحدة فيما يخص مساعدة الجهود

الرامية إلى استدامة السلام، هناك حاجة إلى هذه الإصلاحات. وعلينا أن نحسن التنسيق والتعاون بين الإدارات والوكالات، وبين الميدان والمقر، وبين السياسات والبرامج.

إن الإصلاحات الثقافية والعملية والهيكلية، استنادا إلى القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام، جميعها في غاية الأهمية. وينبغي أن يكون هدفنا الإصلاحي هو تحقيق أمم متحدة فطنة وقادرة على الابتكار تنخرط مع مخاطر النزاع، بدلا من مجرد إحداث تغييرات هيكلية في المقر.

ويجب علينا إيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام الشامل للجميع من أجل تحسين قدرتنا على معالجة مسائل النزاعات المعاصرة. إن أستراليا تدعم خطط الأمين العام للمضي قدما بتنفيذ خطة إصلاح طموحة دعما قويا. إن كلماتنا توجهنا في الاتجاه الصحيح، غير أنه يجب علينا أن نتبعها بأفعالنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم واختيار موضوعها في وقت تمر فيه المنظمة بتغيير هام.

كما أشكر الأمين العام على بيانه، الذي يؤكد التزامه الثابت بقضية السلام. وأود أن أؤكد له ولمجلس الأمن دعم المغرب الكامل في كل جهودهما الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن الدوليين.

إن تزايد عدد النزاعات وتعقيدها وطبيعتها المتغيرة وعواقبها الوخيمة تجبرنا على إعادة النظر في الطريقة التي تعالجها بها منظمتنا. من الواضح أن الركائز الثلاث للأمم المتحدة مترابطة. ومن المسلم به كذلك أن الوساطة ومنع نشوب النزاعات أداتان واعدتان من غير شك لا نستخدمهما بالقدر الكافي. فاتباع نهج كهذا ضروري لتحقيق هدف السلام الدائم، وهو ليس بالهدف الجديد غير أنه يزداد أهمية يوما بعد يوم. ونرحب، في هذا الصدد، بعملية الإصلاح الجارية، بما في ذلك تركيزها الهام على الحاجة إلى اتباع نهج شامل. ويحدونا الأمل في ألا تمكن عملية الاستعراض الجارية المنظمة من العمل بطريقة أكثر فعالية فحسب، بل ومن إيجاد طريقة جديدة للعمل بمزيد من الشفافية والتعاون المعزز مع الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات.

لقد أشار بعض المتكلمين بالتفصيل إلى مختلف الأسباب الكامنة وراء النزاعات والتحديات الناشئة للسلام والأمن في العالم. لذا، فإنني لن أتناول نفس الشيء، بل أود أن أركز على النقاط الخمس التالية.

أولا، ينشط المغرب نشاطا شديدا فيما يتعلق بتداعيات تغيّر المناخ على السلام. فأكثر التوقعات تفاؤلا تتنبأ بصدمات كبيرة تؤثر بعمق على بلداننا — كالتصحر والهجرة والتحات الساحلي، على سبيل المثال لا الحصر. ونرحب، في هذا الصدد، بإيلاء مجلس الأمن اهتماما متزايدا بهذه المسائل. وقد كنا من بين منظمي الاجتماع بصيغة آريا الذي عقد يوم الجمعة الماضي بشأن موضوع ”التأهب لآثار ارتفاع درجات الحرارة على الأمن“.

ثانيا، يهدد الإرهاب السلام والأمن الدوليين في سياقات عملياتية عديدة. وقد أظهرت التجربة أنه لا يمكن لعمليات حفظ السلام مكافحة هذه الآفة، ولا سيما إذا ظلت مقيدة في إطار ولايات حفظ السلام التقليدية. والسؤال الذي يواجهنا الآن هو كيف يمكننا الاستجابة والتصدي لهذه الآفة. يسلم تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (أنظر S/2015/446) بأن عمليات حفظ السلام لم توضع لأنشطة مكافحة الإرهاب وأن القوات المتعددة الجنسيات ستكون أكثر ملاءمة. وقد دعت الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إلى إنشاء هذه العمليات عند الاقتضاء. لقد تلقت المجموعة الخماسية

لمنطقة الساحل دعم مجلس الأمن السياسي. ويجب علينا الآن أن نكفل تلقيها كل الدعم اللوجستي والمالي الذي تحتاجه.

ثالثا، تتطلب عوامل النزاع الأخرى، كتغير المناخ والجريمة المنظمة عبر الوطنية، استجابة شاملة للجميع مصممة خصيصا شمولية وكلية ومنسقة – تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للشباب والنساء. وقد كانت بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد دائما مجهزة بولايات شاملة نظريا للتأكد من أنه يمكنها أن تتناول الأسباب الجذرية للنزاع. بيد أنه لم يتضح بعد ما إذا كان لدى هذه البعثات المتعددة الأبعاد الموارد المادية والبشرية للاضطلاع بتلك المهام الصعبة. وللأسف، يجب علينا أن نعترف بأن الحال ليس كذلك حتى الآن.

رابعا، ما زال تخطيط البعثات يمثل مشكلة خطيرة، في الوقت الذي يصعب فيه فهم أننا بعد أكثر من ٧٠ عاما من الخبرة في مجال حفظ السلام نجد أنفسنا في حالات تفتقر فيها نسبة كبيرة من القوات المنتشرة في الميدان، إن لم تكن أغلبيتها، إلى معدات كافية ومناسبة. ويجب أن نتجاوز الحسابات السياسية ونلتزم بحسن نية لأننا جميعا، في نهاية المطاف، نعمل على تحقيق السلم والاستقرار في العالم.

خامسا، إن التنسيق من العوامل الرئيسية الأخرى. فلم تعد النزاعات تحل بواسطة جهة فاعلة وحيدة كما كان الأمر في الماضي. والتنسيق الفعال بين مختلف كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان أمر أساسي، لجعل مفهوم أمم متحدة واحدة، أخيرا، أمرا واقعا. وهناك أيضا حاجة إلى تنسيق الجهات الفاعلة الأخرى – المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومختلف الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وفي بعض الحالات، يوجد أكثر من ١٠ جهات فاعلة، كل منها بجدول أعمالها الخاص. ويجب على الأمم المتحدة، لمعالجة هذه الحالة، أن تكون قادرة على أخذ زمام المبادرة إذ أنها المنظمة ذات الشرعية الأكبر والخبرة الأطول للقيام بدور المنسق أو، إذا لزم الأمر، تعيين شريك في القيادة، حيثما يساعد ذلك في تسوية النزاع.

وختاما، أود أن أشاطركم توصيتين.

أولا، للتعامل مع المشكلة المتكررة المتمثلة في نقص الموارد، سيكون من المفيد أن نكون قادرين على تحديد المهام المختلفة المتوقعة في الولايات كميا من الناحية المالية. فمما لا شك فيه أن تقديم إحاطة مفصلة عن تكاليف مختلف جوانب الولاية، قبل وأثناء المفاوضات بشأن تجديدها، سيكون مفيدا للغاية في ضمان اتساق الولايات وواقعيتها. ثانيا، اكتسبت البلدان المساهمة بقوات خبرة ومعارف بالنزاعات من الواضح أنها مفيدة غير أنها تظل حتى الآن غير مستغلة بشكل يدعو للأسف. ونحن نعمل عن كثب مع جميع الجهات الفاعلة المعنية على إعادة تنشيط التعاون الثلاثي، الذي نقتنع بأن له إمكانات هائلة. ونرحب باهتمام بعض أعضاء المجلس بهذه المسألة، ونأمل أنه يمكن إدخال تغييرات كبيرة على الطريقة التي يتفاعل بها مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد عباس (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب لبنان، سيدي الرئيس، بعرضكم هذا الموضوع الهام للمناقشة المفتوحة في مجلس الأمن هذا الشهر. لقد انتشرت النزاعات داخل البلدان وفيما بينها في العقود الأخيرة في العديد من أنحاء العالم. ونحن نتفق مع الفكرة الواردة في المذكرة المفاهيمية الخاصة بهذه الجلسة بأن النزاعات أصبحت أكثر تعقيدا في العالم المعاصر، تفاقمها عوامل مثل تغير المناخ والتخلف والفقر والتشريد القسري والحرب الإلكترونية والتجسس والإرهاب والتطرف العنيف. غير أنه لا ينبغي لهذا أن يصرفنا عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، التي أصبح العديد منها طويل الأمد، مثل الاحتلال والعدوان الأجنبيين.

إن لبنان اليوم، يواجه العديد من هذه التحديات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المعقدة. فبالإضافة إلى الانتهاكات الإسرائيلية شبه اليومية لسيادتنا وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، التي لا تزال تهدد استقرار وأمن لبنان، أصبح لبنان منذ ٢٠١١، مضيفا لأكثر من ١,٢ مليون لاجئ من سورية المجاورة، علاوة على أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين الذين جاءوا إلى البلد على فترات مختلفة منذ عام ١٩٤٨.

وقد ضاعف هذا العديد من التحديات التي تواجه بلدي وأدى إلى انخفاض كبير في نمو ناتج البلد المحلي الإجمالي، وإلى ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفقر، وحمل الهياكل الأساسية فوق طاقتها في العديد من النواحي، بما في ذلك الصحة والتعليم والإسكان والكهرباء والمياه والإصحاح والنقل. ويقدر البنك الدولي التكلفة التراكمية للأزمة المستمرة في سورية على الاقتصاد اللبناني بحوالي ١٨ بليون دولار من حيث انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ٤,٢ بليون دولار من حيث انخفاض الإيرادات.

بل إن لبنان في طليعة الكفاح العالمي ضد الإرهاب – وهو خطر ما فتئ يقوض الأمن والاستقرار في بلدي منذ سنوات عديدة. إلا أن الحكومة والشعب اللبنانيين قد اتخذا موقفا راسخا وتمكّنا من تحقيق سلسلة من الانتصارات الباهرة في موسم الصيف الماضي.

وما تزال الأمم المتحدة شريكا هاما في تلك الجهود، سواء من خلال قوة الأمم المتحدة المؤقتة أم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أم الكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وختاما، نرى أن من المستصوب تبادل الخبرات مع لبنان في ذلك السياق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وقّعت حكومة لبنان ومنظومة الأمم المتحدة إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل بوصفه إطارا رائدا للفترة من ٢٠١٧–٢٠٢٠ ليحل محل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية سابقا. ويسلّم الإطار الجديد بأنه – ونظرا للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه لبنان والولايات المتعددة التي تعمل فيها الأمم المتحدة في البلد – يجب على المنظمة أن تتّبع نهج لبنان برمته لأن من شأنه أن يفيد الخبرات المتنوعة للأمم المتحدة ويعزز قدراتها ومواردها لدعم حكومة لبنان في تحقيق أولوياتها وإدارة التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، علاوة على تحديات الحوكمة التي تهدد استقراره. ويهدف ذلك النهج أيضا إلى دعم مسار لبنان على طريق التنمية المستدامة على المدى البعيد وفقا لرؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومبادئها وأهدافها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد كافل (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرب عن تقدير نيبال للرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على عقد هذه المبادرة الهامة والحسنة التوقيت. وأتوجه أيضا بالشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة وتركيزه على السلام الدبلوماسية.

إننا نعيش في عالم لا يُستثنى فيه سوى البشر من التنقل بحرية ودون أي عوائق جغرافية. فقد شهدنا تدفق المعلومات والثقافات والأفكار ورؤوس الأموال. وقد أسهم ذلك إسهاما إيجابيا في تحسين نوعية حياتنا. غير أن المسببات المعاصرة والمصادر غير التقليدية للتحديات المعقدة مثل تغير المناخ والأوبئة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص والكوارث الطبيعية، من بين أمور أخرى، قد تجاوزت الحدود الجغرافية للدول بما لها من تداعيات خطيرة.

وبالمثل تبيّن أن التوترات وزيادة أوجه عدم المساواة في المجتمعات والاستبعاد السياسي وضعف الحكومة، جميعها

من العوامل التي تؤجج النزاعات داخل الدول نفسها. وإن للعوامل التي تؤجج النزاعات الداخلية في البلدان القدرة أيضا على زيادة تهديد السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وعلاوة على ذلك، فإن تلك العوامل مترابطة ومتشابكة فيما بينها. ويتطلب التصدي للتهديدات المعقدة والمتعددة الأوجه التصدي لها على نحو متعدد الأبعاد أيضا. ومن الصائب كذلك أنه ليس بوسع بلد التصدي لتلك التهديدات بمفرده، وأن التصدي لها بصورة فعالة لا يمكن إلا ببذل الجهود المتضافرة والشاملة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وقد بيّنت الدراسات المتخصصة الآثار الخطيرة لتغير المناخ وما يترتب عنها من آثار أمنية واقتصادية. ويؤدي تغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى زيادة عدد المهاجرين لأسباب بيئية. وإن من المسؤولية المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضمان مستقبل آمن للمهاجرين لأسباب بيئية. وإن بلدي، نيبال، من أكثر البلدان تضررا في ذلك الصدد. وتشمل تلك الآثار تحول الخط الثلجي والفيضانات الناجمة عن تفجر البحيرات الجليدية وانقراض النباتات والحيوانات النادرة والضغط المفرط على موارد المياه العذبة والأمن الغذائي. ويجب على مجلس الأمن الاضطلاع بدوره في معالجة مشكلة تغير المناخ بصورة شاملة بأن يبعث برسالة سياسية قوية يبدي خلالها التزامه.

ويجب على أعضاء المجلس التي تتسبب في انبعاثات غاز الدفيئة قيادة الآخرين بالقدوة والمثَل. ومن المهم أيضا حشد الدعم السياسي المستمر لأطر تغير المناخ وتعزيز التعاون الدولي لبناء القدرات في أقل البلدان نموا، لأنها الأكثر عرضة وتضررا من تغير المناخ.

وإلى جانب التهديدات البيئية، لا تزال الأنشطة البشرية تساعد على زيادة التحديات الناشئة. وكثيرا ما تستخدم بعض الجماعات الإرهاب والجريمة المنظمة والنزعات الانفصالية والاتجار بالمخدرات، من بين أمور أخرى، بوصفها أدوات لتحقيق مصالحها مما يعرّض للخطر سلامة الآخرين وأمنهم. بل أن الناس أنفسهم يشكلون المصدر الرئيسي للكثير من تلك التهديدات. وبالتالي، يجب علينا أن نركز على جانب التمكين بواسطة التثقيف والأدوات الأخرى غير العسكرية لمنع نشوب النزاعات وحلها، على النحو المتوخى في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وتعد التدابير الوقائية – مثل نظم الإنذار المبكر والوساطة وجهود بناء السلام – أدوات فعالة في منع تصاعد التوترات المحلية إلى نزاعات واسعة النطاق.

وترى نيبال، بصفتها بلدا مساهما بالقوات إلى بعثات حفظ السلام، أنه لا مناص من كفالة سلامة حفظة السلام وأمنهم أثناء الوفاء بولاياتهم المعنية بحماية المدنيين. وإن بوسع المجلس أن يزيد تعاونه مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة تحقيقا لذلك المسعى. وبالمثل، فإن بالإمكان تعزيز القدرات الوطنية لأجل ضمان سيادة القانون وتوفير الخدمات العامة.

وأود في الختام، أن أشدد على أنه يجب التركيز في نهاية المطاف على حماية الناس من التهديدات الناشئة، وذلك بتمكينهم بواسطة الموارد والقدرات وتسوية النزاعات المحلية والاستفادة الكاملة من حكمة الشعوب الأصلية وإعطاء الأولوية للسكان في منع نشوب النزاعات وحلها، علاوة على إشراك جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر اليابان، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، على عقد مناقشة اليوم بشأن موضوع ”صون السلام والأمن: التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين“ .

وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب تماما لأنها تتيح فرصة هامة لدراسة التحديات الناشئة، وخاصة التهديدات الأمنية غير التقليدية للسلم والاستقرار الدوليين. وإذ نقترب من نهاية العام، فإن من المهم الاعتراف بأن عام ٢٠١٧ كان عاما استثنائيا في تاريخ الأمم المتحدة. حيث سلّم مجلس الأمن في قراره ٢٣٤٩ (٢٠١٧) المتخذ في (٣١ آذار/مارس بأن تغير المناخ يؤثر سلبا على الأمن. وبذلك القرار، تخطينا عقبة في النقاش الدائر حول تغير المناخ والأمن – فهو اللحظة التي وضعنا فيها خلفنا مسألة ما إذا كان تغير المناخ يشكّل تهديدا أمنيا.

وقد حان الوقت الآن لأن يبيّن المجلس والجمعية العامة بجلاء الكيفية التي يمكن بها أن تتخذ الأمم المتحدة التدابير العملية اللازمة للتصدي لتغير المناخ وغيره من التهديدات الأمنية غير التقليدية. وقد يتضمن ذلك أن يُطلب إلى الأمين العام إعداد تقارير تقييم دورية منتظمة لتكون بمثابة آلية للإنذار المبكر بالتهديدات في الأجلين القصير والبعيد. ويجب تقديم تلك التقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء، وينبغي أن تتضمن تحليلات متعمقة للتهديدات التي تواجه إحدى المناطق أو البلدان.

ويمكن لمجلس الأمن والجمعية العامة أن ينظرا أيضا في دراسة جدوى إنشاء آلية للتنسيق المنتظم تتمكن عبرها جميع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ووكالاتها – مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – من الإسهام في التخطيط لعمليات صنع السلام وحفظ السلام المعنية بمنع نشوب النزاعات.

ومن التطورات المشجعة الأخرى في عام ٢٠١٧ النهج التدريجي المطرد الذي اتخذه المجلس بشكل متزايد لوضع المفاهيم الأمنية. وقد بدا ذلك النهج أكثر وضوحا في القرار الذي اتخذه المجلس لإعادة تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بغرض مساعدة حكومة ذلك البلد في الحفاظ على النظام وتوطيد سيادة القانون. ولا شك أن المؤسسات القوية عنصر أساسي لمنع النزاعات الداخلية وحل القائمة منها. وبوجه عام، فإن أحد السبل التي قد تمكّن عمليات حفظ السلام من مساعدة البلدان في تحقيق السلام هو المساعدة في إنشاء مجموعة من المؤسسات القادرة على توفير فوائد السلام في جميع أنحاء البلد. فالدول الصغيرة هي الأكثر تعرضا للتهديدات غير التقليدية والتهديدات الأمنية الطارئة. وتلك حقيقة لطالما سلّمت بها الجمعية العامة منذ زمن طويل، على سبيل المثال. وأعني بذلك القرار ٤٤/٥١ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، والذي قدمته ملديف.

وفيما يتخذ مجلس الأمن رؤية أكثر تقدمية لدى نظره في هذه التهديدات، فمن الضروري تماماً أن يكون للدول الصغيرة، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مقعد في المجلس. مع ذلك، وعلى مدى السنوات الـ ٧٢ الماضية، لم تحظ بعضوية في المجلس سوى ٨ من الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن ملديف عاقدة العزم على تغيير ذلك ومنح الدول الجزرية الصغيرة النامية صوتاً. ويحدونا الأمل في أن نُنتخبَ لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٩–٢٠٢٠ لتمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس، والمساهمة في تشكيل القرارات التي تؤثر على أصغر الأعضاء في النظام الدولي، ولمساعدة المجلس على إقامة شراكات مجدية يمكن أن تؤدي إلى وضع حلول مشتركة للمصير المشترك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل توفالو.

السيد لالونيو (توفالو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن ١٢ من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. أود في البداية أن أشكر وفد اليابان على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة للسلم والأمن الدوليين.

تؤمن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إيماناً راسخاً بأن تغير المناخ هو التحدي الأمني المعاصر الأكثر إلحاحاً الذي يواجه العالم اليوم. في عام ٢٠٠٩، قادت مجموعتنا حملة في الجمعية العامة لمعالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ، والتي تُوّجت باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٨١/٦٣. يدعو هذا القرار جميع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها في هذا المجال.

وأعقب ذلك التقرير (A/64/350) الذي يشكّل علامة فارقة والذي قدّمه الأمين العام السابق بان كي – مون في عام ٢٠٠٩، وهو بعنوان ”تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن“، حيث وصف تغير المناخ بأنه عامل مضاعف للمخاطر وحدد العديد من القنوات، مثل انعدام الأمن الغذائي والمائي، وندرة الموارد الطبيعية، والتعرض للظواهر المناخية القصوى والهجرة البشرية، التي ينطوي تغير المناخ من خلالها على إمكانية زعزعة استقرار المجتمعات.

ويُشجّعُ تناولُ هذه المسألة التي كانت ذات يوم شديدة الحساسية في مناسبات عديدة في هذه القاعة الدولَ الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وقد بات من المفهوم الآن جيداً أن آثار تغير المناخ تحدث بوتيرة أسرع وأشد مما توقع معظم العلماء، الأمر الذي له آثار كبيرة على المجتمعات البشرية. إننا نواجه الآن التهديد الناجم عن تغير المناخ. وقد بدأنا بالفعل نشهد آثاراً خطيرة على بلداننا ومجتمعاتنا المحلية، حيث تتحمل الفئات الأكثر ضعفاً بيننا العبء الأكبر.

وبدأ العلماء يكتشفون بصمات تغير المناخ في كثير من الأحداث المناخية المتطرفة مع توفر الأساليب الإحصائية الجديدة لهم. وفي منطقة المحيط الهادئ، أصيبت ناورو وجيراننا في ميكرونيزيا بفترات جفاف تاريخية في السنوات الأخيرة. وأصبحت الأعاصير التي تحطّم الأرقام القياسية حوادث سنوية، حتى في الأماكن التي كانت فيها سابقاً نادرة جداً. ودعونا لا ننسى أبداً الأعاصير الثلاثة لهذه السنة التي دمّرت منازل العديد من إخواننا وأخواتنا في البلدان الجزرية الصغيرة بمنطقة البحر الكاريبي.

وفي عام ٢٠١٦، شُرّد أكثر من ٢٤ مليون شخص بسبب العواصف والحرارة الشديدة والفيضانات. وهذا أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الفارّين من النزاعات، على نحو ما أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والواقع أن أكبر ١٠ أحداث تشريد في عام ٢٠١٦ كانت متصلة بالمناخ. وعلاوة على ذلك، ومع ارتفاع مستوى سطح البحر، سوف يضطر عدة ملايين غيرهم إلى الهجرة.

وبرغم الإجراءات المتفق عليها بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فإن تغير المناخ لن يزول. ولن تكون هناك عودة إلى المناخ الطبيعي في حياتنا. والواقع أن الحالة ستستمر في التدهور، حتى إذا حققنا أهدافنا العالمية. فنحن نعمل في سياق تدهور متزايد لخط الأساس، مع توقع حدوث ظواهر مناخية بالغة الشدة بتواتر وحجم يتجاوزان التجربة التاريخية لبلداننا ومجتمعاتنا. ويجب علينا أيضاً أن نأخذ بجدية احتمال حدوث تغير مفاجئ في المناخ – تغيّر سريع لا رجعة فيه للحالة ناجم عن تجاوز نقطة التحول المناخي. إن الانهيار الصاعق للجليدً البحري في المنطقة القطبية الشمالية على مدى العقد ونصف العقد الماضيين ربما لن يكون آخر الأمثلة على تلك الظاهرة.

بيد أن استجابة المنظومات البشرية لتلك الآثار هي ما يمكن أن تكون الأكثر خطورة والأقل قابلية للفهم. إن الإنتاج الصناعي والنقل والغذاء وتوزيع المياه والشؤون المالية منظومات معقدة ومترابطة، وهي غالباً ما تكون هشة للغاية، كما شهدنا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. وهي ليست مجرّد نقاط تحول بيئية نحتاج إلى أن نقلق بشأنها.

لقد طلبت الرئاسة اليابانية تقديم اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تتصدى بشكل أفضل

للتحديات المعاصرة المعقدة للسلم والأمن الدوليين. وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن. ونعتقد أن هذا الممثل الخاص، مدعوماً بمكتب مزود بموارد جيدة، يمكن أن يساعدنا في إدارة المخاطر المناخية على نحو أكثر فعالية.

وينبغي أن يكون لهذه الوظيفة ثلاث مسؤوليات أولية: أولاً، تقديم معلومات مستكملة عن تقرير الأمين العام السابق لعام ٢٠٠٩ عن الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ، استناداً إلى آخر فهم، بما في ذلك تقييم قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ؛ ثانياً، إعداد تقرير جديد، بالتعاون مع الهيئات العلمية ذات الصلة، يحدد ويحلل النقاط الحرجة التي يُحتمل أن تكون خطرة على الصلة بين المناخ والأمن، إلى جانب توصيات لتحسين الرصد والاستجابة؛ وأخيراً، مساعدة البلدان الضعيفة المهتمة على تطوير تقييمات أولية عن المناخ وعن المخاطر الأمنية.

وينبغي أن تنمو تلك الولاية بمرور الوقت لتشمل تيسير التعاون الإقليمي والعابر للحدود بشأن المسائل التي قد تتأثر بتغير المناخ، والانخراط في الدبلوماسية الوقائية، حسب الاقتضاء، وتقديم الدعم في حالات ما بعد انتهاء النزاع التي يكون تغير المناخ فيها هو أحد عوامل الخطر التي يمكن أن تقوّض الاستقرار. ينبغي أن يُساعد هذا الممثل الخاص للأمين العام على تنسيق جهود هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال، مثل إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أتطرّق إلى اثنين من الشواغل المشتركة التي كثيراً ما أعرب عنها بخصوص اقتراحنا. لا تدعم بعض البلدان أي توسيع لولاية مجلس الأمن. وتتعاطف الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ مع هذا الشاغل، إذ أن مجلس الأمن ليس هيئة تمثيلية. لن يؤثر تعيين ممثل خاص للأمين العام على ولاية مجلس الأمن. بل سيعين هذا الشخص الأمين العام على نحو ما يشير مسمّى المنصب. ومع ذلك، فإننا نرى قيمة في إطلاع مجلس الأمن على التداعيات الأمنية لتغير المناخ، لأنها عامل متنام في حالات النزاع التي يتناولها المجلس بالفعل.

بعض البلدان لديها أيضاً شواغل إزاء إضفاء الطابع الأمني على تغيّر المناخ، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى زيادة في العسكرة. هذه هي بالضبط الدينامية التي نعتقد أن ممثلاً خاصاً يمكن أن يساعدنا في تفاديها. وإذا لم نتصد للتداعيات الأمنية لتغير المناخ بشكل استباقي، فإن بدء وقوع الأزمات المناخية سيزيد من احتمال اختيار البعض لردود الفعل العسكرية ولن يقلل منه.

وما فتئت الأفرع العسكرية للعديد من الحكومات ذات القدرة العالمية تحلل هذه المسألة لما يزيد على عقد من الزمن، غالباً خلف الأبواب المغلقة.

إن عرض الممثل الخاص للأمين العام للمسألة على الأمم المتحدة سيتيح الفرصة للجميع للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وتتطلع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى العمل معكم ومع جميع الدول الأعضاء لمواصلة تحسين اقتراحنا وصقله.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد أتيدي أمارال (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلى به نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وأود أن أدلي بتعليقات إضافية بصفتي الوطنية.

إن تعددية الأطراف أمر أساسي، أكثر من أي وقت مضى، في التصدي للتهديدات الجديدة والقديمة للسلم والأمن الدوليين، حيث إنها تصبح عالمية بشكل متزايد. وإضافة إلى العوامل التقليدية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك المنازعات الإقليمية، هناك نوع آخر من التهديدات يشكل تحديا لاستقرارنا وسعينا الحالي لتحقيق الرخاء والتنمية. ويمثل تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، والأوبئة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجمات الإلكترونية، وجميع أنواع الاتجار غير المشروع، بما في ذلك في البشر والأعضاء البشرية والأسلحة والمخدرات والسلع الثقافية، بعض التحديات والمخاطر المعاصرة التي نواجهها. وغالبا ما تتسبب النزاعات الشديدة والطويلة الأمد في أزمات إنسانية حادة لا تعمل على توليد معاناة عميقة ومهانة للضحايا فحسب، بل وانتشار انعدام الأمن والمحن إلى المناطق المحيطة بها.

وبالنظر إلى الطابع عبر الوطني لهذه الأنواع من التحديات، فإنه لن يمكن التغلب عليها إلا من خلال التعاون والعمل الفعال من جانب المجتمع الدولي بأسره. وتعتقد البرتغال أنه لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا إذا تمت معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك تخلف التنمية والتفاوت الشديد. وتتطلب التحديات المعاصرة المعقدة مواصلة تكييف ما لدينا من آليات، وتحسين التنسيق، والعمل المبكر للتصدي للتهديدات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. إن منع نشوب النزاعات في أسرع وقت ممكن أمر بالغ الأهمية لتفادي زعزعة الاستقرار التي تؤدي إلى نشوب النزاعات.

وفي هذا السياق، نشيد بالتزام الأمين العام الراسخ بمنع نشوب النزاعات، ونؤيد مقترحاته في مجال الإصلاح. وهناك حاجة لاتباع نهج شامل إزاء إصلاح هيكل السلام والأمن يستند إلى المنع وإحداث طفرة في الدبلوماسية كجزء من جهدنا المشترك من أجل الحفاظ على السلام. كما يمثل إدماج منظور التوازن بين الجنسين أولوية بالنسبة لبلدي. وفي هذا الإطار، فإن إقامة علاقة أقوى من أي وقت مضى فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وبقية منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، سيؤدي إلى تعزيز قدرتنا الجماعية على منع نشوب النزاعات. ومن المهم أن يعقد مجلس الأمن مشاورات مبكرة بشأن حالات الخطر الوشيك وأن يتخذ إجراءات جماعية لمنع العنف لكسر دورة النزاع.

وفي الختام، فإن التحديات الجديدة والأكثر تعقيدا للسلم والأمن الدوليين تتطلب اتباع نهج منظم وشامل. والأمم المتحدة وحدها هي القادرة على الاستجابة بالقدر الكافي، من خلال مختلف مؤسساتها وهيئاتها وما تتسم به من عالمية. وتقف البرتغال على أهبة الاستعداد لتكون جزءا من ذلك الجهد الذي تبذله الأمم المتحدة وأن تتعاون مع مجلس الأمن للاضطلاع بولايته.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة اليابانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع له وقع خاص في سنة التزمنا فيها بإحداث طفرة جديدة في الدبلوماسية لتحقيق السلام. ونشكر الأمين العام على العرض الذي قدمه عن حجم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والآثار المترتبة عليها.

وتؤيد بنغلاديش الرأي الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2017/1016، المرفق) القائل بأن الهدف الشامل وعمليات الحفاظ على السلام تهدف إلى التعامل مع التحديات المعاصرة المعقدة لصون السلم والأمن الدوليين. ونشدد على أن التحديات الجديدة الناشئة يمكن أن تزيد من تفاقم النزاعات التي طال أمدها وتحدث آثارا مضاعفة عبر الحدود الوطنية. ومما يثلج صدورنا أن نرى اهتمام مجلس الأمن المتزايد بالسعي إلى تحقيق

السلام بطريقة كلية وشاملة لعدة قطاعات. ونود أن نبرز النقاط الخمس التالية من منظورنا الوطني.

أولا، نرى أن منع نشوب النزاعات يمثل، أولا وقبل كل شيء، مسؤولية وطنية يمكن أن تدعمها مؤسسات مستجيبة وقائمة بوظائفها، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، والأهم من ذلك، التنمية المستدامة. والمشاركة النشطة من جانب جميع شرائح المجتمع، بمن في ذلك النساء والشباب، أمر أساسي للتخفيف من العوامل المحتملة المسببة للنزاع، فضلا عن العناصر التي تميل لأن تكون عناصر مفسدة.

ثانيا، يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور حاسم في تيسير ورصد تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا بدعم الدول الأعضاء في تهيئة الظروف اللازمة للوفاء باحتياجاتها وطلباتها. وينبغي أن تساعد قدرة الأمم المتحدة التحليلية في تحديد أي عوامل هيكلية أو نظمية للنزاع، بما في ذلك التحديات المتزايدة التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف، وتغير المناخ، والهجرة غير القانونية، والجريمة المنظمة، من بين أخرى. وينبغي أن تستجيب إجراءات الأمم المتحدة لوضع معايير للتحديات المتغيرة بسرعة، مثل تغير المناخ، والأمن، وأمن الفضاء الإلكتروني، من بين أخرى، وأن توجد سبلا لبناء توافق في الآراء من أجل الصالح العام الأعم بدلا من إرضاء الاعتبارات السياسية أو المالية القصيرة الأجل.

ثالثا، إن القدرة على فك شفرات علامات الإنذار المبكر للنزاع بشكل موضوعي، والتي عادة ما تتجلى في صورة الكراهية أو التعصب والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والتمييز المنهجي والاضطهاد على أسس عرقية أو دينية، ينبغي أن تمنح الأمم المتحدة ميزة عند وضع استراتيجيات انخراط لسياق بعينه. وينبغي نشر مجموعة الأدوات الموجودة تحت تصرفها من أجل التسوية السلمية للمنازعات مع مراعاة الحقائق على أرض الواقع وبالتشاور مع الجهات المعنية على الصعيد الوطني والإنساني والمجتمع المدني. ولعل الفشل المتكرر أو القيود على قيامها بذلك اتضح مرة أخرى في حالة التطهير العرقي التي شهدناها في ولاية راخين في ميانمار في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

رابعا، على نحو ما أبرزته عمليات استعراض هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن لعام ٢٠١٥، هناك حاجة لأن تكون استراتيجيات المنظمة للتصدي للنزاعات ضمن الإطار الأوسع لإيجاد حلول سياسية للنزاعات. وباعتبارها مساهما في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتزايدة التعقيد، تدرك بنغلاديش الحاجة إلى إدارة توقعات جميع الأطراف، بما في ذلك من خلال نهج شامل تتولى زمامه السلطات الوطنية ويحظى بدعم دولي لبناء السلام والحفاظ عليه. ونأمل أن يساعد الإصلاح التنظيمي المتوخى في إطار ركيزة السلام والأمن التابعة للأمم المتحدة على زيادة تعزيز أولية الشأن السياسي في سياق عمليات السلام.

خامسا، ينبغي معالجة استراتيجيات الأمم المتحدة للاستجابة المجزأة حاليا من خلال القيام بعمل تدريجي في توضيح مختلف المسائل المفاهيمية وتلك المتصلة بالولايات، وتعزيز المشاورات المنتظمة بين الأجهزة الرئيسية، وتعبئة الموارد الكافية والمعززة، مع تجنب المنافسة والازدواجية غير الضروريتين. وفي حين أن مجلس الأمن يجب ألا يظل محصورا في تعريف صارم لولايته، ينبغي أيضا أن يجد السبل الكفيلة بتعزيز تفاعله مع الأجهزة الرئيسية الأخرى بغية الاستفادة من مواطن القوة لدى كل منها وولاياتها. ومن الضروري السعي إلى إقامة تعاون مجد مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة ذي اتجاه استراتيجي مشترك.

ويجدر أن نذكر أنفسنا بأن أكثر المتاريس فعالية ضد النزاعات والعداء والحروب والاستخدام غير المشروع للقوة هي تلك التي تشيد في عقول الرجال والنساء والأطفال من خلال نشر ثقافة دائمة للسلام. نحن نتابع ضرورات سياستنا الخارجية، وملؤنا ما قاله مؤسس دولتنا بنغاباندو الشيخ مجيب الرحمن في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، ”صداقة للجميع ولا حقد على

أحد“، (أنظر A/PV.2243). وستواصل بنغلاديش العمل، خلال هذه السنة الدولية للسلام وبعدها، من أجل تحقيق رؤية رئيسة وزراء بلدنا الشيخة حسينة من أجل تحقيق السلام الإقليمي والدولي. ونتطلع إلى نجاح عقد الحدث الرفيع المستوى بشأن الحفاظ على السلام الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع ممثلي الدول الأعضاء الذين شاركوا وتبادلوا الأفكار القيمة بشأن هذا البند الهام اليوم. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس الآخرين.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.